الحجز الاحتياطي على أموال ٩ موظفين في «السورية للاتصالات»!

■ أصدرت وزارة المالية قراراً من العيار الثقيل يتضمن الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لموظفين في الشركة السورية للاتصالات، من بينهم مدير عام الشركة. وبحسب القرار الذي يحمل الرقم ٢٠٥٣ / و فإن الحجز طال الأموال المنقولة وغير المنقولة لـ ٩ موظفين في الشركة السورية للاتصالات.

تفاصيل ص٢

الإعلان... زمن الغواية الجمعية

■ ربما كان صحيحاً ما تورده روايات أن أول إعلان سجلته كتب التاريخ، هو ذلك الإعلان المصري الذي سُجِّل على قطعة من ورق البردي، ويرجع تاريخه إلى ألف عام قبل الميلاد كتبه أمير مصري يُعلن عن فقدانه أحد مماليكه، ويعطي لمن وجده مكافأة مجزية. لكن استخدام كلمة إعلان دخل حيّز التداول الفعلي عام ١٦٥٥، لأنها قبل ذلك كانت تُعرف باسم النصائح.

تفاصيل ص٦

مستقبل شرق سورية التنموي ص٣

زيادة الأجور وحماية العمّال في بلد متأخّر صناعياً ص٤

النور

أسبوعية . سياسية . ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

www.an-nour.com

مئات السوريين يعودون من لبنان

■ عاد يوم الأحد٢٠١٨/٧/٧، مئات اللاجئين السوريين من لبنان عبر معبر الزمراني إلى منطقة القلمون بريف دمشق، وذلك في إطار جهود الحكومة الرامية إلى إعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب. الدفعة الثالثة من المهجرين السوريين إلى لبنان تضم عشرات الأسر، جلّهم من الأطفال والنساء وصلوا إلى معبر الزمراني قادمين من بلدة عرسال اللبنانية، وقد كان في انتظارهم عدد من الحافلات لتقلهم إلى منازلهم في قرى وبلدات ريف دمشق.

دفاعاتنا الجوية تتصدى لعدوان إسرائيلي على مطار التيفور بريف حمص

■ تصدت وسائط الدفاع الجوي في الجيش العربي السوري مساء يوم الأحد ٢٠١٨/٧/٨، لعدوان إسرائيلي على مطار التيفور بريف حمص، وأسقطت عددا من الصواريخ وأصابت إحدى الطائرات المعادية. وأعلن مصدر عسكري أن وسائط دفاعنا الجوي تصدّت لعدوان إسرائيلي على مطار التيفور بريف حمص الشرقي وأسقطت عدداً من الصواريخ التي كانت تستهدف المطار، وأصابت إحدى الطائرات المهاجمة وأرغمت البقية على مغادرة الأجواء.

السنة الثامنة عشرة ـ العدد ٨٢١ ـ الأربعاء ١١ تموز ٢٠١٨ | ٨ صفحات | ٢٥ ليرة سورية | ANNOUR - Wednesday 11 July 2018 - No. 821

تحرير الجنوب يمهّد لانطلاق العملية السياسية

■ كيف خيّل للإرهابيين وحلفائهم أن تقدم الجيش السوري سيقف عند حدود دمشق؟! من أوحى لهم بأن صمود شعبنا ثماني سنوات، وهو يدفع أغلى ما لديه في مواجهة الغزو المدعوم من تحالف قوى الهيمنة والشر والرجعية، سيتحول إلى مهادنة أو استرخاء، خاصة أمام مخطط أمريكي كان يستهدف فصل الجنوب السوري عن الدولة الأم، وإلحاقه بسياج أمني عميل للكيان الصهيوني.

السياسة السورية الثابتة في مواجهة الإرهاب، والحفاظ على سورية أرضاً وشعباً، كانت واضحة لا في الأقوال والتصريحات فقط، بل في الميدان أيضاً، لكن بعض المجموعات المسلحة المعارضة الحليفة لـ(النصرة) و(داعش) كانت عيونهم مشدودة إلى مكان آخر، إلى وعود الأمريكيين والخليجيين، التي تلاشت مع إصرار الشعب السوري وجيشه الوطني على تحرير كل شبر من الأرض السورية.

الجهود السلمية التي بُذلت أثمرت عن عودة العديد من المناطق في الجنوب إلى حضن الوطن، وذلك بالتوازي مع المواجهة العسكرية، وأدى ذلك إلى انسحاب الأمريكيين (كعادتهم) من تعهداتهم لحلفاء خاسرين ميدانياً، وسياسياً، يعانون عزلة خانقة حتى في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها حتى الأمس.

إن تحرير الجنوب السوري من هيمنة الإرهابيين سيكمل الإنجازات الكبرى التي أحرزها جيش سورية الوطني، وكان سبقها تحرير محيط العاصمة السورية، ويؤكد صحة النهج الذي سارت عليه الحكومة السورية في تعاملها مع الجهود الدولية السلمية لحل الأزمة السورية، التي أقرت استمرار مكافحة الإرهاب في سورية والحفاظ على سيادتها ووحدتها أرضاً وشعباً، وهذا ما لم يفهمه المتورطون في تحالفهم مع داعش والنصرة، إذ راحوا يحلمون بكيان يخدم مخططات مشغليهم، يعمل على إطالة أمد الحرب، ويعرقل نجاح أي جهد سلمي لحل الأزمة السورية.

المسألة السورية ستكون نقطة الحوار الرئيسية في اجتماع هلسنكي المقبل بين بوتين وترامب، ونعتقد أن اجتماع الزعيمين سيؤكد المبادئ العامة التي تضمنها قرار مجلس الأمن

● التتمة ص٧

الجيش يحرر كتيبة الدفاع الجوي ويؤمّن الطريق الدولية

■ أعلن مصدر عسكري إحكام وحدات من الجيش العربي السوري السيطرة على بلدة أم الميادن نحو ١٠ كم شرق مدينة درعا، بعد القضاء على آخر تجمعات التنظيمات الإرهابية فيها.

● التتمة ص٧

أزمة أرهقتنا.. ووعود اختبرناها!

الافتتاحية

.. حتى يكتمل النصر

■ ليست سوى أيام، أو ربما أسابيع قليلة ما تزال تفصلنا عن طيّ صفحة الحملة العسكرية التي يقوم بها الجيش العربي وحلفاؤه، لتطهير البلاد من بؤر الإجرام والإرهاب التكفيري، وسينقلب المشهد السوري إلى مشهد آمن، لن تغيّره بعض الجيوب الإرهابية هنا وهناك، وبعض المشكلات التي أرادت لها قوى الشر أن تبقى جرحاً نازفاً في الجسد السوري، كما هو عليه الحال في إدلب وعفرين ومنبج وقضية (وحدات حماية الشعب في الحسكة).

أن تنتهي الحملة العسكرية بهذا القدر من النجاح لا يعني أبداً أن المواجهة مع المثلث الأمريكي، الإرهابي- التركي، قد انتهت أو حطّت أوزارها، فهي كانت، ولم تزل، تجسيداً للصراع المرير الذي تشهده المنطقة بين حركات التحرر الوطني والدول والقوى التي تمثلها من جهة، والمشروع الإمبريالي الأمريكي الذي ترتبط به تركيا وإسرائيل والرجعية العربية، والذي يشكل الإرهاب أداة هامة من أدواته، من جهة أخرى.

لقد أكدت الحرب العدوانية على سورية وفي سورية، الترابط بين الأبعاد المحلية، والإقليمية، والدولية.

فالدول والحركات التي تقارع الإمبريالية والرجعية إنما تؤدي هذه المهمة في سياق بناء دولتها الوطنية المستقلة المتحررة من التبعية، والتي تنمو فيها وتتوطد أركان الاستقلال الاقتصادي.

إن إنجاز المعركة ضد الإرهاب يعد خطوة رئيسية أولى لمتابعة السير في العملية السياسية، من جهة، وفي سبيل استكمال عملية وضع البلاد على سكّة التنمية الحقيقية الشاملة والمستدامة، أي التنمية بكل معانيها.

لقد صدرت كثير من المواقف والآراء التي تُجمع على أن القطاع العام السوري قد كان وما يزال متراساً حقيقياً للدفاع عن الوطن، وعن الدولة ومنشآتها، كما ثبت أن المهام الاجتماعية التي قامت بها الدولة أثناء الحرب ما كان لغير الدولة أن تقوم بها، وهو ما يفسّر الحملة المركزة لهدم البنى التحتية للدولة التي قام بها الإرهابيون.

نشير هنا إلى أن هذه الحملة إنما طالت أيضاً آلاف المصانع والمنشآت الخاصة، ما يدل على أن القوى المعادية ليس من مصلحتها تشجيع الصناعة الوطنية التي يملكها صناعيون ورجال أعمال وطنيون وذوو مكانة في التعاون مع القطاع العام في بناء الدولة، وفق خطة تنمية ترسمها وتتوافق عليها الفئات كافة، وتكون فيها الأولوية للقطاعات الإنتاجية مع التمسك الصارم بتحسين الأحوال المعيشية للعاملين في الدولة والقطاع الخاص.

إن هذا التوجه يختلف عما يريده البعض من تكوين ثروات خيالية وطفيلية على حساب الاقتصاد الوطني والذين استغلوا حالة الحصار وحاجة الدولة إلى تأمين المواد والسلع الضرورية للحياة، فقاموا بتأمينها بطرق مختلفة تؤمن مصلحتهم بالدرجة الأولى، ولكنها تنعكس سلبياً على موارد الأسر الشعبية.

وتدخل في صلب هذا التوجّه المطلوب المعركةُ ضد الفساد، وهذه المعركة ينبغي أن تُفتح الآن وليس غداً، إذ لم يعد المواطنون يتحملون آثار الفساد ومشتقاته ومنعكساته السلبية والمعنوية، وهو يؤثر أيضاً في مواقفهم حتى السياسية.

● التتمة ص٧

■ الأدوات التي تستخدمها الحكومة في هذه المرحلة التي أطلق عليها مرحلة إعادة الإعمار، لا تختلف عن أدوات الحكومات التي سبقتها، لا جديد في هذا المجال.

إذ إن مشاكل المواطن السوري لم تختلف في ظل الحرب عن سابقاتها في وقت السلم، إلا أن سنوات الحرب الثماني شكّلت منفذاً لجميع المسؤولين المقصرين.. بقيت أزمة السكن في البلاد متفاقمة، وهي واحدة من المشكلات التي يجري حلّها كلامياً بالتسويف الحكومي والوعود العشوائية التي مازالت تطلق حتى يومنا هذا، مع فارق وحيد هو وجود مشجب الأزمة التي يجري تعليق كل المشاكل

● التتمة ص٧

عفرين في ظل الاحتلال التركي

■ مازال الاحتلال التركي يمارس أبشع أنواع الاضطهاد بحق شعبنا في منطقة عفرين وعن طريق مرتزقته الإرهابيين (درع الفرات)، وذلك من خلال ممارساتهم الآتية:

* الاعتقال الكيفي للمواطنين تحت تهم جاهزة، واختطاف المواطنين أثناء وجودهم في حقولهم ومزارعهم، والقيام بعمليات التعذيب للمواطنين وطلب فدية لإطلاق سراحهم، وكذلك سلب المواطنين في الشوارع والقرى بشكل فاضح، وتقييد حركتهم بين القرى وعند الذهاب إلى أعمالهم المنزلية.
* اقتحام القرى وتطويقها بذريعة البحث عن الأسلحة وسرقة الآليات الزراعية والسيارات في وضح النهار، وعدم السماح للمواطنين النازحين من قراهم بالعودة إلى بيوتهم وخاصة في القرى الحدودية.

● التتمة ص٧

الشيوعي السوري الموحد يعزي برحيل الرفيق الزعبي

إلى قيادة الجبهة الوطنية التقدمية

فوجئنا بالرحيل المبكر للرفيق عمران الزعبي (نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية) في سورية، لقد عرفنا الفقيد الكبير مناضلاً وطنياً نبيلاً، ساهم في دعم الصمود السوري وفي مواجهة الغزو الإرهابي في جميع المواقع المسؤولة التي شغلها، وكان آخرها نائباً لرئيس الجبهة الوطنية التقدمية، هذا التحالف الوطني الواسع الذي يضم المكونات السياسية التقدمية في البلاد.

لقد عمل الراحل الكبير خلال الفترة القصيرة التي شغل فيها هذا الموقع على تنشيط هياكل الجبهة وتطوير أدائها وإعادة تفعيل دورها في العمل السياسي، وكان دوره الرائد في مؤتمر الجبهة الأخير عاملاً هاماً في نجاح هذا المؤتمر.

إن قيادة الحزب الشيوعي السوري الموحد تتقدم بأحر التعازي إلى القيادة المركزية للجبهة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأسرة الفقيد وأصدقائه، متمنين استمرار نهج تفعيل وتطوير دور الجبهة الذي سار عليه الراحل الكبير.

دمشق ٢٠١٨/٧/٨

حنين نمر
عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية
الأمين العام للحزب الشيوعي السوري الموحد

عمران الزعبي إلى مثواه الأخير

■ شُيِّع يوم السبت ٢٠١٨/٧/٧، جثمان نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية وزير الإعلام الأسبق عمران الزعبي، وسط حضور رسمي وحزبي وشعبي واسع ومهيب.

وشارك في التشييع عدد من الوزراء ومن رؤساء الحكومات السورية السابقة، والأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي وأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأعضاء القيادة

● التتمة ص٧

بين تفهّم وتفهّم... علامات استفهام كثيرة!

استعجل وزير الدفاع الصهيوني الخطا إلى موسكو طلباً للمساعدة في مواجهة إيران، في منطقة خفض التصعيد الجنوبية الغربية، ولقد عبّر ليبرمان عن احترامه لـ(تفهّم) روسيا للاحتياجات الأمنية لـ(إسرائيل). المفارقة الغريبة هي أن موسكو أبدت (تفهّماً) مماثلاً أمام نتنياهو في آب من العام الماضي، أثناء زيارته للرئيس بوتين في سوتشي؛ إلا أن (التفهّم) الأخير جاء بعد دعوة الرئيس الروسي إلى خروج غير السوريين من منطقة خفض التصعيد في جنوب سورية، فهل هناك من رابط بين الموضوعين؟

ثمّة تحليلات، لا تخلو من السخرية، خاصة تلك التي قدمها بعض أقطاب المعارضة السورية؛ فقد اعتبروا الدعوة الروسية لخروج غير السوريين تحولاً جذرياً في الموقف الروسي حيال الأزمة السورية، وأن هذه الدعوة موجهة ضد إيران أساساً؛ ويبدو أنه قد غاب عن أذهان هؤلاء أن الاتفاق حول منطقة خفض التصعيد الجنوبية الغربية أبرمته موسكو مع عمّان وواشنطن في السنة الماضية، بالتنسيق مع إيران والدولة السورية. لذلك فإن هذه التحليلات ليست سوى أضغاث أحلام أنتجتها أخيلة فاسدة، لا تزال تعول على إمكانية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإحياء المجموعات المسلحة.

في الواقع، إن دعم إيران للمقاومة الفلسطينية واللبنانية ليس جديداً وليس سراً أيضاً، بل إن ركنا محور المقاومة هما سورية وإيران، فلماذا أصبح ما يسمى (الوجود الإيراني) في سورية يثير رعباً أكثر من السابق؟! وما هو حجم الوجود الإيراني في المنطقة الجنوبية؟ وما أهمية قاعدة التنف في (قطع الطريق) بين طهران ودمشق؟

النقطة التي تسترعي الانتباه، هي أن إسرائيل أبدت قلقها ليس فقط من الوجود الإيراني، بل من الوجود الروسي أيضاً؛ فلقد أطلق المسؤولون الصهاينة العديد من التصريحات، التي انتقدت ترامب لتركه المنطقة لـ(الروس والإيرانيين) عقب توقيع الاتفاق الثلاثي الروسي-الأمريكي-الأردني في شهر تموز من السنة الماضية؛ وواشنطن نفسها وقتذاك أبدت (تفهماً) لقلق إسرائيل، أثناء زيارة وفد استخباراتي لها في آب من العام الماضي.

في هذا السياق، يدرك الصهاينة جيداً أن واشنطن أصبحت عاجزة تماماً عن إحداث أي تغييرات جيوبوليتكية، أو التأثير في مجرى الأحداث في سورية؛ خاصة بعد الهزائم التي منيت بها المجموعات المسلحة التي تدعمها؛ إلا إذا قادهم الجنون إلى خوض حرب مباشرة مع محور المقاومة، وهذا مستبعد تماماً في المدى القريب والمتوسط؛ لذلك لم يبقَ من خيارات أمام الصهاينة سوى كسب ود موسكو لإبعاد (شبح إيران).

ولكن، ما الذي تنتظره إسرائيل من روسيا؟! وهل يعتقد قادة الكيان الصهيوني أن زياراتهم المتكررة إلى روسيا ستدفع موسكو إلى تأييدهم في اغتصاب الأراضي العربية والتغطية على جرائمهم الوحشية بحق الشعب الفلسطيني والمقدسات؟! وهل يمكن أن تؤيد روسيا هذا التجبر الإسرائيلي، والمخالفة المستمرة للقانون الدولي والشرعية الدولية؟!

لا شك في أن الجواب على هذه الأسئلة واضح وبيّن؛ فروسيا العائدة إلى الساحة الدولية أبدت حرصاً مستمراً على أن المرجعية الوحيدة للعلاقات بين الدول هي القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ والقوانين والأعراف الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي تضمن حق الشعوب في مقاومة المحتل والدفاع عن أراضيها، كما أنه من حق الدول الاستعانة بمن تراه مناسباً عند تعرض أمنها للخطر.

● التتمة ص٧

من المسؤول: «الشؤون الاجتماعية» أم «الصحة»؟

صفات علمية ومراكز صحية مرخصة بدكتوراه فخرية!

■ انتشرت خلال سنوات الحرب تجارة جديدة تحت مسمى العلاج بالتغذية والأعشاب، وماهي إلا تجديد لمهنة العطارة التي كانت سائدة في المجتمعات الفقيرة والنائية قبل الثورة العلمية التي نعيشها اليوم، وانتشرت معها تجارة الشهادات العلمية بصفة دكتوراه بالتغذية والعلاج بالنباتات وغيرها، وسرعان ما باتت موضة وبريستيج لمجتمع يعيش انحطاطه الاجتماعي والأخلاقي بغياب الروادع القانونية الفعلية بسبب الحرب وضعف نفوس المسؤولين عن تطبيق القانون، وبالدرجة الأولى غياب وزارة التعليم العالي السورية عن المساءلة وتطبيق قوانينها بصرامة.

مراكز صحية وغذائية تنتشر بسرعة البرق دون رقابة أو تساؤل حولها، فالهدية جاهزة للسائل والمسؤول ليصبح أعمى وأصم وأبكم معبراً عن الوضع بدبلوماسية وابتسامة، متناسياً مهمته القانونية التي وضع لأجلها وأن قسّمه الوظيفي هو احترام الدستور والقانون والعمل لأجل المجتمع والمواطن. وما إن تمر بأحد تلك المراكز التي تدعي بأنها مراكز لعلاج الأمراض المستعصية كالسرطان والسيدا وغيرها لترى أنك أمام متجر وتاجر وبعد أن تخوض التجربة التي يوهمك بها صاحب المركز الذي وضع لنفسه لقب المختص والدكتور بعدة تخصصات حصل عليها من جامعات عالمية ووزعها على جدران مكتبه الخاص وفي زوايا أخرى ضمن مركزه العلاجي، وهو مقتنع بأن كل ذلك واقع تعبَ وجدَّ عليه لسنوات طويلة في عدة بلدان حتى وصل إلى هنا غير آبه بالحقيقة التي هي عكس ذلك تماماً، فالحقيقة مؤلمة جداً فهو مريض بوهم نفسي يبيعه للآخرين كما اشتراه عبر شبكات النت وجامعاته الوهمية.

مراكز صحية مرخصة أصولاً وأصحابها ليسوا أطباء

أغلب هذه المراكز مرخص أصولاً، ويزاول عمله ودوراته وفق ترخيص منح له من الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة أخرى تحت مسمى مركز تدريب أو جمعية خدمية وغيره، ليكون بعد الحصول على الترخيص متجراً للأغذية غير المعروفة المصدر، على أنها أغذية صحية عضوية غير مرشوشة بالكيماويات والأسمدة وغير ذلك من القصص التي يتم التحايل بها على المواطن الذي فقد أمله بالشفاء ووجد هذه المراكز الملجأ الأخير له لعله يشفى من مرضه، ولكن السؤال

الأهم من منح هذه المراكز الترخيص؟؟ وهل هناك أسس ومعايير للترخيص؟

بمتابعتنا الجدية للموضوع لاحظنا أن أصحاب هذه المراكز ليسوا أطباء ولم يحصلوا على شهادة طبية أو صحية تخولهم من الترخيص لمركز صحي بشري، وإنما معظمهم حاصل على دكتوراه فخرية من قبل السيد (ف.خ) في لبنان الذي أثير حوله الكثير من الجدل. بالعودة إلى تراخيص هذه المراكز نجد أيضاً أن بعضها مرخص لدورات تدريبية أو معاهد.

ونترك هنا تساؤلنا هل يتم التنسيق بين الجهة المسؤولة عن الترخيص ووزارة العليم العالي؟

عند منح الترخيص لمركز معين صحي أو فني أو خدمي لماذا لا تقوم الجهة المانحة للترخيص بالتواصل مع وزارة التعليم العالي لتقييم الشهادة والصفة العلمية إن كانت صحيحة وضمن سجلاتها، وهل هي معدلة أصولاً وفق أحكام وقوانين الوزارة في الجمهورية العربية السورية، فمن المفروض وضمن القانون أن يتم التواصل بين الوزارات فيما بينها لتدقيق وجمع معلومات طالب الترخيص، وخصوصاً المراكز العلمية والطبية لما لها من وضع حساس يمس بالمواطن والمجتمع ككل، وخصوصاً في هذه السنوات الحرجة التي أغفل فيها القانون وسادت الفوضى المجتمعية، وبات معدومو الضمير يشترون لأنفسهم ألقاباً وصفات علمية، ويتاجرون بالمواطن ويحتالون على المرضى ببيعهم للوهم من أجل المال وإرضاءً لنفوسهم المريضة باللقب والبريستيج.

وزارة الشؤون الاجتماعية هل مسؤوليتها ترخيص جمعيات صحية؟

منحت وزارة الشؤون والاجتماعية في الآونة الأخيرة ترخيصاً لجمعية أطلقت على نفسها جمعية الباحثين السوريين، إلى هنا ليس هناك مشكلة، ولكن أن تكون هذه الجمعية صحية تعنى بالعلاج النباتي وعلوم الطاقة وغيرها، فهنا تساؤلنا: هل منح ترخيص للجمعيات الصحية والعلاجية هو من اختصاص الشؤون الاجتماعية؟ أم وزارة الصحة السورية؟ وهل دققت الوزارة المانحة للترخيص بصحة شهادات أصحاب الترخيص؟ وهل أخضعتها لمعايير وقوانين وزارة التعليم العالي؟ علماً أنه ووفق معلوماتنا بأن معظمهم مهندسون زراعيون وليسوا أطباء، وهم حاصلون على شهادة دكتوراه فخرية من الأكاديمية البريطانية البدنية، ووفق الواقع القانوني لا تعتبر الصفات الفخرية صفات علمية واختصاصية، نحن هنا نتساءل ولا نشكك بصحة الترخيص الممنوح ولكن نطالب كسلطة رابعة بالتوضيح وتدقيق مصدر الشهادات الممنوحة.

كيف تحصل على دكتوراه من الأكاديمية البريطانية للثقافة البدنية وكم تكلفتها؟؟

تقول السيدة(ر.ب) : كدت أقتنع بنصيحة أحد أصحاب مراكز الطب البديل في اللاذقية بأن أحصل على الماجستير والدكتوراه في التجميل والعلاج النباتي خلال فترة قصيرة من الأكاديمية البريطانية للثقافة البدنية، وعندما تساءلت كيف سأذهب إلى بريطانيا ونحن ممنوعون من السفر، أجابني لن تذهبي إلى أي مكان تحصلين على الشهادة خلال فترة شهور وأنت في بيتك، ونحن نساعدك على تقديم بحث للأكاديمية، استغربت من الحديث، وقطعت علاقتي مباشرةً مع المركز وصاحبه، بعد أن اكتشفت بأنهم لسوا سوى تجار همهم جمع المال، فأي شهادة علمية يتم الحصول عليها هكذا دون تدريب عملي وتجارب علمية دقيقة.

بمتابعتنا للموضوع حصلنا على معلومات دقيقة لكيفية الحصول على الشهادة وتكلفتها الفعلية وهي كالتالي:

يمنح المركز الشهادة مما تسمى بالأكاديمية البريطانية للثقافة البدنية، وتكلفتها تبلغ ١٧٠٠ دولار + ٣٠٠ ألف ليرة سورية بعد حسم ٥٠٪ سواء للماجستير والدكتوراه، ويتم الحصول على الشهادة بفترة بين ٦ شهور إلى ١٨ شهراً إذا كانت تحتوي على الماجستير والدكتوراه، حيث يوهم الزبون بأن يقدم بحث بمجال الاختصاص الذي يريده، ويخضع ضمن المركز الذي لن نذكر اسمه إلى عدة جلسات مع صاحب المركز الذي يعتبر وفق قوله وكيل للأكاديمية في سورية، علماً بأنه حاصل على شهادة دكتوراه فخرية أعطيت له بلبنان مع مجموعة من أصدقائه الذين يمارسون المهنة معه ولديهم مراكز طب بديل من قبل السيد (ف. خ).

فأين المنطق في هذه الحكاية، وأين وزارة التعليم العالي من ذلك؟ هل هي مغيبة؟ أم غائبة ومحتجبة عن أداء مسؤولياتها وفق قوانينها وقوانين البلد؟

برسم الصحة السورية

نرى في الآونة الأخيرة كثيراً من المراكز الخاصة التي تنتج أدوية وكريمات وغيرها، على أنها منتجات طبية طبيعية، وأصحابها لا يحملون شهادات بالعلوم الطبية واختصاصاتها، إضافة إلى مراكز العلاج الطبيعي والفيزيائي والطب البديل منتشرة بشكل كبير، هل هي تابعة لرقابتكم الصحية وفق معايير وزارة الصحة السورية؟؟ والصحة العالمية ؟؟ وهل هذه الأدوية المنتجة هي مرخصة أصولاً؟؟ علماً أن أغلبها يحتوي على رقم ترخيص؟ ولكن السؤال الأهم ماهي شروط الترخيص وماهي معاييره الصحية المتوافقة مع صحة الإنسان؟

تساؤلات

هل هناك معايير وشروط لمثل هذه الجمعيات؟

أين وزارة الصحة من هذه التراخيص مع العلم بأن أي مؤسسة أو مركز صحي يجب أن يخضع لشروط ورقابة وزارة الصحة لا التموين والشؤون الاجتماعية؟

متى أصبح المهندسون الزراعيون أطباء للعلاج؟ بما أن أغلب هذه المراكز تعود لمهندسين زراعيين وخصوصاً في مدينة كاللاذقية؟

متى أصبحت الشهادات الفخرية شهادات علمية؟ بما أن الكثير منهم حاصل على شهادة فخرية لا أكثر؟

وهل باتت صحة المواطن وحياته تجارة ربحية بغياب رقابة الصحة السورية والتعليم العالي؟

أسئلة نتركها برسم المعنيين لعل الرقابة وقوانينها تتحرك بعد سكوت طال.

سليمان أمين

تـربيـة..

■ لا شك للتربية دور مهم في حياة المجتمعات، وهي عماد التطور والازدهار، ولا تقتصر على فترة زمنية من عمر الإنسان، بل هي عملية مستمرة معه، تهدف إلى الرقي والتقدم والكمال والنمو والتنشئة والتطور نحو الأفضل.

أود التطرق إلى مسألة هامة في العملية التربوية، وهي مسألة وصاية الآباء على الأبناء، والدور الذي تلعبه في تكوين شخصية الطفل.. وخطورة هذا الموضوع وحساسيته تكمن في فهمنا لموضوع الوصاية، فمتى نرفع هذه الوصاية عن أبنائنا ومتى نؤكدها؟ وهذا ما يجعل الكثيرين من الآباء في إشكالية دائمة، وهو ما يدفعنا لطرح السؤال التالي:

هل التربية الصحيحة أن نجعل الأبناء مطيعين متلقّين للأوامر منفّذين لها فقط؟ أم نخلق لهم المناخ الإيجابي الديمقراطي الذي يتيح لهم حرية النقاش والانتقاد والمبادرة؟

الأبوان هما اللذان يكونان شخصية الابن أو الابنة بالدرجة الأولى، ثم يأتي دور المدرسة والمجتمع ليكمل دور الآباء، وبالمحصلة يكون الأبناء انعكاساً لكل ذلك، لكن مسألة بناء اللبنة الأولى أو وضع حجر الأساس هي مهمة الأبوين، وتقع عليهم مسؤولية تنمية حواس الأبناء وتوسيع مداركهم، وتعريفهم بالوسط المحيط شيئاً فشيئاً، وهم المسؤولون أيضاً عن تمرين جهازي الاستقبال والإرسال، أي السمع والنطق، بما يتناسب مع الحالة العمرية طبعاً لكل طفل، فإما أن ينميا هذين الجهازين على السوية والدرجة نفسها، وإما أن يقويا جهازاً على حساب آخر، وغالباً ما يكون هو جهاز الاستقبال، أي جهاز السمع والطاعة، كما يحصل مع أغلب الآباء ليتفاخروا ويقولوا: عندي ولد (مربى، مؤدب، مطيع..) إلى ما هنالك من صفات (حميدة).

يكبر الطفل قليلاً، لكنه يبقى صغيراً بنظر أبويه، فتكبر الوصاية عليه ويصبح الآباء هم المسؤولين عنه في كل شيء، وهم المقررين عنه أيضاً في اختيار المدرسة والفرع الدراسي والجامعة فيما بعد والاختصاص. وكثيراً ما كان الأهل يختارون له شريكة المستقبل، كيف لا وهم (الأدرى) بمصلحته وبمستقبله!

مهم جداً أن لا نربي أطفالنا على الخوف من الخطأ، بل المطلوب أن نعوّدهم على تحمل المسؤولية، وعلى الكبار أن يسمعوا للصغار ويعطوهم الفرصة للتعبير عن آرائهم في مختلف المسائل، الأمر الذي يعزز الثقة والجرأة عندهم.

كثيراً ما يهتم الآباء بالجوانب الشكلية وينسون الأمور الهامة والجدية، مثل تعويد الأبناء على المشاركة بالنقاش في قضايا تهمهم، وإبداء رأيهم بصراحة فيها لمعرفة طريقة أبنائهم بالتفكير. إن تعزيز الثقة عندهم بفتح باب الحوار معهم، لسبر آرائهم ومعرفة احتياجاتهم، ودرجة أحاسيسهم ومدى طموحهم، كل ذلك يعد نقطة انطلاق أولى، قبل تسليمهم إلى حلقة الوصاية الثانية، التي تمارسها المدرسة، وهي مهمة ومكملة للحلقة الأولى.

في الحلقة الثانية يتركز الدور الأكبر على الكادر التربوي من المعلمين والمعلمات والإدارة.. وقد كان الأهل منذ فترة يرهبون الطفل بالمدرسة والمعلمين، ويصورون المعلم أنه أداة تخويف وقمع. وللأسف الشديد كان المعلم يتبنى هذا الدور، الذي يترك آثاراً سلبية تنعكس على الطلاب، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى التسرب من المدرسة، وكنا نحصل على جيل معقد وخائف وضعيف الشخصية، صنعناه بأيدينا.

وهنا يمكن طرح السؤال التالي: لماذا يلجأ الطفل إلى الكذب على أبويه وأهله وعلى مدرسته وعلى المجتمع؟ أعتقد أن السبب الرئيسي هو الخوف من العقاب بالدرجة الأولى، ولو أنه تعوّد على شيء من المصارحة وقول الحقيقة لما كذب. وقد يكون للأهل أحياناً الدور الأكبر في تعويده على الكذب، لأن الأهل كثيراً ما يضطرون إلى الكذب على أولادهم، وخاصة في المسائل التي تتعلق بالإنجاب والولادة، أو بقضايا محرجة أكثر! إن درجة وعي الأبوين وتأهيلهما يساعدان كثيراً في التخلص من إحراجات الأبناء ويمكّنهما من تقديم المعلومة الصحيحة ولو على نحو تقريبي.

جانب آخر حساس ومهم وهو في الوقت نفسه مطب كبير يقع فيه كثيرون من الآباء، وهو موضوع (الدلال) الزائد للأبناء أو القسوة المفرطة عليهم. إن المبالغة في كلتا الحالتين أسلوب خطير في التربية، فالدلال الزائد يخلق شخصية ضعيفة واتكالية غير قادرة على تحمّل أية مسؤولية، وبالمقابل القسوة المفرطة قد تؤدي إلى هرب الأولاد من المنزل وإلى الضياع في نهاية المطاف. إن التعامل بموضوعية في الثواب والعقاب مع الأبناء والمساواة بينهم يحقق الشخصية المتوازنة.

بقي أن نشير أخيراً إلى مسألة القدوة، فالأبناء عادة يتقمصون شخصية أحد الأبوين، ويقلدونها في الحركات والأفعال والأقوال. إن العلاقة الصحيحة بين الزوجين ستنعكس على أنماط سلوك الأبناء وعلى علاقاتهم بالمجتمع، فالثقة تولد الثقة والاحترام يولد الاحترام، فلنحرص على أن نكون دائماً القدوة الحسنة، ولا ضير في أن نعترف بأخطائنا أو بتقصيرنا أمام أبنائنا، وأن نتقبل نقدهم برحابة صدر.

فهل نراجع ذواتنا، ونتخلص من غرورنا، ونعيد تأهيل أنفسنا من جديد، لنكون ناجحين في إدارة مؤسساتنا الأسروية؟!

محمود هلال
mah.hlal@gmail.com

بين عصا التفتيش والقضاء.. بينهم مدير عام ومعاونه..

الحجز الاحتياطي على أموال ٩ موظفين في «السورية للاتصالات»!

■ أصدرت وزارة المالية قراراً من العيار الثقيل يتضمن الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لموظفين في الشركة السورية للاتصالات، من بينهم مدير عام الشركة.

وبحسب القرار الذي يحمل الرقم ٢٠٥٣ / و فإن الحجز طال الأموال المنقولة وغير المنقولة لـ ٩ موظفين في الشركة السورية للاتصالات، وهم المهندس (ب.ب) المدير العام للشركة، والمهندس (س.ح) معاون المدير العام، و(أ.ح) مدير الشؤون القانونية، كذلك المهندس (أ.س) مدير الإدارة التجارية، و(ر.ا) مدير المشتريات والأصول الثابتة، و(ه.ا) رئيس قسم إدارة الموردين، و(ه.أ.ا) رئيس دائرة المصادر الاستراتيجية، و(خ.غ) من مديرية الشؤون المالية، وأخيراً (ف.م) مدير التشغيل في الشركة.

ولم يوضح القرار سبب الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة على المذكورين غير أن بعض المواقع والصفحات الإلكترونية قد أشارت إلى أن هذا الحجز جاء ضماناً لأكثر من ٩٠ مليار ليرة سورية مع الإشارة إلى أننا لانتبنى هذه المعلومة ولا ننفيها.

القرار الذي طلب في المادة الثانية منه نشر القرار وإبلاغه من يلزم لتنفيذه، كنا نتمنى أن يكون اكثر وضوحاً لنتبين الخيط الأبيض من الأسود دون عناء.

وهنا نتذكر عشرات القرارات على هذه الشاكلة إن لم نقل مئات القرارات التي طالت ما يطلق عليهم صفة مسؤول سواء أكان وزيراً أو مديراً عاماً أو مديراً فرعياً أو حتى محافظين أو نوابهم أو حتى موظفين عاديين.

لكن وللحقيقة والإنصاف فإن من توافقت عليهم عصا الرقابة والقضاء كانوا ممن لم تتلطخ أيديهم إلا بالقليل القليل من المال العام، في حين تم تبرئة من دفعوا نصف ما سرقوه من المال العام.

وهنا أود أن أطرح سؤالاً لا يحمل في طياته أية ذرة من البراءة لأقول: ألم تستند التقارير التفتيشية التي يظهر المفتش فيها كالطاووس داخل أية دائرة إلى مستندات ووقائع وأدلة دامغة تجعل الضحية الواقع عليه التفتيش غير قادر على التقاط الشهيق؟

وبالمقابل وبعد أن يتم تلطيخ سمعة هذا المتهم بالكثير من إشارات الاتهام وعبارات الإدانة وتتحول القضية إلى القضاء، فيلتمس القاضي الأدلة والبراهين والثبوتيات على البراءة وبقدرة مبلغ معلوم يحصل على كل هذه الأدلة، ويتم تبييض صفحة المتهم ليطل برأسه كما الأفعى الخارجة من السبات الشتوي ليصرح ويعلن براءته ويجير الصفحات والمواقع والأبواق المؤيدة له لنشر الخبر الصدمة الذي يشير إلى براءته مما نسب إليه.

في هذه الحالة فإننا نقف أمام احتمالين لا ثالث لهما، فإما أن المفتش وثبوتياته وأدلته لا أساس لها من الصحة، إنما جاء تقريره بشكل كيدي وظالم، وفي هذه الحالة يجب أن يكون السجن هو المكان المناسب لهذا المفتش علماً أنني علمت أن المفتش له حصانة، فلا يستطيع القضاء أن ينال من هيبته ومن جبروته وغطرسته حتى ومن عدوانيته أيضاً في بعض الحالات.

وبالمقابل فإن القاضي الذي بحث وأطال التدقيق والتمحيص عن أسباب البراءة على قلتها دون الأخذ بأسباب الإدانة على كثرتها، ليحافظ على ما وصل إلى جيوبه من بركات المتهم وخيره وكرمه هو من يجب أن يودع في السجن.

لكن، وللأسف فإن الحصانة اللعينة تحمي أيضاً هذا القاضي من أن تطوله عصا العدالة، لنقول بالأخير إن من توافق عليهم عصا التفتيش والقضاء وحدهم من تثبت عليهم التهمة أو البراءة، وهنا علينا أن نسأل عن أسباب التوافق مع أنني وبشكل شخصي أعلم أن من يدفع المعلوم سواء اكان للتفتيش أو للقضاء فإن البراءة بانتظاره على أول درجة من درجات قصورنا العدلية والأمثلة كثيرة ومن أراد معرفة أصحابها فلينظر إلى ثرواتهم وممتلكاتهم.

وسامحونا!

رمضان إبراهيم

النور
أسبوعية ـ سياسية ـ ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد
أسست عام ١٩٥٥
أعيد إصدارها عام ٢٠٠١

المدير المسؤول: المحامي فؤاد البني
مدير التحرير: بشار المنيّر
المدير الفني: نصر الشيخ علي
مسؤولة العلاقات العامة: ريمان حداد

الجمهورية العربية السورية . دمشق
المزرعة . شارع عمر المختار
● هاتف ٣٣٢٤٩١٤ - ٣٣٤٢٥٧٢ - ٣٣٤٢٥٧٣
● فاكس ٣٣٤٢٥٧١ - ٤٤٢٢٣٨٣ ص.ب ٧٣٩٤
e-mail:annourscs@gmail.com
www.an-nour.com
■ للإعلان: الاتصال بالأرقام ٣٣٢٤٩١٤ - ٣٣٤٢٥٧٢ - ٣٣٤٢٥٧٣
■ الاشتراك السنوي: للأفراد ٢٠٠ ل.س للمؤسسات ٤٠٠ ل.س
■ للسفارات ٢٥٠٠ ل.س.
● في لبنان ٥٠ دولاراً أو ما يعادلها - باقي الدول العربية ١٠٠ دولار
● أوربا ٢٠٠ دولار - الأمريكيتين وباقي الدول ٣٠٠ دولار.
● تُقبل الاشتراكات التشجيعية من الأفراد والمؤسسات.

بلدة مسكنة ملاصقة لبحيرة الأسد... وعطشى!

■ تقع بلدة مسكنة على الطريق الدولي حلب . الرقة على بعد ٨٥ كم من حلب، على الضفة الشمالية من بحيرة الأسد. بعد تحرير المنطقة من الإرهاب عاد الأهالي إلى بيوتهم في مسكنة وريفها مستبشرين بعودتهم إلى حقولهم وإلى العمل والإنتاج! لكنهم وجدوا أن مياه الري والشرب مقطوعة، وبعد مضي أكثر من عام على تحريرها من الإرهاب على يد أبطال الجيش العربي السوري لم يتم تأمين مياه الري والشرب إلى المنطقة، علماً أنه يوجد في المنطقة محطتا ضخ للمياه، الأولى: المحطة المشتركة وتقع على حدود مسكنة من الجهة الغربية. والثانية: المحطة اليابانية وتقع على حدود البلدة من الناحية الشرقية، والمحطتان متوقفتان عن العمل حتى الآن.

تؤمن المحطة المشتركة مياه الري والشرب لمشروع منشأة الأسد ومحطة أبقار (عطيرة) وبمساحة إجمالية تقدر بـ ٢٨ ألف هكتار بين مروي من الأقنية مباشرة، أو بشكل غير مباشر (مروي ومستبعد) يروى من مياه الصرف أو من الآبار، أما مياه الشرب فتؤمن لمسكنة وريفها الغربي والجنوبي وصولاً إلى محطة الأبقار عبر شبكة مياه تغذيها محطة تصفية تقع على بعد حوالي ٣٠٠ متر من محطة الضخ ويؤمن لها الماء عن طريقين: الأول من قناة الري الرئيسية (أم سي)، والثاني من البحيرة مباشرة عبر أنبوب يصل مباشرة إلى محطة التصفية، وضع خصيصاً للاستخدام عند توقف قناة الري الرئيسية عن العمل للصيانة، والذي يمكن استخدامه الآن لتغذية محطة التصفية بوضع محرك ضخ على البحيرة.

كما تؤمن المحطة اليابانية مياه الري والشرب لمساحة تقدر بـ ١٧ ألف هكتار موزعة على ٩ مزارع في ريف حلب الشرقي وريف الرقة الغربي حتى بلدة (دبسي عفنان) والقادسية شرقاً، كما تؤمن مياه الشرب لقرى شرق وجنوب مسكنة عن طريق محطة تنقية واقعة بجوار قناة الجر الرئيسة على الجهة اليمنى من القناة (دبل واي)، حيث يتم معالجة المياه وضخها في الشبكة حتى حدود محافظة الرقة.

نناشد المسؤولين في وزارة الموارد المائية وكل من يعنيه الأمر وضمن صلاحيته، على العمل لتجهيز محطتي الضخ المذكورتين، فالمنطقة تشهد حركة نزوح معاكسة نتيجة انعدام مياه الري والشرب في المنطقة.

هيكل عضوم

مجلس مدينة اللاذقية.. وواجهات البلور؟

■ اللاذقية - (النور) - خاص:

■ يغيب عن أرصفة الشوارع الحيوية في مدينة اللاذقية أقل مستوى الخدمات والتنظيم، حيث لا يستطيع المواطن أن يمرّ على رصيف خصص له وفق القانون، لأن الرصيف تم استثماره من قبل أصحاب المحلات التجارية وبعض المنشآت التجارية، فضلاً عن انتشار القمامة والأوساخ في كل مكان، إضافة إلى مخلفات الحيوانات المنزلية التي لم تلق رادعاً قانونياً يخالفها، كل هذا لا يراه مسؤولو إشغال الأرصفة ومجلس البلدية، فشغلهم الشاغل هو شارع الريجي الذي كتبنا عما حدث فيه بحق الكادحين من قبل المجلس في العدد (٨١٩) من صحيفة (النور) والذي طالبنا من خلاله بالتحقيق بما حدث .

يتابع مجلس بلدية اللاذقية مسلسله هذه المرة، عبر الشؤون الصحية التي وجهت إنذاراً لأصحاب المحلات بشارع الريجي فقط لتركيب واجهة بلور لمحلاتهم، وقد تواصل معنا أصحاب المحلات طالبين إيصال صوتهم عبر صحيفة (النور)، فأقل واجهة بلور هذه الأيام تكلف ٥٠٠ ألف ليرة سورية، في حال معظم محلات البلد وفي أهم الأحياء دون واجهات بلور، وبالمقارنة بالعاصمة دمشق فإن الكثير من المحلات المحيطة بالمحافظة كساروجا والشعلان ليس لها واجهات بلور، مع العلم أن قانون الإدارة المحلية لم يذكر خلال مواده أي شيء يتعلق بواجهات المحلات.

وهنا نتساءل لماذا يتم التضييق من قبل مجلس مدينة اللاذقية على المواطنين وبالأخص شارع الريجي؟ وإهمال الشوارع الأخرى والمهمة دون تنظيم ولا مساءلة! وحتى الشوارع المتفرعة على جانبي شارع الريجي لا تفرض بحقها أي مخالفة، مع أن الواجهة البلور يجب أن تطلب من أصحاب محلات الأجبان والألبان أولاً.

لماذا هذا العنف بحق المواطنين الفقراء؟ ومن يحميهم؟ وما الغاية التي يريد مجلس مدينة اللاذقية تحقيقها من محاربة لقمة المواطنين الفقراء؟!

أسئلة نتركها برسم المعنيّين.

هل تنجح قمة هلسنكي بتفكيك ملفّات شائكة؟!

■ تتجه الأنظار الآن نحو قمة هلسنكي المزمع عقدها في منتصف الشهر الجاري بين الرئيسين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب، ويدور في الأوساط السياسية نقاش مكثف حول ما سيخرج وخاصة بالنسبة لملفات شائكة مثل الحرب الإرهابية على سورية، وأزمة القرم وغير ذلك.

بالتأكيد يصعب تخيل حدوث انقلاب في العلاقات الدولية بعد القمة، لأن الفجوات كبيرة بين الجانبين الروسي والأمريكي، إلا أن العديد من المراقبين السياسيين يُجمعون على أن القمة قد تفكك بعض الملفات الخلافية وعلى الأخص الملف السوري الذي سيكون ساحة الاختبار الأولى لنجاح هذه القمة.

بين الحين والآخر، يُطلق ترامب تصريحات تعكس رغبته بتحسين العلاقات مع موسكو، ولكنه في الوقت نفسه يتخذ قرارات بإحكام طوق العقوبات الملتف حول عنق روسيا، وإطلاق سباق تسلح تقليدي ونووي وفضائي، بشكل يحار معه المراقب في معرفة الوجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية حيال موسكو، وبصبح الأمر أكثر غموضاً في ظل تضارب مواقف الإدارة الأمريكية.

ففي قمة الدول الصناعية السبع الكبار، دافع ترامب عن الحاجة إلى موسكو، ما أثار هرجاً ومرجاً بين أصدقاء واشنطن وحلفائها، أعقب ذلك قيام جون بولتون مستشار الأمن القومي لترامب بزيارة موسكو، أيضاً، أدلى وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو بتصريحات تؤكد الحاجة إلى المرونة مع روسيا الاتحادية.

لا شك في أن القمة ستؤثر على أزمات عديدة، وستشهد عقد صفقات سرية وعلنية، يتوقع المراقبون أن ترامب يتطلع إلى إقناع الرئيس بوتين بالضغط على إيران للعودة إلى التفاوض حول اتفاق جديد يتضمن التوسع في التفتيش، وإطالة أمد الاتفاق، وإدخال البرنامج الصاروخي الإيراني في عداد الصفقة، وتحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، إلا أن السؤال هو التالي: هل سيوافق الرئيس بوتين على ذلك؟ وهل تمتلك موسكو أوراق ضغط على إيران؟

بالتأكيد لن تضحي روسيا بصداقتها مع إيران، ولكنها أن لمست من واشنطن عملياً، عدم استنزافها في سورية عسكرياً، فقد تبدي بعض التجاوب في هذا السياق في ضوء ما طلبته من سحب كل الجيوش الأجنبية في سورية وبضمن ذلك القوات العسكرية الإيرانية.. كما أن لديها تفاهمات مع الكيان الصهيوني سهّلت معركة الجيش العربي السوري في الجنوب، إلى جانب أنها- أي موسكو- علقت صفقة تزويد سورية بصواريخ من طراز أس ٣٠٠ بناء على ضغوط أمريكية - إسرائيلية.

إذاً، سيطلب ترامب من بوتين الدعم ضد إيران مقابل إطلاق يد موسكو في سورية وإغلاق ملف شبه جزيرة القرم، هكذا يتوقع المراقبون السياسيون تجاه قمة هلسنكي، وبالتالي فإن التفاهم مطلوب وضروري، وله ثمن بالنسبة للجانبين الروسي والأمريكي، وبالتأكيد فإن كلّاً منهما يدرس بدقة أسس هذا اللقاء ومتطلباته قبل حصوله.

معروف للجميع أنه قبل مجيء الرئيس بوتين إلى الكرملين كانت الولايات المتحدة متفردة بكل شيء في العالم، وقد كاد الرئيس يلتسين أن يحوّل روسيا إلى دولة من دول العالم الثالث، وقبل عهد بوتين كانت أمريكا تقول (لا قوة غيري في العالم، لا قبلي ولا بعدي)، وساد هذا المفهوم حتى جاء الرئيس بوتين، فمسح غباراً كثيفاً ولّده سلفه يلتسين، وبالتالي لم تبق الولايات المتحدة مستأسدة بالتحكم في العالم.

ويذهب بعض المحللين السياسيين إلى القول أن قمة هلسنكي هي بمثابة الشكر المؤجل من ترامب لبوتين الذي دعمه في المجيء إلى الرئاسة، بمعنى أن الرئيس بوتين كان له دور في إيصال ترامب إلى البيت الأبيض، مثل هذا الرأي يتبناه ويروج له من يريدون استمرار الخلاف وتوسعه بين موسكو وواشنطن، وممن ما زالوا يدّعون أن روسيا تدخلت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، وطالبوا بإجراء تحقيقات حول ذلك من أجل إلصاق الاتهامات بالرئيس الروسي حول هذا الأمر.

على أي حال، من المؤكد أن قمة هلسنكي المنتظرة هي حدث كبير وكبير جداً بين زعيمي دولتين عظميين، ويعتبرها كثيرون أهم قمة بين رئيسي دولتين كبيرتين منذ سنوات أو عقود، لأنها تأتي في ظروف شديد الخطورة، من حيث تزايد الصراع الإقليمي والدولي واتساعه حول ملفات خطيرة قد تجر العالم إلى أتون حروب مدمرة ومواجهات أوسع.

باختصار، أن العالم يحبس أنفاسه بانتظار قمة هلسنكي، علها ترسخ رياح الانفراج الدولي على خط موسكو- واشنطن، لأن مثل هذا الانفراج سيؤدي إلى حل عدة مسائل شائكة في العالم.

د.صياح عزام

مستقبل شـــرق سورية التنموي

■ نهر الفرات هو الشريان الحيوي الأهم في سورية، يدخل أراضيها من مدينة جرابلس ويخرج من مدينة البوكمال. يبلغ طول القطاع السوري من هذا النهر ٦٨٠ كم. يعتبر القطاع السوري من وادي الفرات مهد الزراعة في العالم. ترجع تسمية النهر الى كلمة (فرت) بالآرامية القديمة، بلغ عدد سكان محافظتي دير الزور والرقة بحسب آخر إحصاء رسمي عام ٢٠١١ حوالي ٢ مليون نسمة، انخفض لاحقاً بسبب الحرب. بحسب آخر إحصاء للحكومة السورية صادر عام ٢٠٠٤، يعمل القسم الأكبر من سكان هاتين المحافظتين في الزراعة، ويشكلون ٤٦٪ و٤٣٪ من عدد السكان على التوالي.

خلال العقود الماضية فرضت وزارة الري في سورية ضبطاً واسعاً لموارد المياه، وتم توفيرها بشكل مجاني وفق جداول زمنية مرتبطة بمساحة الأرض ونوع المنتج. وعلى النمط الاشتراكي، فرضت الحكومات المتعاقبة قيوداً صارمة على خطط الإنتاج الزراعية عبر برامج إلزامية لزراعة محاصيل بعينها هي غالباً القطن والحبوب والشمندر. خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب السورية تدهورت الأوضاع المعيشية والاقتصادية لأبناء وادي الفرات، تآكلت الأراضي الزراعية نتيجة النمو السكاني، فيما بقيت خطط الإنتاج وتوسيع الأراضي المروية في الوادي تعاني من ضعف التمويل، بسبب السياسات الاقتصادية للحكومة المركزية في دمشق، التي ركزت استثماراتها في المدن الكبيرة. بعد حرب تموز، ومع تحسن العلاقة بين النظام السوري والاتحاد الاوربي، التي توجت بزيارة للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي لدمشق في أيلول من عام ٢٠٠٨، دخل الشرق السوري بنقطة اللاعودة عندما تبنى النظام السوري مساراً اقتصادياً جديداً سُمي وقتذاك (اقتصاد السوق الاجتماعي)، وهو لم يكن في الحقيقة سوى شكل آخر أكثر وحشية من أشكال السياسات الاقتصادية التحريرية.

شبكة الري في وادي الفرات المنشأة بمعظمها منذ الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تُسبب هدراً كبيراً للمياه، ولا يسمح تصميمها الكلاسيكي باستخدام أساليب الري الحديثة (للمقارنة فقط؛ في الطريقة التقليدية من كل ٧ لترات يجرها المزارع من المصدر يستفيد محصوله من لتر واحد منها، بينما في نظام الرش من كل لترين يستفيد من لتر واحد). إن انظمة الري الحديثة مُكلفة، وعزوف الدولة عن تأمينها للمزارعين دفعهم إلى الاستثمار في حفر الآبار أو الاستمرار في استخدام جر المياه التقليدي، وبدلاً من التمويل في تطوير شبكات الري ذهبت الاستثمارات الحكومية إلى قطاع الخدمات العقارية والسياحية. بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ تعرض الشرق الاوسط عموماً، وسورية خصوصاً لموجة جفاف وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأسوأ خلال العقود الأربعة الماضية، بحلول عام ٢٠١٠، أدت هذه الموجة إلى تآكل مساحات واسعة من الأراضي.

خلال عام ٢٠١٤ سيطر تنظيم (الدولة الإسلامية) على البادية السورية ووادي الفرات بسرعة كبيرة، وأسس عاصمة لدولته في مدينة الرقة، ومارس نظام حكم تقليدي بيروقراطي قاسي. خلال فترة حكمه القصيرة أنشأ وزارة للزراعة، مهمة هذه الوزارة تحديد نوع المحصول الذي يجب زراعته، تحديد برامج الري وغيرها من المسائل الحقلية. ونتيجة لقيام (الدولة الإسلامية) على مبدأ الحرب، بقيت هذه الوزارة ككل الوزارات المدنية في حكمها مُهمَلة، وتدهورت الخدمات الزراعية ونُظم الري بشكل كبير في عهده. ونتيجة نقص الخبرة لدى موظفي (الدولة الإسلامية). وبسبب تضرر شبكات الطرق وانعدام الأمن عليها، لم يعد يتوفر الوقود اللازم لعمل المضخات، وأصبح تأمين الأسمدة والبذور الجيدة صعباً للغاية، ما أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج.

كما أدت الفوضى العامة في البلاد إلى إطلاق يد تركيا على مياه نهر الفرات، ولم تعد تأبه للقوانين الدولية. ومنذ عام ٢٠١٦ زاد نشاط التحركات العسكرية في شرق سورية من قبل كل من (التحالف الدولي) لضرب داعش والقوات الكردية من جهة، والجيش السوري وحلفائه بمساعدة الطيران الروسي من جهة أخرى للقضاء على وجود تنظيم (الدولة الإسلامية) في المنطقة. وفعلاً أخذ المسار العسكري تقدم الجيش السوري نحو مدينتي ابو كمال ودير الزور، في حين تقدمت (قوات سورية الديمقراطية) المدعومة من الولايات المتحدة من الشمال باتجاه الرقة وحوض الخابور.

تآكلت (الدولة الإسلامية) ولم يبق من المساحة التي شغلتها أكثر من ٣٪. هذا العام أصبح وادي الفرات كاملاً تقريباً بيد الجيش السوري. لقد حان الوقت للتفكير بالقضايا الاقتصادية-الزراعية لمنطقة حوض الفرات التي من شأنها أن تؤسس لتنمية مستدامة، واستقرار اجتماعي. وبغض النظر عن المسؤول، فإن الحكومات القادمة ستكون عليها مسؤوليات كبرى في هذا الشأن، أهمها على الإطلاق موضوع وفرة المياه المرتبطة بشكل أو بآخر بديناميات سياسية إقليمية ودولية.

حقيقة لا تحتمل الشك، مياه الفرات آخذة بالتضاؤل بسبب تناقص الإيرادات المائية من تركيا، وتناقص المعدل العام المطري. هذه مشكلة هي ليست وليدة اليوم ولا الأمس، الحلول في الوضع الراهن تكاد تكون معدومة، بينما الواقع الزراعي في وادي الفرات نحو الأسوأ. حوض الفرات هو مصدر معظم ثروات سورية وكان سلة غذائها واستقرارها الاقتصادي.

إن ما خلفته الحرب وحكم (الدولة الإسلامية)، وقبله السياسات الفاشلة للحكومات السابقة، جعلت هذه المنطقة في وضع اجتماعي واقتصادي بائس للغاية. الآن بعد سقوط (الدولة الإسلامية) وعودة الحياة تدريجياً، يترتب على الدولة السورية مهمات صعبة، أهمها إعادة صياغة للعقد السياسي بين مكونات المجتمع المحلي، والمضي في تكريس الاستقرار في وادي الفرات سلة غذاء سورية ومصدر ثرواتها.

صفوان داؤد

الوضع في مدينة الباب وريفها

■ حلب ـ الباب ـ خاص:

■ تشهد مدينة الباب وريفها حالة من الفوضى الأمنية نتيجة سيطرة قوات الاحتلال التركي والفصائل الإرهابية التابعة لها مثل (درع الفرات) و(أحرار الشرقية) و(أحرار الشام)، إذ أن التناقضات بين هذه الفصائل تؤدي إلى اشتباكات مسلحة بينها يستعمل فيها أحياناً السلاح الثقيل، عدا تفجير السيارات المفخخة التي يذهب ضحيتها مواطنون أبرياء، وكذلك عمليات الخطف والسرقة وسرقة السيارات التي يقوم بها عناصر هذه الفصائل بحق المواطنين.

الوضع الصحي في المدينة متردٍّ نتيجة نقص الأدوية والأدوات والكوادر الطبية المناسبة، وحتى الأدوية التركية لا ينصح بها الأطباء لانتهاء فترة صلاحيتها.

أما بالنسبة للوضع المعاشي فهو شديد الصعوبة بسبب عدم توفر فرص عمل، الزراعة قليلة بسبب قلة الأمطار وقلة الآبار وتوقف مشروع الري الذي كان يغذي مدينة الباب وريفها، والمنتجات الزراعية القليلة الناتجة متدنية القيمة نتيجة إغلاق الطرق بين القرى وإغراق السوق بالمنتجات التركية ذات الجودة المتدنية. لا يوجد مياه للشرب وهي تباع بأسعار مرتفعة كما لا يوجد كهرباء، والمولدات الخاصة أسعارها مرتفعة، تباع المخدرات بشكل شبه علني في المحلات التجارية.

فرض الاحتلال التركي مناهج تركية على المدارس، وهناك جمعيات سياسية مثل جمعية (القراكيج) التركمانية التي تهتم بالأكراد في المنطقة وتحاول إقناعهم بأنهم ذوو أصول تركمانية، وتقدم لهم معونات غذائية وصحية ومالية.

يشكّل الاحتلال التركي تجمعات سياسية مثل تجمع (العدالة والحرية) و(العدالة والتنمية)، تركز على المثقفين كرديف لحزب العدالة والتنمية التركي، وذلك بإشراف مسؤولين أتراك، يشرف على الوضع الأمني شرطة ثابتة للاحتلال التركي أكثرهم من الجيش الحر يقودهم ضباط أتراك.

وقد حدث اعتداء على الكادر الطبي في مشفى الحكمة من قبل عناصر من درع الفرات (الحمزات) وعلى أثره قام الكادر الطبي في كل الباب بالاعتصام أمام مقر الشرطة في المدينة يطالبون بمحاسبة المسؤولين عن ذلك، وقامت الشرطة بقمع المعتصمين، وعندئذ تحول الاعتصام إلى مظاهرة ضد الاحتلال التركي، فتدخل جيش الاحتلال لتفريق المتظاهرين وأطلق العيارات النارية في الهواء، كما قامت بضرب بعض المتظاهرين.

كي لا ننسى

ربيع محبّك..
مناضل لا يلين من أجل العدالة

■ ربيع محبّك، أحد الشيوعيين الأوائل الذين شهدوا البدايات الأولى لتأسيس الحزب الشيوعي في حلب في ثلاثينيات القرن الماضي.. ولد عام ١٩١٥ في مدينة حلب، وهو ابن لجندي إجباري خدم اضطرارياً، شأنه شأن الكثير من أقرانه الشباب آنذاك في الجيش الانكشاري، الذين شاركوا في الحرب ا لعالمية الأولى.

إن ولادة هذا الطفل كانت إذاً أثناء الحرب العالمية الأولى، ونما وترعرع في ظروف بالغة الصعوبة، كانت تعيشها سورية آنذاك، حيث المجاعة كانت تلقي بكل ثقلها على كاهل كادحي هذه المدينة العريقة، وذات التاريخ المجيد.

في أواخر عام ١٩١٧ عمت الأخبار في البلاد عن أن ثورة قد حدثت في بلاد الروس، واستلم العمال والفلاحون السلطة فيها، ووزعوا البيوت على الفقراء، وقد وصلت هذه الأخبار إلى أم ربيع عن طريق زوجها الجندي، الذي أنبأها بذلك.

أدى موت والد الطفل ربيع بسبب الحرب إلى إلقاء عبء تربية أطفاله الأربعة على عاتق الأم فطوم، التي حلت محل زوجها في العمل، وقد تحولت الأم فيما بعد إلى مناضلة شيوعية كان بيتها في منتصف الثلاثينيات مخبأ لمطبعة سرية للحزب الشيوعي.

تعرف الشاب ربيع على الحزب في أوائل الثلاثينيات وهو لا يزال يافعاً بعد، وكان للشيوعي العريق بيير شادروفيان، الدور الأول في تعرّف هذا الشاب على الأفكار الأولى عن الشيوعية، ثم لعب فيما بعد الشيوعي ناجي (وهو اسم سري لفرج الله الحلو) الدور الأكبر في ترسيخ أفكار الشيوعية في ذهن هذا الشاب، الذي كان يرى بأم عينيه المعاناة الكبيرة لكادحي مدينته، ولمعظم جيله الشاب، وقد استمرت صلات الرفيق ناجي مع ربيع، الذي استطاع أن يجمع حوله عدداً من شباب حيّه، بلغ عددهم ١٤، أشهراً عدة، وقد تعرف عليهم ناجي وعمل على تكليفهم بمهام وشكل منهم حلقة شيوعية، قامت بتنفيذ الكثير من المهام سواء توزيع المنشورات، أو المظاهرات الوطنية أو المطلبية وغيرها (فيما بعد عرف ربيع الاسم الحقيقي لناجي).

لقد كان لعمل فرج الله الحلو في حلب نتائج كبيرة على نشاط هذه المنظمة الباسلة، أبرزها تثقيف المجموعات الحزبية الناشئة، ورفع مستوى وعيها الطبقي من جملتهم ربيع محبك، كما أنه لعب دوراً كبيراً في تنشيط الحركات الإضرابية للكادحين في المدينة، وعلى الأخص عمال التريكو.. إضافة إلى مساعدته في إنشاء نقابات عمالية مثل نقابة الخياطين، إضافة إلى الأعمال التضامنية التي كانت تقوم بها المنظمة.

كان ربيع محبك أحد الذين أعطوا جلّ حياتهم الواعية لقضية الحزب وقضية العدالة الاجتماعية وتحرير الوطن من نير الاستعمار الفرنسي، ولم يبخل بالجهد في سبيل ذلك، وقد اعتقل أكثر من مرة، في عام ١٩٤١، أيام فرنسا وفي عهد حكومة فيشي، ثم في عهد الديكتاتوريات.

ولقد كان ارتباطه عميقاً مع أناس العمل، مناضل خرج من أعماق الشعب وظل مرتبطاً به حتى آخر حياته.

إن ذكرى أولئك الأبطال المجهولين الذين كرسوا شبابهم وحياتهم بأسرها من أجل أن تبقى راية الوطنية، وراية العدالة الاجتماعية عالية، يجب أن لا يمحوها النسيان، ويجب أن تبقى في ذاكرة الأجيال الجديدة، كي يبقى الإرث النضالي للأجداد حياً وباقياً لا يموت.

يونس صالح

خيبـات

■ شعاع أمل صغير تسرب إلى حياة الشريحة المفقرة الأكثر بؤسا في سورية، وذلك بعد قرار زيادة رواتب العسكريين، آملين أن تتبعها زيادة لمن تبقى من المدنيين، ولكن شعاع الأمل هذا سرعان ما تبدد وتحول لخيبة بعد انتظار دام أياماً وأياماً على هذا القرار.

يعاود السوريون بطبيعتهم المتفائلة خلق آمال جديدة قد تساعدهم نفسياً على البقاء، ويكون الأمل هذه المرة بعد إشاعة بمكافأة مالية قد تمنحها الحكومة العتيدة بمناسبة عيد الفطر الذي أتى في منتصف الشهر أي بعد أيام من انتهاء الراتب الذي يكاد لا يكفي لسد ديون الشهر الذي سبقه عند المواطن السوري، وقد اختلفت قيمة المكافأة حسب الشائعات واختلف معها الأمل، فمن الناس من أمل بأن يكفيه راتبه بعد المكافأة لعشرة أيام من الشهر، ومنهم من أمل بإهداء أسرته قليلاً من الحلويات التي حرمتهم الظروف القاسية من شرائها عاماً بعد عام من سنوات الأزمة.

ولكن ما الذي حدث؟! إنها خيبة أمل جديدة! فلا زيادة ولا مكافأة ولا هم يحزنون.

لم تكن هذه الخيبات بغريبة عن المواطن السوري الذي تعرض للكثير من هذه الصدمات خلال الأزمة التي تعيشها البلاد، والخيبات التي فرضها الفريق الاقتصادي في الحكومات المتعاقبة ما قبل الأزمة.

ولكن أي صمود ذلك الذي يمتلكه السوريون؟! فهم يعودون للحياة والأمل رغم كل تلك الخيبات المتتالية، والجدير بالذكر أن الحكومة وبكل بساطة وفي كل خطاب أو تصريح لأحد مسؤوليها تشيد بالشعب السوري الصامد، ولكن هل فكرت هذه الحكومة بتعزيز مقومات هذا الصمود؟!

أيكون تعزيز الصمود بزيادة أسعار كل السلع وكل متطلبات الحياة؟! فمن ارتفاع أسعار الغذاء بشكل هستيري، إلى ارتفاع أجور المواصلات وأقساط الجامعات وأسعار الكتب المدرسية، وأسعار الأدوية واللباس، إلى السكن الذي بات حلماً لمعظم العائلات السورية، فما بالنا بالشباب؟! وغيرها طبعاً من الزيادات في الأسعار.

وأخيراً، لنستذكر الخيبة الأخيرة التي أصيب بها المواطن السوري عندما تم تبليغه بأنه مضطر لدفع تعرفة لدخول الحديقة العامة، وذلك خلال الفعاليات التي تقام في حديقة تشرين (معرض الزهور وفعالية الشام بتجمعنا).

أهذه هي الطريقة الوحيدة لاستعادة مظاهر الحياة الطبيعية في دمشق؟! أهكذا تكون مكافأة من صمد وتحدى القذائف وتحدى الفقر؟!

لقد آن الأوان لأذن الحكومة الطرشاء أن تعمل، لأن الروح الرياضية للمواطن السوري ربما لن تكون عالية بالقدر الذي تعول عليه الحكومة، فملايين السوريين الذين فقدوا معظم ما يملكون، وخسروا أبناءهم لن يبقوا مستعدين لتحمل خيبات جديدة تزيد فوق أوجاعهم وجعاً.

ديمة حسن

اقتصاد الخمس الثري

بشار المنيّر
basharmou@gmail.com

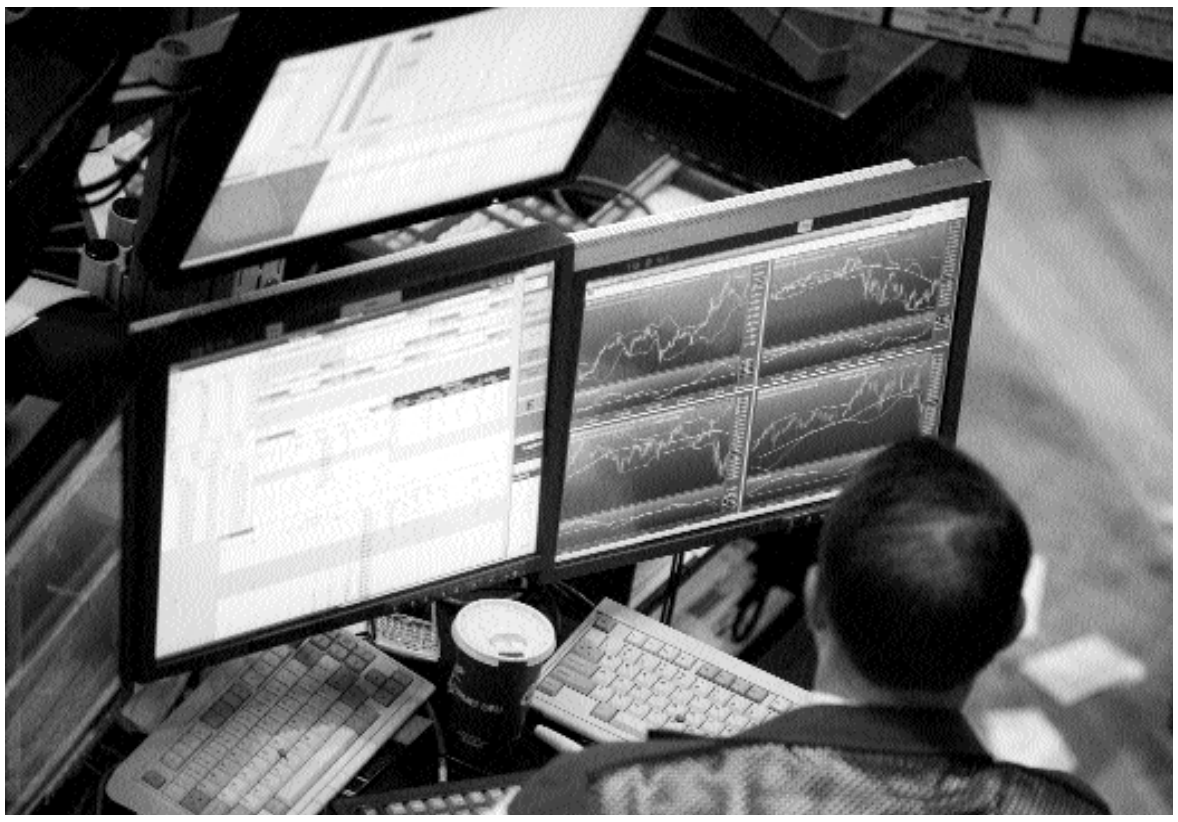

■ منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، خضع التحول باتجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة في اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الأوربية إلى منطق مغرق في أصوليته، تندمج فيه من حيث الشكل نظريات الحرية الفردية التي لا تحدها حتى قوانين المزاحمة الحرة، مع صورة متخيلة لمجتمعات يديرها (أفراد) متميزون.. قادرون على الخلق والإبداع وصنع الثروات.. والمعجزات بمعزل عن القواعد المجتمعية السائدة، التي تحد من قدرات الأفراد بسلوكيات أخلاقية وإنسانية (كابحة).

تقول مارغريت تاتشر أشهر تلامذة (فريدريك فون هاييك)، فيلسوف الفكر الاقتصادي لليبرالية الجديدة: (ما تفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو سيئ، إن آلية السوق هي التي توجه قدر البشر ومصيرهم، والاقتصاد الحر من أية قيود هو المحدد لقوانين المجتمع وليس العكس.مهمتنا بلوغ المجد في سياق اللامساواة. لا نعبأ بالمتخلفين في سباق المنافسة.إن الناس غير متساوين وذوو الحظ العاثر يستحقون ما يصيبهم! السوق .. السوق ،إن السوق التنافسية لا تحقق فقط أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية، بل هي الضامن الرئيسي للحرية الفردية والتضامن الاجتماعي! إن الشركات العملاقة والمضاربات، وحركة الأموال في السوق هي المحدد لقوانين المجتمع، إنها الديمقراطية وقد تجلّت بحرية المبادرة الاقتصادية)[1]

لقد حولت الإمبريالية الأمريكية العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى حديقة خلفية للرأسمالية العالمية، المدرعة في نهاية الألفية الثانية باتحاد يضم مصارف استثمارية تتلاعب بالتريليونات في البورصات العالمية وأسواق المال والإئتمان.. وشركات متعددة الجنسية تزرع منصاتها العائمة حتى في أقاصي إفريقيا وغابات آسيا.. ومجمع عسكري هائل القدرات، قادر على فرض المنطق الأمريكي النيوليبرالي بواسطة القاذفات والبوارج الحربية، ومؤسسات ومنظمات دولية، كصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وانتقل النفوذ الجيوسياسي من أيدي الحكومات المركزية وأدواتها إلى حفنة من المضاربين الكبار وصناديق الاستثمار، ولعل هذا ما يفسر في كثير من الأحيان عجز المصارف المركزية عن معالجة أزمات أسواق المال العالمية، إذ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٢ دولة في العالم، وثروة ٢٠٠ من أثرياء العالم تتجاوز نسبتها ٤١٪ من دخل جميع سكان العالم. وأصبح مصير العالم في نهاية القرن الماضي مرتبطاً بنخبة من الأقوياء يشكلون ٢٠٪من سكان الكوكب، وقلة من الشركات المتعددة الجنسية، من بينها خمس شركات عملاقة تُسيطر على ٥٠٪ من الأسواق العالمية في مجالات صناعات الفضاء والمكونات الإلكترونية والسيارات والطائرات المدنية والفولاذ والالكترونيات، وخمس شركات أخرى تسيطر على ٧٠٪ من السلع المعمرة، وخمس شركات غيرها تهيمن على ٤٠٪ من الحواسيب والإعلام، ومبيعات ٢٠٠ شركة تشكل ٢٨٪ من الإنتاج الخام العالمي، تساندهم حكومات الدول العظمى التي أتخموا أحزابها بتبرعاتهم السخية، فراحت تلوّح في كثير من الأحيان ببوارجها وقاذفاتها لتمهيد الطريق أمام مخططاتهم. ومنظمات دولية كرسوها لفرض برامجهم وشروطهم التي وضعوها لتطور البلدان النامية والفقيرة ضمن السياق الذي يسهل تسيّدهم للاقتصاد العالمي إنتاجاً وتجارة وأسواقاً وخدمات. أما النسبة الباقية وهي الثمانون في المئة العاطلون عن العمل، فعليها أن تعاني!

لقد أدت الأزمة لاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، التي تسببت بها السياسات النيوليبرالية إلى كوارث اقتصادية وإنسانية لم تقتصر تداعياتها على المجتمعات في البلدان الرأسمالية الكبرى، بل شملت بلداناً وشعوباً في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية واللاتينية.

لقد تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى حالة ركود شديد تمثلت بإقفال العديد من المصانع، وزيادة معدلات البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان، وتقلص حجم الصادرات، وتراجع السياسات الائتمانية للمصارف بعد التراجع الخطير في نسب السيولة. وناهزت خسائر هذه الأزمة، حسب تقديرات الاقتصاديين، ٥٥ تريليون دولار، وارتفعت نسبة البطالة إلى ٩،٣٪ في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وفقد مليون مواطن أمريكي منازلهم، واضطرت الحكومة الأمريكية إلى اللجوء إلى (أبغض الحلول) أي التدخل المباشر في العملية الاقتصادية عبر تأميم بعض المصارف وشراء بعض الأصول في مصارف أخرى، وضخ ما يقارب تريليون دولار في حملة واسعة لإقراض بعض الشركات الاستثمارية الكبرى، وشركات صناعة السيارات.

في أوربا بدأت الحكومات الليبرالية، وهي تشكل أكثرية الحكومات، اللطم على الخدود. فالتشابك في فضاء العولمة أدخل الجميع في رواق المصير المجهول، وبدأت حوارات العتب وإلقاء اللوم، تارة على الإدارة الأمريكية، وأخرى على الأسواق المالية وصناديق الاستثمار أدوات الدمار المالي الشامل. وتناست هذه الحكومات أنها استجابت خلال السنوات العشر الأخيرة لكل النصائح الواردة إليها من الإدارة الأمريكية، وبخاصة العولمة والخصخصة. الأولى تعني تراجع الدولة عن أية ضوابط لدخول وخروج الرأسمال الأجنبي، والثانية بيع القطاع العام في كل دولة لمن يرغب في الشراء، خصوصاً إذا كان أجنبياً تختاره أو توصي به المؤسسات الأمريكية. وهكذا راحت هذه الحكومات تدرس الخيارات المتاحة لتخفيف وطأة التورط في الاقتصاد النيوليبرالي الذي هجر إنتاج السلع وتبادلها إلى أدوات المال الجديدة وليدة أصحاب مؤسسات المال، والمصارف الكبرى التي تُحرّك الاقتصاد بتوفير السيولة واستثمارها، بوساطة آخرين يقترضون لشراء أصول عقارية أو ربعية وربما أوراق مالية وسندات يجري توريقها وبيعها من جديد. أدوات المال الأمريكية هذه التي صُدّرت إلى أوربا والبلدان المتقدمة، ووفاء الديون المتعثرة الناجمة عنها سيحول أموال أوربا لعلاج أمراض تسبب بها استهتار القطب الواحد.

الرئيس الفرنسي قال آنذاك: (إن المصارف الفرنسية لن تتأثر)، لكنها تأثرت، مما دفعه لإلقاء خطاب غاضب قال فيه (إن حالة الاضطراب الاقتصادي التي أثارتها أزمة أسواق المال الأمريكية وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحرة، ونظام العولمة يقترب من نهايته مع أفول رأسمالية فرضت منطقها على الاقتصاد بأسره وساهمت في انحراف مساره. إن فكرة القوة المطلقة للأسواق ومنع تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة، وفكرة أن السوق دائماً على حق كانت أيضاً فكرة مجنونة).

ولئن امتلكت بعض الدول النامية الكبرى كالصين والهند ما يساعدها على التخفيف من تداعيات الأزمة على اقتصاداتها الوطنية والأوضاع المعيشية والاجتماعية لمواطنيها، فإن مواطني الدول النامية الصغرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كانوا الخاسر الأكبر بسبب تقليص الحكومات في تلك البلدان من نفقات الرعاية الاجتماعية، وتراجع المساعدات الدولية، فارتفعت معدلات البطالة إلى أرقام قياسية، وازدادت بؤر الفقر اتساعاً، ووصل عدد الجياع إلى أكثر من مليار جائع. وبدا واضحاً أن الدول النامية الأكثر تضرراً كانت تلك التي انتهجت نصائح ووصايا صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، فانسحبت حكوماتها من العملية الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، وقلصت من سياساتها الداعمة للفئات الفقيرة، و(اندمجت) في الاقتصاد العالمي قبل تحصين اقتصاداتها الوطنية.

كان صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية قد وعدا بأن ازدياد تدفّق البضائع سوف يساهم في القضاء قضاءً تامّاً على الفقر والجوع في الدول الفقيرة والنامية،وذلك بتخلي هذه الدول عن الزراعة المحليّة، وتوجيهها نحو التصدير، ويسلّم المزارع في مالي مسؤوليّة غذائه إلى شركات الحبوب في مقاطعة (البوس) الفرنسية أو منطقة (الميدويست) في الولايات المتحدة، الأفضل مكننةً وإنتاجيةً. ويترك مزارعو غينيا أرضهم ويلتحقون بالمدن ليصبحوا عمالاً في شركة غربيّة نقلت نشاطاتها لتستفيد من اليد العاملة البَخسة، وهكذا لا يبقى عندئذ أمام الغينيين سوى شرَاء معلّبات السمك الدانمارَكية أو البرتغالية، وعندما رفعت الشركات المتعددة الجنسية أسعار معلباتها، أدرك مزارعو هذه لدول أي فخ قد وقعوا في شباكه.[2]

لم تكن دولة الرفاه الاجتماعي الضحية الوحيدة لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، فقد أطاحت أيضاً بآمال الكثيرين الذين راهنوا على دخول (الديمقراطية) من نافذة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، وخاصة في الدول النامية، إذ تبين بعد الانهيار الكبير أن الأسواق الحرة من جميع القيود الاقتصادية والاجتماعية ليست إلاّ ديكتاتورية الرساميل الإقصائية التي تطيح بعوائق سيطرتها على الاقتصاد المحلي والعالمي، حتى إذا دعتها الضرورة إلى الإطاحة بالأنظمة الديمقراطية، أو التحالف مع أشد الأنظمة قسوة وطغياناً.

هذا ما شهدناه خلال سنوات الأزمة السورية، والغزو الإرهابي، المغرق في ظلاميته، والذي لا يقيم وزناً لأية حقوق إنسانية، ويتنكر للديمقراطية، الذي ساندته لا قلعة الرأسمالية العالمية وحلفاؤها، وبضمنهم حكام (الحق الإلهي) الخليجيين فحسب، بل المصارف الكبرى، والرساميل المالية، وشركات السلاح العالمية الكبرى.

المهام الكبيرة التي يتوجب على الحكومة السورية القيام بها من أجل إعادة إعمار ما خربته الأزمة ومحاولات غزو بلادنا، والانطلاق نحو الغد السوري الديمقراطي الذي يضمن كرامة السوريين، والذي ناضلت من أجله طويلاً جماهير شعبنا، لا يمكن تحقيقها بالاستناد إلى سياسات اقتصادية تديرها النخب ولمصلحة النخب، الذين يتلطون اليوم وراء بريق شعار إعادة الإعمار بهدف اقتناص الفرص، والهيمنة على الاقتصاد.. بل على المستقبل السوري بأسره، بل بالاستناد إلى خطة حكومية دقيقة ومحكمة، توضع، ويجري تنفيذها بالمشاركة مع خبراء الاقتصاد السوريين، والقطاع الخاص المنتج، والرساميل الوطنية المقيمة والمهاجرة، توازن بين متطلبات إعادة الإعمار، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين، الذين أنهكوا بسبب تداعيات الأزمة والحصار والغزو.

(*) عضو جمعية العلوم الاقتصادية

المراجع
١ – مستقبل السياسات الراديكالية – أنطوني جيدنز.
٢ – سيرج حليمي– صحيفة لوموند ديبلوماتيك.

عودة معبر نصيب

■ كان لاستعادة معبر نصيب وما حوله مدلول كبير، وسيكون له مفعول قويّ، فهو شريان رئيسي لحركة الاقتصاد والبشر، ليس لنا فقط، بل كذلك للبنان والأردن والخليج والعراق، وكان أحد المعابر التي أسقطت كنوع من العزل والإرهاب الاقتصادي وزيادة الحصار على سورية، وكعقوبة من دول الغزو، بتسليمه لبعض المسلحين، ووقتذاك لم يكن قرار المعبر بيد المسلحين بل أخذ الحماية من غرفة (الموك)، فتوهموا تعقيد استعادته، وبذلك كان هناك عناوين متعددة لهذه الاستعادة المباركة سياسية واقتصادية واجتماعية وسيادية، فمن الناحية الاقتصادية من المؤكد أن عودة معبر نصيب تعني حركة اقتصادية جديدة ومتجددة ومداخيل غير قليلة من العملة الصعبة، ومن الناحية السيادية هو إنجاز جديد للعقلية السورية التي زاوجت بين قوة الجيش والسياسات الوطنية الأخرى، وكله بما يوافق الرؤية السورية الجامعة وهو اتساع كبير للرقعة التي عادت للسيادة السورية وشبه اكتمالها بعودة مناطق فاصلة مع الاحتلال، وبالتالي الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية قاربت على الاكتمال بانتظار ما بقي، ولكن الأهم بالموضوع الناحية الاقتصادية وما كان يعنيه هذا المعبر من تسهيل مرور عشرات آلاف السوريين بزيارات مؤقتة أو دائمة لسوريتنا من ناحية، وهو ما يعني تدفق الملايين من العملة الصعبة وثانياً– تسهيل تبادل البضائع مع الأردن وغيرها من الدول، وبالتالي فتح أسواق تصديرية لسلعنا أو عودة هذه الأسواق . ثالثاً– عودة مرور البضائع كترانزيت من لبنان إن كانت لبنانية أو مستوردة وهو ما يدر ملايين الدولارات للخزينة السورية، وكذلك بضائع عبره للعراق وتوافد السياح لسورية أو لبنان براً، وفتح هذا المعبر سيعطي فوائد هامة للاقتصاد السوري من حيث العوائد والميرة السورية بشكل خاص... وقد يسهل استجرار واستيراد المواد والآليات لاعادة الإعمار. وكذلك إعادة إحياء المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية وما تخدمه للاقتصاد السور ي.. وهنا نقول أكيد تضررنا ولكن الضرر للأردن ولبنان كان أكبر.

عودة المعبر هي عودة للثقة وعودة للأمان ورسالة انتعاش اقتصادي جديد، وهي تعطي الكثير من الفرص والخيارات للحكومة لتحسين مستوى المعيشة ولتنويع السياسات النقدية..إضافة إلى أنه عنوان لعودة درعا كاملة بأراضيها ومحاصيلها. فهل سيكون للمواطن نصيب مادي من استعادة معبر نصيب إضافة إلى المفعول المعنوي؟ باختصار، إنه انتصار لسورية ولشعب سورية على الإرهابين العسكري والاقتصادي، وشكّل أسلوب تعاملنا ضغطاً على الدول الأخرى للموافقة على شروطنا.

التحية للمؤسسة العسكرية السورية وللعقلاء الوطنيين وأهلاً بعودة درعا وأهلها ومعبرها إلى السيادة السورية!

د. سنان علي ديب

بدأت حرب التجارة؟

■ دخلت الرسوم الجمركية الأمريكية على منتجات صينية تقدّر بعشرات مليارات الدولارات، حيز التنفيذ يوم الجمعة ٦/٦/٢٠١٨. الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أشعل الحرب التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم. ومن المتوقع أن ترد الصين فور دخول الرسوم الأمريكية حيز التنفيذ عبر فرض رسوم على منتجات بالقيمة ذاتها تقريباً لكن مع تركيز أكبر على المنتجات الزراعية، بينما قال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية، إن (الولايات المتحدة هي التي تسببت بهذه الحرب التجارية، نحن لا نريد أن نخوضها، ولكن حفاظاً على مصالح البلاد والناس، ليس أمامنا من خيار سوى أن نقاتل). وأشار، إلى أنه ضمن قائمة المنتجات البالغة قيمتها ٣٤ مليار دولار والمدرجة على القائمة الأمريكية، هناك بضائع بقيمة نحو ٢٠ مليار دولار (أي ما يعادل ثلثي المنتجات المدرجة) من صنع شركات استثمارية أجنبية تمثل الشركات الأميركية (قسماً مهماً) منها، لافتاً إلى أن (التدابير الأمريكية تتعرض في الأساس للإمدادات العالمية ولسلسلة القيمة. وببساطة، الولايات المتحدة تطلق النار على كل العالم، وتطلق النار على نفسها كذلك).

وحذر خبراء من أن الإجراءات الانتقامية بين البلدين ستشكل هزة للاقتصاد العالمي وتضرب النظام التجاري العالمي في الصميم، إذ ستفرض الولايات المتحدة رسوماً بنسبة ٢٥ في المئة على أكثر من ٨٠٠ صنف من البضائع الصينية تبلغ قيمتها نحو ٣٤ مليار دولار، فيما حذرت أيضاً من أن المزيد آت في حال تصاعدت الحرب التجارية. وهدد ترامب بتكثيف العقوبات الأمريكية في شكل تدريجي على بضائع يبلغ مجموع قيمتها ٤٥٠ مليار دولار وهو ما يساوي حصة الأسد من جميع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة.

وحذرت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، من الدخول في دوامة الإجراءات الانتقامية، مشيرة إلى أنها لن تخلق سوى (خاسرين من الطرفين).

وكان خبراء في العلوم الاقتصادية قد حذروا على مدى أشهر من الضرر المحتمل على الاقتصاد الأمريكي والعالمي على حد سواء بسبب تطبيق سياسات تجارية عدائية وحمائية، مشيرين إلى أن ذلك قد يرفع الأسعار ويحدث هزة في سلاسل الإمداد العالمية. لكن فريق ترامب لم يأبه كثيراً لهذه التحذيرات، فقد وصفها وزير التجارة الأميركي ويلبور روس، بأنها (سابقة لأوانها وربما حتى غير دقيقة).

وعلى رغم أن غرفة التجارة الأمريكية كانت قد حضّت ترامب هذا الأسبوع على إعادة النظر في إجراءاته، لافتةً إلى أن الرسوم الانتقامية باتت تؤثر في صادرات أمريكية بقيمة ٧٥ مليار دولار وتهدد الوظائف، إلا أن الأخير بقي على النهج ذاته. وراح يتباهى بالإعلان عن فرص العمل التي باتت متاحة في مصانع الحديد الصلب بسبب الرسوم، علماً أنّ الجهات المصنعة حذرت من أنه سيتم فقدان الكثير من الوظائف في الشركات المنتجة للسيارات وقطعها والمعدات وغيرها من المنتجات التي تعتمد على المكونات المستوردة.

زيادة الأجور وحماية العمّال في بلد متأخّر صناعياً

■ يرى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الاقتصادات النامية لا تتحمّل أن يكون لديها قوانين عمل صلبة. في الحقيقة، العكس هو الصحيح؛ لأن هذه الاقتصادات لا تتحمّل ألّا يكون لديها قوانين عمل قوية. ويوصي المستشارون الاقتصاديون في البنك والصندوق الاقتصادات المتأخّرة صناعياً بأن تمتنع عن فرض تنظيمات على سوق العمل أو أن تلغيها إذا وجدت.

هل تخفيف الحماية مفيد؟

إن كنت أحد صنّاع السياسة في بلد متأخّر صناعياً، من المرجّح أنه جرى إبلاغك بأنّ مشكلتك التي تعرقل تقدّم اقتصاد بلادك تكمن في تنظيمات عمل مُفرطة، تجعل صادراتك غير تنافسية وتنفّر رؤوس الأموال. فالقوانين التي (سُنّت لتساعد العمّال غالباً ما تؤذيهم)، بحسب تقرير (ممارسة أنشطة الأعمال) للبنك الدولي الصادر في العام ٢٠٠٨.

(جوزيبا موراليس ـ إسبانيا)

لتجنّب أي سوء تفاهم حول تعامل البنك الدولي مع عشر سنوات من الأزمات، تدعو مسوّدة العمل لعام ٢٠١٩ إلى خفض الحدّ الأدنى للأجور، وتسهيل الصرف من العمل، وإلغاء أنظمة العمل الأخرى، من أجل دعم التوظيف والتنمية الاقتصادية. قد يكون هؤلاء المستشارون، الذين عيّنتهم واشنطن ويتمتّعون بامتيازات وظيفية عدّة، يفكّرون فعلاً فيما هو أفضل لمصلحة الدول النامية. ففي نهاية المطاف، (إجماع واشنطن) واضح: في الدول النامية كما في كلّ الدول، سيرفع الحد الأدنى للأجور وحماية العمالة وظروف العمل المُنظّمة والتفاوض بين العمّال وأصحاب العمل، كلفة العمالة، ما يؤذي قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق العالمية. وسيؤدّي ذلك إلى إلحاق الضرر بالصادرات وتراجع الأرباح والاستثمار والوظائف نفسها التي صمّمت هذه القوانين لحمايتها.

تعتبر وجهة النظر هذه، أن منح العمّال حقوقهم وحماية العمالة سيسبّبان المزيد من البطالة والبطالة المُقنّعة في القطاع غير الرسمي، ولا سيّما في صفوف العمّال غير المهرة والعمّال الجدد، أكثر مما قد يفعل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وبالتالي ما على السياسي فعله بسيط: تخفيف الحماية الموجودة على العمالة، ومقاومة الدعوات لرفع الحدّ الأدنى للأجور وتقييد التنظيمات الخاصة بسوق العمل. ولاحقاً حين ينتعش اقتصاده ويحقّق النمو، يمكنه إعادة بعض الكماليات (على الطراز الأوربي). فهي في نهاية المطاف، مفيدة للسلام الاجتماعي.

هذه القصة خاطئة

حسناً، هذه القصة خاطئة، هنا كما هي في كل مكان. وهي تعتمد أساساً على أفكار تجريدية، على الرغم من أن التفكير الواقعي والتحليلات القائمة على تجارب حقيقية لا يدعمها. وأكثر من ذلك، ففي ورقة العمل الجديدة التي أصدرناها في معهد التفكير الاقتصادي الجديد، هناك قنوات عدّة تدعم تنظيمات العمل ومراكمة الرساميل والنمو الاقتصادي وخلق الوظائف وتوزيع المداخيل بنحو أكثر عدالة.

ولنفهم لماذا تنظيم العمل لا يعرقل النمو، حتى لو كان من المرجّح أن يؤدّي إلى رفع كلفة العمالة، يمكننا أن نبدأ من تحليل ثيرلوول (١٩٧٩) الذي يعتبر أن (بلداً نامياً صغيراً يجب أن يصدّر أو يجذب رأس المال من أجل الحفاظ على واردات المشتريات المهمّة).

ويوضح هذا التحليل أنّ زيادة متوسط الأجور (يتحقّق، على سبيل المثال، برفع الحدّ الأدنى للأجور أو تلبية مطالب رفع الأجور من خلال حماية أقوى) لها ثلاثة آثار: فقدان القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وتسارع في نمو الإنتاجية، وتحسين نوعية الصادرات. وعموماً، تعتبر هذه التأثيرات صغيرة، وتشير النتائج الإحصائية إلى أن أثرها الصافي على النمو إما ضعيف أو إيجابي. ولكن من المفيد أن ندرس كل تأثير على حدة.

أولاً فقدان (كلفة) التنافسية يؤثر في الصادرات والواردات على حدّ سواء، إذ يعتمد الأثر الصافي على مدى حساسية كل منهما تجاه ارتفاع الكلفة. فإذا جرت تلبية شرط ما يعرف بـ(مارشال . ليرنر)، فإنّ الأثر الصافي لرفع الأجور ورفع كلفة العمالة للوحدة (متوسط تكلفة العمالة لكل وحدة إنتاج) سيكون تراجعاً في الميزان الخارجي للاقتصاد، وبالتالي تباطؤاً في النمو. ولكن عملياً لا يجب أن يشكّل ذلك مصدر قلق جدّي. فمن جهة، يبدو أن التجارب تشير إلى أنّ الأثر الصافي لزيادة الكلفة على الميزان التجاري الخارجي سيكون صفراً. وفي هذه الحالة، يزول أول أثر من الثلاثة المذكورة، وهي نتيجة واقعية تماماً.

أما الأثر على نمو الإنتاجية فيحصل لأن الكلفة الأعلى للعمالة تدفع الشركات إلى الاستثمار في تقنيات تخفيف العمل المطلوب لمهمّات معينة. وتظهر البحوث أنّ الأكلاف الأعلى تدفع نحو المزيد من التقنيات الكفأة في الشركات، وتُخرج الشركات التي لا ترتقي إلى مستوى التحدّي من الساحة. ومن شأن ذلك أن يساعد الاقتصاد على اكتساب المزيد من التنافسية. فإذا ارتفعت كلفة العمالة للوحدة بفعل رفع الأجور، فإنّ زيادة الإنتاجية ستخفضها. وحتى المستشارون الذين تعيّنهم واشنطن لا يمكنهم أن ينفوا أنّ أجورهم المرتفعة جيدة لإنتاجيتهم.

وأخيراً، يدفع المتوسط الأعلى للأجور الشركات ليس إلى اعتماد المزيد من التقنيات الكفأة فحسب، بل أيضاً إلى الانتقال إلى القطاعات المُنتجة التي تشهد طلباً أكثر استقراراً (أكثر مرونة في الدخل وأقل حساسية للأسعار) في الأسواق العالمية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تخفيف القيود على ميزان المدفوعات، ما يتيح نمواً أعلى وخلق وظائف أسرع.

إذا وضعنا كل هذه الآثار معاً، نستنتج أنّه في اقتصاد متأخّر صناعياً، فإن مواجهة قيود ميزان المدفوعات ووجود تنظيمات تقود إلى أجور أعلى، إما لا تعرقل النمو أو تعزّزه.

رفع الأجور يدعم التنمية الاقتصادية

ولكن القصة لا تنتهي هنا أيضاً. فإذا دخلنا في عالم الاقتصاد السياسي حيث يجري التعامل مع توزيع المداخيل حسب تفاعله مع الكفاءة الاقتصادية والعمليات السياسية، نجد ثلاث قنوات جديدة يدعم عبرها رفع الأجور التنمية الاقتصادية.

أولاً، تزيد تنظيمات العمل الصلبة شرعية العلاقات الصناعية، وهو أثر يركّز عليه الأكاديميون وصنّاع السياسة في التيار السائد، مع تأثير إيجابي بالإنتاجية والتنافسية والنمو والتوظيف.

ثانياً، ثمة فرصة مُتاحة لصنّاع السياسة ومجموعات اجتماعية أخرى لتوجيه نشاطات الشركات المدرّة للأرباح نحو الابتكار.

وأخيراً وليس آخراً، يعزّز تنظيم سوق العمل الطلب المحلّي عبر تحسين حصة العمالة من الإنتاج (المقلب الثاني من الكلفة الحقيقية للعمال للوحدة). ونظراً إلى أنّ الطلب الداخلي الحيوي محرّك أساسي لتقسيم العمل والتغيير الهيكلي والتطوير الصناعي، فإن هذا الأثر ضروري لتحفيز عملية (السببية التراكمية) (عبارة كلاسيكية للعالم الاقتصادي غونار ميردال) التي تعزّز التنمية المستدامة.

لا شك في أنّ لدى اللوائح والتنظيمات في سوق العمل العديد من الوظائف الاجتماعية المهمة التي تتجاوز الاقتصاد. والأهم، أنّها تدعم حقوق الإنسان والعمليات الاجتماعية الأساسية. ولكن هناك أيضاً، في المجال الاقتصادي ما هو أكثر مما هو معترف به في السردية السائدة، التي ترى أن تنظيم العمل هو من الكماليات التي لا تستطيع الدول النامية تحمّلها.

في ضوء تحليلنا، تبدو الخيارات المفتوحة أمام صنّاع السياسة في الدول المتأخّرة صناعياً مختلفة بعض الشيء عن النصيحة السائدة. فتنظيم العمالة هو أداة تنموية فعّالة يجب نشرها بالتوازي مع سياسة صناعية وتنظيم حساب رأس المال (الأخير مطلوب لتفادي أن يؤدّي هروب رأس المال أو التهديدات بهروبه إلى إلغاء الأثر الذي حقّقه تنظيم سوق العمل). في الخلاصة، إنّ الاستغناء عن تنظيم العمل هو من الكماليات التي لا يمكن الدول النامية أن تتحمّلها.

جيرونيم كابالدو
سيرفاس ستورم
ترجمة: لمياء الساحلي
(الأخبار)

هل اليسار السوري «عاقر» إلى هذه الدرجة؟

عن دور (اليسار) في الأزمة السورية- هو عنوان المقال الذي نشره الرفيق مهند دليقان في جريدة (النداء) اللبنانية العدد ٣٣٨ كما في صحيفة (قاسيون) الإلكترونية السورية.

طلال الإمام

■ بداية لا أدري ما إن كان وضع تعبير اليسار بين قوسين سهواً أم قصداً؟

أودّ أن أشكر الرفيق مهند على إثارته موضوع اليسار السوري خاصة في الظروف التي تمر بها البلد، وفي ظل التجاذبات السياسية التي أفرزتها الأزمة، على أمل أن يحفز على الحوار بين مختلف قوى اليسار كي تستعيد دورها المنوط بها وتعود الجماهير إليها.

يمكن القول دون عناء إن وضع اليسار السوري حالياً لا يسرّ، إذ يعاني من الانقسامات، التشرذم، الادعاء باحتكار الحقيقة وتقاذف اتهامات تصل أحياناً إلى حدّ التخوين. أبادر إلى القول إن الحديث لا يدور أبداً عن وحدة تنظيمية بين مختلف فصائل اليسار السوري في تنظيم واحد، وإنما عن الاتفاق على برنامج الحد الأدنى المطلوب في هذه المرحلة، لإخراج الوطن من محنته، ومن أجل سورية علمانية، ديموقراطية خالية من الفساد وعادلة في توزيع الثروة الوطنية.

بقدر ما أثار المقال جملة من الأفكار التي تستحق التقدير على الجهد الذي بذله الكاتب، فإنه أثار تساؤلات تحتاج إلى متابعة الحوار والتعمق، وسأدلي بدلوي فيها لأني أهتم بمسألة اليسار عموماً والسوري بشكل خاص، على أن يتسع لها صدر رفيقي مهند، كما عوّدنا.

يتناول المقال عناوين رئيسية منها: ظهور مفهوم اليسار وتطوره تاريخياً، اليسار الاسمي واليسار الفعلي، حزب الإرادة الشعبية والأزمة السورية الذي تضمّن مواقف الحزب من الحراك، تحالفاته مع مختلف القوى عبر سنوات عمر أزمة الوطن، موقفه من جنيف، سوتشي وأستانا ...

أعتقد أن كل عنوان يحتاج إلى وقفة خاصة وحوار، وهو ما لا يستطيع مقال واحد أن يتناولها ويعطيها حقها تماماً. لكن كما ذكرت آنفا الشكر للكاتب لإثارة هذه العناوين على أمل أن تحفز الحوار.

سوف أتوقف عند بعضها.

■ أولاً- يحاول الكاتب أن يحدد من هو اليسار في الظروف الراهنة، فدخل في لعبة المصطلحات على حساب الإيديولوجيا والموقف الطبقي عبر تقسيم اليسار بين يسار اسمي ويسار فعلي، فوصل الى خلطة عجيبة توحي وكأن التيارات الدينية يمكن أن تكون (يمين اسمي ويسار فعلي)! حسناً، ما دام المقال يتحدث عن اليسار السوري تحديداً، كنت أتمنى أن يحدد بالإسم تلك القوى الدينية اليمينية بالإسم واليسارية بالفعل، هل المقصود الإخوان المسلمون، داعش، النصرة، أحرار الشام، أو...؟

أما إذا كان المقصود أفراداً متنورين في تلك التيارات، وهم قلة جداً وليس لهم أي تأثير ملموس ضمن التيارات الدينية، يصبح من الممكن فهم ما جاء في المقالة، لكن كان لابد الإشارة إلى ذلك بوضوح منعاً للالتباس. أعتقد أن مفهوم اليسار يشمل: الشيوعيين، الماركسيين، الديموقراطيين، العلمانيين، نشطاء حركات السلم والبيئة، القوى التي تقف ضد الإمبريالية والنيوليبرالية، الحركات النسوية، المثقفين والمفكرين سواء كانت أحزاباً، هيئات أم أفراداً).

■ ثانيا – يحق لحزب الإرادة الشعبية، كما لأي قوة سياسية أن يحدد سياسته من الأوضاع الوطنية، الإقليمية والعالمية انطلاقاً من قناعته الفكرية الإيديولوجية، كما يحق له إقامة التحالفات التي يريد مع قوى أخرى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سياسة أي حزب تصبح ملكاً للناس عندما يطرحها علناً، بالتالي من حق الجميع إبداء الرأي بتلك السياسة وانتقادها وبيان مدى صحتها أو خطئها.

من هذا المنطلق لفت انتباهي بعض الأفكار الواردة في المقال، فقد جاء مثلاً:

(رفض الحزب العمل العسكري من اللحظة الأولى، واعتبره باباً من أبواب جهنم، يخدم في أن معاً الفاسدين الكبار وتجار الحروب في الطرفين، وبعد إمكانيات التغيير الجذري ويقرّب إمكانيات تقسيم البلد وتقاسمها بين أمراء الحرب. رغم ذلك، فإنه لم يقطع نهائياً مع من حملوا السلاح على الجانب المعارض، بل أكد أن قسماً مهماً منهم قد حمل السلاح بنوايا صادقة، واستمر في الحوار معهم، وطالب بضرورة التمييز بين أصناف المسلحين، بين من هم أبناء البلد وبين الأجانب من جهة، وبين العمل المسلح العفوي وبين ذاك المدعوم من الخارج من جهة ثانية، وبين هذين وبين العمل الإرهابي).

السؤال أو الاسئلة التي تفرض نفسها هنا: من هو المسلح الذي حمل السلاح بنوايا صادقة؟ ضد من حمله؟ ضد جيش وطنه وأبناء بلده على أساس طائفي أو إثني؟ هل لدى من يقوم بتدمير البنى التحتية لوطنه نواياه صادقة؟ هل هناك عمل مسلح عفوي؟ عن أي عمل مسلح عفوي يجري الحديث، عندما يملك هذا العفوي أسلحة متوسطة وثقيلة ومدعوم من دول معروفة (تركيا، السعودية، دول الخليج أمريكا ودوَل أوربية) لا تخفي دعمها له كما تغدق عليه أموالاً طائلة (الجيش الحر مثالاً)؟ إذا كنّا لا نسمّي الذبح، الخطف، اكل الأكباد وتدمير البلد إرهاباً، فماذا نسميه؟ هل هذا هو العمل العفوي المسلح، هل من قام بذلك حمل السلاح بنوايا صادقة؟

ثانيا – جاء في المقالة تحت بند الإرهاب: (لم يقع الحزب في فخ التوصيفات السهلة لظاهرة الإرهاب المتمثل في داعش أو النصرة أو أشباههما؛ أي أنّه لم يدخل في حالة العماء (العلمانية) التي وصفت هذا الإرهاب بوصفه ظاهرة إسلامية بحتة...).

المرة الوحيدة التي ورد فيها مصطلح العلمانية في المادة حمل معنى سلبياً؟ ثم من هي القوى العلمانية العمياء التي وصفت إرهاب داعش أو النصرة بأنه ظاهرة إسلامية بحتة؟؟ حسناً ما هو موقف القوى العلمانية (المفتحة) ومن هي؟ على حد علمي إن القوى العلمانية في سورية وخارجها لم تلصقه بالإسلام فقط. ثم لا يمكن بحث الإرهاب: أسبابه، تجلياته، قواه، من يدعمه بهذه العجالة أو ببضع كلمات. الإرهاب في سورية مثلاً اختبأ وراء شعارات التطرف الديني والطائفية، علماً أن هدفه هو تدمير بنية الدولة السورية بدعم إقليمي وعالمي وتفتيتها على أسس عشائرية، دينية وطائفية (مثال العراق).

■ ثالثاً- تحالفات حزب الإرادة الشعبية

أؤكد ثانية حق أي حزب في إقامة التحالفات التي يراها انطلاقاً من قناعته السياسية ومرجعيته الفكرية، ومن حق الناس إبداء رأيهم في مواقف هذا الحزب أو ذاك...لأنه بعد طرح سياسة ما وممارستها علناً يصبح من حق الناس تقويمها.

من جهتي أتقاطع مع كثير من مواقف الرفاق في حزب الإرادة الشعبية، وأكنّ لمناضليه كل الاحترام. وإذا كنت أطرح بعض التساؤلات فذلك من منطلق الاحترام والتاريخ المشترك معتمداً على سعة صدره في الحوار من أجل أهداف مشتركة.

جاء في المقالة عند الحديث عن تحالفات حزب الإرادة الشعبية:

(دخل الحزب ضمن تحالف جبهة التغيير والتحرير خلال السنة الأولى من الأزمة، وهو تحالف تغيّرت بعض قواه مع مراحل الأزمة المختلفة، لكنه حافظ على نواته الصلبة بالمعنى التنظيمي والفكري، وجرى تعزيزه مع الوقت وصولاً لتشكيل منصة موسكو. اشتركت الجبهة في لقاء تموز التشاوري، وبعد ذلك شاركت على أساس ائتلافي لمدة سنة تقريباً ضمن حكومة ائتلافية شكّلها النظام، وكان الهدف الأساسي هو الدفع نحو الحل وإحداث الفرز الضروري الطبقي ضمن (الموالاة والمعارضة) بعيداً عن التصنيف والانقسام الجاهز بينهما، والذي لا علاقة له بالانقسام الطبقي، بل هو انقسام عمودي بين(رعية) و(رعية) ... الخروج من الحكومة، جاء بعد انغلاق أفق هذه المحاولة التي وبرغم كلّ شيء قد حققت للحزب انتشاراً واسعاً في أوساط كان انتشاره ضعيفاً ضمنها أو غير موجود نهائياً).

إن ما جاء أعلاه يحتاج إلى وقفات عند كل مرحلة وإلى نقاشات جادة، إذ لا يمكن في بضعة أسطر الحديث عن تحالفات ثم الخروج منها بهذه العجالة، إذا كنّا نريد من المتابعين فهم أسباب التحالف أو مغادرته... مثلاً كيف يمكن فهم الدخول في حكومة ائتلافية شكلها النظام والخروج منها بهذه السرعة ولماذا؟ بسبب انغلاق أفق محاولة إحداث فرز طبقي ضمن الموالاة والمعارضة؟! هذا يعني أحد أمرين، إما أن الحزب ليس لديه صورة كافية عن قوى النظام والمعارضة ومواقفهم الطبقية، أو أنه بالغ في قوته الذاتية وقدرته في إحداث الفرز الطبقي المنشود؟

كما جاء في المقالة: (إغلاق الباب أمام التبارز الإعلامي الهدّام بين النظام وبين وفد الهيئة العليا للمفاوضات (الائتلاف)، قبلت منصة موسكو بتشكيل هيئة تفاوض من المنصات الثلاث لتشكيل وفد واحد للمعارضة لدفع عملية جنيف قدماً، لكن ظهر في الواقع العملي أن هذه المسألة وحدها غير كافية، لذلك كان لا بد لعلمية أستانا أن تتابع طريقها).

اسئلة كثيرة تطرح هنا تحتاج إلى توضيح مثلاً، قبل الدخول في أي تحالف أو تعاون حتى ولو مؤقتا مع قوة أو قوى أو حتى شخصيات سياسية، يجب معرفة هذه القوى، برنامجها، مرجعيتها الفكرية، ارتباطاتها وأهدافها البعيدة أو القريبة.

الحديث يدور عن الائتلاف الذي يسيطر عليه، كما هو معروف، أساساً الإخوان المسلمون المدعومون من السعودية، تركيا أمريكا. إن تركيبة الائتلاف هذه هي التي كما جاء في المقالة أظهرت في الواقع العملي أنها غير كافية لتحقيق الهدف من تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات... إذاً لماذا الذهاب إلى السعودية منذ البداية؟

وهو أمر كان كثيرون ومازالوا يعيبونه على من كان يوماً محسوباً على اليسار (ميشيل كيلو أو جورج صبرا وسواهم).

لماذا توقفت كثيراً عند نقطة التحالفات؟

أعدت مرات قراءة المقالة من اجل إيجاد ذكر لأية قوة أو قوى أو شخصيات يسارية سورية...لم أجد؟ وهذا يبعث على الحيرة والتساؤل: أين اليسار السوري؟ يمكن لمن يريد ودون صعوبة أن يجد الكثير من اليساريين السوريين موزعين على أحزاب، قوى، تجمعات أو شخصيات مستقلة: شيوعيون بمختلف تسمياتهم، قوميون سوريون، بعثيون، شخصيات قومية من مختلف الطيف السوري (أكراد، سريان أرمن أو شركس). السؤال المحير كيف يمكن إيجاد قواسم مع الائتلاف ولا يجدها عند رفاق أو حلفاء الأمس القريب والبعيد؟ لا يمكن لأية قوة أو حزب وحده احتكار تمثيل اليسار. إن المرحلة التي تمر بها سورية تتطلب منا جميعاً، كيساريين، البحث عن قواسم مشتركة وهي كثيرة بيننا، العمل من أجل برنامج الحد الأدنى لخروج الوطن من أزمته، وقف جميع أشكال التجاذبات والاتهامات المباشرة وغير المباشرة بين قوى اليسار السورية وخاصة تلك التي تسيء لنضال هذه القوى وتاريخها.

تملك مختلف فصائل اليسار إرثاً مجيداً من النضال ضد الإمبريالية، والاستعمار، ومن اجل العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وضد الديكتاتوريات، من أجل علمانية المجتمع وديموقراطيته وقدمت في سبيل ذلك تضحيات جساماً.

من إفرازات الأزمة السورية الراهنة طغيان ظواهر صوتية أو مروجة إعلامياً على الساحة الوطنية لكنها مظاهر عابرة ستختفي بسرعة كما برزت بسرعة.

شكراً مرة أخرى للرفيق مهند على مقالته التي آمل أن تفتح الطريق نحو حوار بين اليسار السوري والمهتمين من أجل سورية تليق بنضالات السوريين وتضحياتهم.

وشكراً لصحيفتي (النداء) و(قاسيون).

اخيراً لا أعتقد أن اليسار السوري أصبح (عاقراً) لهذه الدرجة...متفائلون تفاؤل الثوار دون أوهام، الأزمة عند النيوليبرالية بمختلف تجلياتها....عالم جديد متعدد الأقطاب يشق طريقه وإن بصعوبة... المهم عدم إضاعة البوصلة.

وزارة الثقافة تدعو الباحثين السوريين للمشاركة في المؤتمر الثقافي الأول

■ دعت وزارة الثقافة الباحثين والمفكرين السوريين للمشاركة في المؤتمر الثقافي السنوي الأول الذي يبحث في مختلف القضايا الفكرية والثقافية التي تهم الإنسان السوري.

وبينت الوزارة في بيان لها أن الدورة الأولى من المؤتمر ستنعقد في كانون الأول القادم بعنوان (بناء الوعي) بهدف مقاربة قضايا وإشكاليات الإنسان السوري بعد الأزمة ورؤاه وهواجسه النفسية والفكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي ينبغي على الوزارة أن تتبعها لمخاطبته إضافة إلى مناقشة الأفكار التي يجب أن تقترحها عليه وتحاوره فيها.

وحددت الوزارة المحاور المقترح مناقشتها من الباحثين والمفكرين والمتمثلة في: (العقلانية ومجابهة الفكر الغيبي والفكر التكفيري، وإعادة قراءة التراث الفكري والأدبي من منظور عصري وعلمي). والمحور الثاني (الثقافة وتحديات العصر الرقمي ووسائل اتصاله وسبل مواجهة الضخ الإعلامي المضلل).

أما المحور الثالث فهو (مشروع استكمال الدولة الوطنية وترسيخ مفهوم الحرية والديمقراطية والانتقال من الهويات الجزئية إلى الهوية الوطنية الجامعة ودور الفكر النقدي في بناء الدولة العصرية). والمحور الرابع (السياسات الثقافية التي ينبغي اتباعها من أجل إشاعة قيم التسامح والحوار ونبذ التعصب وإعادة الاعتبار لمنظومة القيم وتحصين الإنسان ثقافياً ومعرفياً).

وتستقبل طلبات المشاركة من خلال أمانة سر المؤتمر بالوزارة على أن تكون مرفقة بسير الباحثين الذاتية العلمية وعناوينهم وأرقام الاتصال بهم، إذ يتراوح حجم البحث المطلوب بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ كلمة شريطة ألا يكون قد نشر أو أذيع في أي من وسائل النشر العلني، وترسل الطلبات والبحوث إلى عنوان البريد الإلكتروني للمؤتمر حتى موعد أقصاه ٣٠ أيلول المقبل، لتقوم أمانة سر المؤتمر بالاتصال بالباحث للاتفاق على ترتيبات مشاركته.

يذكر أن الباحث سيتلقى مكافأة مادية لقاء بحثه، وستصدر جميع الأبحاث المشاركة في المؤتمر في كتاب ورقي وإلكتروني.

خطوة على طريق مواجهة الظلامي

■ هل تكفي مقالة هنا وتعليق هناك، أو تصريح لمسؤول، أو تحليل لسياسي، لمواجهة الفكر الظلامي الإرهابي التكفيري، الذي يثير ويهيج الغرائزية المستندة إلى مرجعيات غيبية تعمّق الشقاق بين أبناء الوطن الواحد؟ أم أننا بحاجة ماسة إلى خطة عمل منهجية جمعية واضحة المعالم توافقية بين المؤسسات المعنية، ترفع السوية المعرفية للمواطنين وتحررهم من مفرزات الأزمة البغيضة وما تركته من آثار، جُنّدت لنشرها والترويج لها أبواق وخبرات اكتسبت مهارات وفنيات عالية؟

إذا اتفقنا على ذلك، فمن هي الجهة التي ستعد هذه الخطة؟ وفي حال إنجازها ما هي الحوامل الاجتماعية التي ستنهض بها؟

جوهر الموضوع يتعلق بإنجاز مهمة ليست مستحيلة التحقيق، وهي تتلخص ببساطة في الدعوة إلى مؤتمر موسع يضم الجهات المعنية بدءاً من: وزارات التربية، والتعليم العالي، والثقافة، والإعلام، والأوقاف، وبعض رجالات الثقافة والفكر والأدب، للمدارسة والتداول حول خطة منهجية يقررها المؤتمر المدعو تلبّي احتياجات المرحلة.

لا يمكن لجهود فردية لشخص أو لمؤسسة أن تنهض وحدها بهذه المهمة الجليلة، التي لم تعد قابلة للتأجيل، بعد انتصارات جيشنا المظفر بالتعاون مع القوى الحليفة والرديفة والصديقة.

لقد وفرت الإنجازات العسكرية ظروفاً موضوعية مؤاتية يمكن الاستفادة منها في عقد هذا المؤتمر، بالانتقال إلى عمل جمعي يلبي استحقاقات المرحلة الراهنة، ويضع حجر الأساس لبناء سورية المستقبل التي دفع أبناؤها أثماناً باهظة من أجل انتصارها في مواجهة عدوانية ظالمة.

الموضوع بسيط، بمقدار ما يبدو معقداً! بسيط، إذا توفرت الإرادة والعزيمة، فالخطر المحدق لا يعفي أحداً من المسؤولية، وعلى الجميع تجنيد أنفسهم والمساهمة في تقديم الحلول لمواجهة الأخطار المعتمدة على قراءات مغرضة ومشبوهة لنصوص دينية حملت حلولاً لمشاكل ليست من هذا الزمن، ولا لتلك المواجهات التي نعيشها.

في بلدنا من الخبرات والعقول والإمكانيات ما يكفي لمواجهة أكبر التحديات، فالمجتمع الذي صمد عسكرياً واقتصادياً والمجتمع الذي حافظ على وحدة نسيجه وصان دولته من محاولات التهديم، قادر على مواجهة النزعات الغوغائية والغرائزية والعشائرية والطائفية، بنشر ثقافة المواطنة وسيادة القانون والمشاركة الفعالة والفاعلة في بناء الوطن الذي لا تمتلكه لا جماعة ولا فئة ولا طائفة، لأنه ملك لكل من دفع مهره وساهم في المحافظة عليه، وتصدى للعدوان الخارجي، وللقوى الداخلية المعيقة لتطوره وتقدمه.

فهل هناك إمكانية للدعوة إلى مثل هذا المؤتمر أو الاجتماع الموسع الذي يقر تلك التوجهات أو الخطة المرجوة المنبثقة عنه، والتي يمكن أن نطلق عليها خطة مواجهة الظلامية، والمطلوب منها أيضاً مراجعة فكرية، ثقافية، اقتصادية، سياسية للمحنة ولأسباب حدوثها، بنظرة موضوعية علمية محايدة، هدفها وحدة الوطن والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي، ورفع مستوى المعيشة لأبنائه، وضمان حقوقهم وبشكل خاص حقوق من قدموا أرواحهم وعرقهم وجهدهم ومالهم من أجل رفعة شأنه، والسير به على طريق النصر النهائي.

د. عاطف البطرس

حدود السلطات

■ في كل مجتمع منظم لا بدّ من وجود سلطة، وهي ظاهرة مرتبطة به، وقد أدى تطور المجتمعات البشرية خلال زمن طويل إلى بروز تلك الظاهرة- ظاهرة السلطة- التي مازالت قائمة حتى الآن في كل أنحاء العالم، وإن نالها من التطور الشيء الكثير.

عندما أخذت الجماعات البشرية شكل الدول، كانت السلطة هي المحور الذي تدور حوله الدول.

ولقد تطورت السلطة كثيراً في شكلها وفي غاياتها وفي طرق ممارساتها، ويمكن القول: حيث وجدت الدولة، وجدت بالضرورة السلطة، إلى الآن. لكن السؤال الذي يطرح هو: ماهي الحدود التي يجب أن تقف عندها السلطة لا تعدوها، بحيث لا تتحول إلى طغيان؟ وما هي ضمانات تلك الحدود؟

هنا لا يتعلق الأمر بالنوايا الطيبة ولا بمكارم الأخلاق، وإنما توجد آليات معينة تكبح جماح السلطة وتردّها إلى الصواب.

فما هي أهم هذه الآليات والوسائل التي اهتدت إليها الإنسانية، بعد كفاح طويل، من أجل أن تكون السلطة- وهي ضرورة- بقدر هذه الضرورة وتدور في حدودها؟

وبعبارة أخرى كيف يجري إخضاع السلطة للقانون، وبذلك يتحقق مبدأ المشروعية وسيادة حكم القانون، ويختفي طغيان السلطة أو طغيان الإرادات الفردية الحاكمة؟

لقد قطعت البشرية شوطاً طويلاً من تاريخها قبل أن تتحقق لها هذه الغاية النبيلة، وقبل أن تعلو فيها إرادة القانون على إرادة الحاكمين.

لا يعنينا هنا أن نتحدث عن تلك النظريات الفلسفية والقانونية التي قيلت لتبرير وضع السلطة في إطار القانون، ولا نعني الحاكمين أنفسهم في الوقت ذاته، ما يعنينا هنا هي تلك الوسائل والآليات العملية التي اهتدت إليها البشرية، بعد كفاح طويل وبعد التجربة والخطأ.

فما هي هذه الوسائل والآليات؟

لعل أولها أن يوجد في الدولة (دستور)، والدستور هو الذي يبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات، ويحدد العلاقة بين الأجهزة المختلفة للدولة، ويضع الحدود لكل منها، ويقرر حقوق الأفراد، وينص على الوسائل الأساسية لحمايتها وضمانها، وإذا كان الدستور هو الذي يبين نظام الحكم في الدولة ويضع للسلطات العامة حدودها التي لا تعدوها، وينص على الإجراءات الواجبة الاتباع لبلوغ غايات معينة، فإنه بذلك كله يقيد ممارسة السلطة ويضع لتلك الممارسة ضوابط وروابط تعتبر الممارسة، إن التزمت بهذه الضوابط، في إطار مشروع، وتعتبر- إن هي خرجت عنها- غير مشروعة.

والدستور هو قمة النظام القانوني، هو أبو القوانين جميعاً، كما يقال، ويترتب على ذلك أن كل القواعد القانونية التي تأتي تحته يجب ألا تخرج عن أحكامه ومبادئه، وإلا كانت تلك القواعد القانونية غير دستورية.

وفي البلاد التي يوجد فيها قضاء دستوري، وتوجد فيها رقابة على دستورية القوانين، فإن القضاء الدستوري يحكم بعدم إنفاذ حكم القواعد القانونية المخالفة للدستور.

وهكذا فإن وجود الدستور يجعل ممارسة السلطة مقيدة غير مطلقة، فإذا خرج القائمون بالسلطة على حكم الدستور، فإن سلطتهم تغدو غير قانونية أو غير شرعية، وبذلك تخرج الدولة عن أن تكون دولة قانونية.

الوسيلة الثانية أو الآلية الثانية التي اهتدت إليها البشرية، وأصبحت ميراثاً عاماً في ميدان تقييد السلطة وكبح جماحها، هي وسيلة الفصل بين السلطات وعدم تركيزها في يد واحدة.

والواقع أن الدولة في الماضي البعيد كانت وظائفها محدودة، ولم تبرز الحاجة إلى ضرورة تعدد السلطات والفصل بينها، ولكن وظائف السلطة في الدولة الحديثة تعددت، واتسعت غاياتها، ولم تعد السلطة كما كانت ملكاً للحكام.

أصبحت السلطة اختصاصاً يمنحه الدستور لمؤسسات بعينها، وهكذا انفصلت السلطة عن أشخاص الحاكمين، وبدأت فكرة دولة المؤسسات، وأوضحت التجربة أنه لمنع إساءة استعمال السلطة، فإنه يتعين عدم تركيزها أو جمعها في يد واحدة، ولا بدّ من توزيع وظائف الدولة بين سلطات ومؤسسات متعددة، لكي توازن كل سلطة السلطات الأخرى، ولكي تكون بمثابة الحدود لها، وإذا كانت أهم وظائف الدول ثلاثاً: الوظيفة التشريعية، والوظيفة التنفيذية، والوظيفة القضائية، فقد كان من المتعين أن تستقل بكل وظيفة من هذه الوظائف سلطة من سلطات الدولة، وأن تتعاون تلك السلطات جميعاً، وأن تكون كلٌ منها، في الوقت نفسه، رقيباً على غيرها. وهكذا تحد السلطة السلطة، وهكذا يمتنع الاستبداد، وتُحمى الحريات، وتخضع السلطات كلها لحكم الدستور والقانون.

يتصل بهذه الوسيلة التأكيد على استقلال السلطة القضائية، في مواجهة كل من السلطتين الأخريين: سلطة التشريع، وسلطة التنفيذ.

واستقلال السلطة القضائية لا يعني أبداً انفصالها عن المجتمع الذي تعيش فيه، ذلك أمر مستحيل، فما الذي يعنيه القول بضرورة استقلال السلطة القضائية؟

يعني ذلك أول ما يعنيه أن القضاة وحدهم دون غيرهم هم الذين يشتغلون بالفصل في المنازعات بين الناس، ولا يجوز لأي جهة أو سلطة في الدولة أن تباشر شيئاً من عمل الوظيفة القضائية، أو أن تتدخل لدى القضاة وهم يباشرون تلك الوظيفة، كذلك فإن استقلال السلطة القضائية يعني أن القضاة أنفسهم لا يجوز عزلهم ولا تأديبهم ولا نقلهم إلا بواسطة السلطة القضائية نفسها، ووفقاً للقوانين التي تنظم أمور تلك السلطة، هذا هو جوهر استقلال السلطة القضائية عن غيرها من سلطات الدولة، وهو استقلال في إطار الدولة الواحدة بطبيعة الحال.

هذه هي أهم الآليات والوسائل في الدولة الحديثة التي تؤدي إلى أن تظل السلطة في إطار القانون، وإلا تتحول إلى سلطة مستبدة أو سلطة مطلقة.

ولكن ما تقدم كله من وجود دستور، ووجود توزيع للسلطات، واستقلال السلطة القضائية، كل ذلك لا بدّ أن يحيط به ويدعمه وجود رأي عام قوي ومستنير إن الرأي العام الواعي هو الضمانة النهائية ضد كل انحراف بالسلطة وكل استبداد.

وبهذه الإشارات السريعة إلى وسائل وضع السلطة في إطار القانون في الدولة الحديثة، يمكن لجم ذلك الحصان الجامح، الذي هو السلطة، وبذلك تتحقق حماية الحرية، غاية البشرية، التي ليس بعدها غاية.

يونس صالح

الإعلان وثقافة الاستلاب والاستهلاك

■ في بدايات القرن الماضي اقتصرت ثقافة المتعة والاستهلاك على أبناء الطبقات الثرية. لكنها فيما بعد بدأت بالتحوّل تدريجياً لتشمل غالبية البشر وعلى مختلف مستويات الحياة، في ظلّ سيطرة رأس المال وسطوة العولمة التي يتمثّل جوهر ثقافتها في أنساق متنوّعة من الفعاليات المنظّمة الساعية إلى تشكيل الإنسان على منوال القيم والمعايير التي تحكم اتجاهات الحياة ومطالب السوق الرأسمالية الجديدة.

لقد سادت في العقود الأخيرة من القرن الماضي ثقافة الإعلان والدعاية عبر الفكرة والصورة المتكررة باستمرار من خلال وسائل الإعلام المختلفة، أو عبر ما تبثّه شبكات الإنترنت من برامج وأفلام وفيديوهات تجعل الحياة سهلة ومريحة لمجرد اقتناء ما يتمّ الإعلان عنه أو عرضه على الناس. وبهذا تمّ تشكيل نمط جديد من ثقافة الاستهلاك التي تحوّلت السلعة فيها من قيمة وحاجة استعمالية إلى قيمة رمزية مفروض على الجميع اقتناؤها لذاتها لا لحاجتنا لها، وبهذا فقد اعتمدت تلك الثقافة على ضخّ إغراءات لا تُقاوم عبر الصورة المتحركة باستمرار.

إن العولمة الرأسمالية تهدف إلى خلق روح الاستهلاك عند الإنسان الذي تحوّل في ظلّها إلى مجرد متلقٍّ مستلب لسيل جارف من الإعلانات الضاغطة والحاضرة دوماً والتي تروّج لمطالب السوق وأهدافه، وبالتالي أصبحت غالبية البشر وفي مختلف المجتمعات مجرد قطعان مندمجة ومتشابهة في مختلف أنماط واتجاهات حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ووو الخ. وبناء على هذا الواقع فقد وصف أحد المفكرين العرب ثقافة العولمة بأنها: (فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، وتعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة والتقدم العلمي وتمركز رأس المال، وبالتالي انعدام القيم الإنسانية والأخلاقية في ظلّ سيطرة الربح والفردية والبقاء للأقوى من خلال تجارة السوق والمعلوماتية والاستلاب الثقافي للدول والشعوب والقوميات).فعندما تتحوّل القيم السلبية والتفاهة في الحياة إلى ثقافة، يفقد العقل الإنساني دلالاته وقيمته الأخلاقية.

إيمان أحمد ونوس

الإعلان... زمن الغواية الجمعية

■ ربما كان صحيحاً ما تورده روايات أن أول إعلان سجلته كتب التاريخ، هو ذلك الإعلان المصري الذي سُجِّل على قطعة من ورق البردي، ويرجع تاريخه إلى ألف عام قبل الميلاد كتبه أمير مصري يُعلن عن فقدانه أحد مماليكه، ويعطي لمن وجده مكافأة مجزية.

لكن استخدام كلمة إعلان دخل حيّز التداول الفعلي عام ١٦٥٥، لأنها قبل ذلك كانت تُعرف باسم النصائح، وقد أخذت شكلاً ومنحىً تجارياً وأكثر مهنية مع ظهور الطباعة واكتشافها على يد (غوتنبرغ).

لكن أطرف الإعلانات جاءت من حقل الشعر في قصيدة مشهورة ومغناة من الفنان الراحل ناظم الغزالي وتقول كلماتها:

قل للمليحة في الخمار الأسود
ماذا فعلت بناسك متعبّد
قد كان شمّر للصلاة ثيابه
حتى وقفتِ له بباب المسجدِ
ردّي عليه صلاته وصيامه
لا تقتليه بحقّ دين محمد

وقصته، التي حدثتْ في أوائلَ عهد الدولة الأموية، معروفة للكثيرين، وملخصها أن تاجراً من البصرة استورد كمية هائلة من الخمار الأسود فيما كانت الموضة الدارجة بين النساء حينذاك الخمار الأبيض، ممّا أدى إلى كساد بضاعته طبعاً وشارف على الإفلاس، فشكا حاله الى صديقه الشاعر ربيعة بن عامر، الذي أنشد هذه الأبيات التي خلّدها التاريخ وانتشرت حينذاك بين العامة ممّا جعل النساء تتسابقن على شراء الخمار الأسود وتضاعفت أرباح التاجر، ولا ندري إن كان صاحبنا ربيعة قد نال قسطاً من الأرباح كما تقتضي العدالة.

تطورت صناعة الإعلان مع ظهور الصحف المطبوعة، ثم الراديو والتلفزيون والإنترنت والموبايل لاحقاً، وأصبح يتحكّم بحياة الناس واختياراتهم ويدخل في اللاوعي الجمعي للبشر، ويقود مجتمعات بشرية إلى التعامل مع منتج بعينه، فأصبح فنّاً وعلماً وإبداعاً مستقلاً يُدرّس في المعاهد والجامعات، وقطّاعاً اقتصادياً رابحاً لشركات عملاقة تمتهن الإعلان فحسب.

وبين الإعلام والإعلان حرف واحد يعكس مدى التمازج والتقارب بين الحقلين، فحتى في السياسة والمجتمع يبدو الإعلان مادة أساسية لنشر أفكار هذا الحزب أو تلك الحركة أو ذلك النظام السياسي، ويقترن الإعلاموالإعلان بالتضليل وتجميل القبيح وتقبيح الجميل، وينجح كثيراً في خلق رأي عام حسب ما يريده ويخطط له صانعو العقول ومروجو الحملات الإعلانية.

وكأي نشاط اقتصادي، يهدف النشاط الإعلاني إلى الربح والربح وحده، باستثناء حملات إعلانية تقودها جهات أهلية أو عامة تهدف إلى توعية الناس بأمراض وأوبئة وإرشادات صحية وبيئية معينة.

ولأن الربح هدف أوحد من أي نشاط اقتصادي في المجتمعات الرأسمالية، فإن الإعلان لا يخرج عن هذا السياق ولو كلف ذلك الكثيرمن الأذى والضرر على مصائر البشر وحيواتهم.

أتذكر في هذا السياق شركات صناعة المرتديلا في بلدنا، وقد تعرضت أكثر من شركة منها لحملات صحفية كشفت تلوثاً غذائياً مرعباً في إنتاجها، فما كان من أصحابها إلاّ اللجوء لحملات إعلانية ضخمة تبيّض صفحة المنتج وتقدمه للمستهلك إكسيراً للحياة، وقد نجحوا في ذلك أيما نجاح.

ويبدو الأمر متعلقاً بالنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد، أو التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، فمادامت الطبقة السائدة هي من تبرر لنفسها فعل أيّ شيء من أجل الربح، فلن ترعوي عن تقديم إعلانات مضلّلة للبشر، وفي هذه الحالة على المجتمع ومنظماته الأهلية أن يوجد آليات للمراقبة الفعّالة والنزيهة للإعلان، وسنّ قوانين وتشريعات تحاسب كل إعلان مسيء ومؤذٍ للبشر والبيئة والمجتمع.

في الأفق البعيد تلوح في تنظيرات الفلاسفة والمفكرين ولادة مجتمعات بعيدة عن هدف الربح فحسب، وهي المجتمعات التي يُسخَّر فيها كل شيء لأجل سعادة الإنسان ورقيّه وتقدمه، وبغضّ النظر عن التسميات والإيديولوجيات، فإن الفكر الماركسي والاشتراكي بعامة هو لبنة أساسية في بناء مجتمعات كهذه، رغم كل ما اعترى تجربة الاشتراكية في بلدان المنظومة الاشتراكية التي انهارت.

وللعلم لم يكن هناك إعلان حرّ في تلك الدول، وهو ما يُحسب لها من جهة ضبط شهوة المنتجين لغواية المستهلك، ولا إعلام حرّ طبعاً، وهذه تُحسب عليها لا لها.

حسين خليفة

ماركة.. ودعاية

■ من أهم الأشياء التي كان الإنسان يسعى إليها هي المعرفة، وكان دائم السؤال وجلّ أسئلته تتمحور حول الماهية– ماهية الروح؟! ماهية الحياة الأبدية ؟!وحتّى الله– فالفكرة بكون هذه الرغبة متمثلة بالحاجة إلى البرهان المقنع وبعض الأجزاء التي تكون الصورة الذهنية، حتى تتعاقب عمليات التفكير وربما تنتهي بالإنتاج.

إذاً الصورة من الدلائل الهامة في عملية الإقناع وتكوين المفاهيم لدينا،وهذا يظهر بشكل واضح في عالمنا ووقتنا الحاضر حين هجرنا الكتب إلى التلفاز ومن بعده إلى أجهزة ذكية سيطرت على العقول بعرضها لأبهى الصور مختلفة الألوان في تعاملها مع الحياة، فشدّتنا وكانت قادرة بذلك على التغلغل في العقول وبسط نفوذها.

والأمر غير متوقف على وسائل التواصل الاجتماعي، بل على وسائل الإعلام أيضاً،إذ تندرج مع سابقتها بخانة وسائل ومنافذ الإعلانالتجارية وغيرها لأنها رافد اقتصادي مهم، ولا غنى عنها في بعض الأنشطة التجاريّة والتسويقيّة. ففكرة الإعلان (الدعاية) هي أحد الأنماط التواصلية الأساسية لترويج البضائع والسلع أو الخدمات عبر الوسائط الإعلانية الشفوية، المكتوبة، المرئية، الثابتة أو المتحركة.والدعاية عملية اتصال تهدف إلى نقل التأثير عبر رسائل إشهارية من مُعلن إلى مستهلك بهدف إثارة دوافعه لشراء مُنتَج أو استعماله.

كلام كما يُقال(لا غبار عليه) يحكي عن ماهية الفكرة ببساطة، النقطة المهمة تكمن في الكلمات التالية(إثارة دوافعه لشراء المُنتَج أو استعمال)هنا القضية، كيف يُستثار الشاري(الزبون)؟!

كما أسلفت،إن الصورة هي جزء مهم لدى الإنسان من حيث قدرتها على أن تعلق في ذهنه حين يتفاعل معها سواء أكانت صورة واحدة جامدة ولكنها تحكي، أو بدعاية متحركة (فيديو) بشتى الوسائل المستعملة لهذه العملية الترويجية.

فالإثارة كانت عبر الصور البراقة، والشيء الذي نعرفه حقّ المعرفة اليوم أننا ننتجه نحو المعروف والمشهور وأهم ما يُقال(هذا المنتج ماركة معروفة)!

من أين له الشهرة والمعرفة؟ إلاّ بالهالة التي أحاطت بالمنتجات وجذبت الأنظار تجاهها، وباتت مستهلكة أكثر من غيرها التي قد تُساويها بالجودة.

(الماركة) هي المعيار في تصنيف المجتمع وتقييم الإنسان لا داعي لثقافته لا داعي لعلمه ورقي حديثه، العلامات المميّزة على مظهره ربما وبعض التفاصيل الأخرى كفيلة لوضعه في قيود طبقة ما أو مجموعة معينة.هذه إحدى الأشياء التي كان لضجيج الإعلانات وسفه بعض العقول في التعامل معها، فتشوّهت الرؤية لدينا،وصار أفقنا ضيّقاً وتحجّمت العقول،كل هذا ونحن ربما قد نكون على العتبات الأولى من طريق طويل ستنتهجه الجهات المنتجة.. فما حالنا بعد ١٠ سنوات؟! الموضوع أخطر من تخيّل بعض أسئلة ومواقف، فهذا شكل من أشكال الاستدراج وسلب العقول وبرمجتها على آلية معينة..فهل من رقيب!؟

نحن نُجرد من حق التفكير نحن نُقاد إلى عالم القوالب الجاهزة،للسير مع تيار العالم دون النظر إلى الوجهة، أهي القمة أم المستنقع!؟

غزل حسين المصطفى

التلفاز... صندوق باندورا!

■ لم تكن أسطورة صندوق باندورا في اعتقادي سوى نبوءة بالاختراع الذي يُسمى التلفاز، ذلك الصندوق المُكتظّ بالأكاذيب والعنف والحقائق المجتزأة التي يُراد بها باطل، ذلك الصندوق الذي فيه إعلانات تُبالغ فيما تُعلن عنه، ويثب إلى ناظرينا ضفادع الأوساط السياسية تفرد ألسنتها الطويلة وتنتفخ مُدّعية أنها ممثلة بحب الوطن، إعلانات قد تُشكّل فيها المشاعر القومية والوطنية، وأيّة مجزرة أو قضية إنسانية، سلعة أو وسيلة لتحقيق مكسب إيديولوجي أو مادي أو سلطوي.

صندوق باندورا هذا يمارس أخبث الحيل، إنها حيلة حصان طروادة حيث يأتي القبح والشر مُضمّراً ومتوارياً خلف كلام جميل وطلّة بهية وعمل فني جذّاب. وهل هناك شرّ أكثر من أن يكون الإنسان متلافاً يتخلص من هاتفه الجوّال وسيارته وسائر ممتلكاته لمجرد أنها لم تعد تواكب الموضة تلك البدعة التي ابتدعها الرأسماليون الكبار؟ ولا أدري حقيقة كيف أقنعوا العوام أنك تُصبحُ أكثر قيمة وقبولاً في المجتمع إن واكبت الموضة، وأن قيمتك كشخص مستمدة من إكسسوارات الحياة!؟

ومن الخطورة بمكان أن يشعر الشّاب أنه أنجز إنجازاً ما لمجرد أنه امتلك شيئاً فخماً كهاتف حديث جداً. تعجّب مرّة صديق لي أوربي قال لي: أنتم لديكم مظاهر فقر كثيرة ورغم ذلك معظم من شاهدتهم في زياراتي للدول العربية يحملون هواتف ذكية، وهي أجهزة مُصمّمة للنخبة. وأضيف لعلّ نقص الشعور بالكرامة والحضور لدى العرب بدءاً من السياسات الدولية لدولهم الظالمة وانتهاءً بالسياسات الداخلية التي إن وجدت العدالة فيها فهي لاتبرح النصوص القانونية والدستورية، ولاتجد طريقها إلى أرض الواقع! لعلّ هذا الشعور هو السبب، لكن من المؤسف أن يتمّ التعويض بالشيء وإعلاء قيمته على قيمة الإنسان التي لاترتفع إلاّ بالعلم والمتراكم المعرفي. إن الفن غير الهادف من غناء وموسيقا (دي جي) والرياضات الشهيرة ككرة القدم، أضحت أكثر شيء هادف للمنظومة الرأسمالية، فنجوم هذه الأوساط هم الوسيلة للوصول إلى هدف جعل الفرد متلافاً يقتني أكثر ممّا يحتاج، ويتلف مابين يديه ويتخلى عنه لمجرد أن مظهره الخارجي لم يعد(ع الموضة). وإذا استمرت ظاهرة إعلاء قيمة الشيء على الإنسان وجعل النجاح مرتبطاً بالكسب المادي، فقد نرى في زمان ما رؤساء جمهوريات حول العالم يصلون إلى مناصبهم فقط لأن لديهم من الوسامة والأناقة مالا يمتلكه سواهم عبر الديمقراطية.

الشعب السوري قبل أربعة عقود لم يكن مهتماً بصيحات الموضة وغيرها، أمّا اليوم فنحن ننحدر في اتجاه الضياع هذا. ذلك أن التكنولوجيا الذكية والفضائيات تدفقت نحو مجتمعنا قبل تحصينه بالوعي، ورغم أن دخولها إلى سورية جاء متأخراً جداً عن معظم دول العالم، لكن لم يكن له آثار حميدة،في ظلّ تنامي نفوذ القوى الرأسمالية السورية على حساب القوى الاشتراكية. فنحن بلا شك مقبلون على مستقبل يشبه مايريده المتحكمون بصندوق باندورا ولايشبه قيمنا ومثلنا.

وأختتم بالقول، حرامٌ من منطلق إنساني ودينيأن تُلقي بثيابك أو أيّ من ممتلكاتك إلى القمامة رغم أنها لاتشكو من شيء، فقط لأنها لم تعد تواكب الموضة.

سامر منصور

في أحرج المواقف من أوقات الأزمة

■ إنّ من فرط المرارة والشقاء الذي كنا نعيشهُ سابقاً ومازلنا حتى هذه اللحظة، هو العبودية التي أصبح الإنسان مُطبَّقاً عليه جميع أشكالها وممارساتها،لكن من يُدرك أنّ للإعلام والإعلان معاًدور في تطبيق تلك السياسة!!

فما بين الإعلام والإعلان علاقة وطيدة لأن كليهما مُكمّلاً للآخر، ورغم التعارض الشديد في الدور والرسالة والمهام الموكلة، إلاّ أنّ التداخل في طبيعة عمل كليهما أوصلهما إلى منطقة واحدة من حيث الأهمية والتأثير، غيرأنّ هذا التداخل جعل الأمر شديد الخطورة لما قد حقّقهُ من تشويه في الرسالة الإعلانية، وإفساداً في الدور الإعلامي.

فالمُثير للجدل الطويل والمقيت حيّال الصورة السيئة للإعلانات، هو كيفية تحوّلها إلى مزعزع للتقاليد والأخلاقيات،والمجتاح في طريقه ثوابت وقناعات الفرد المتلقي أولاً والمخدوع ثانياً.

نعم، الأزمة الحقيقية الآن هي الخلط بين دور الإعلام ومسؤولية الإعلان، ممّا صعّب تحديد هوية كل نشاط من هذه الأنشطة.

فالإعلان بتحلّيه بالوصف التجاري البحت والترويج، جعلهُ لايرفض المبالغة وصولاً إلى الهدف، فمنذ تسلل الإعلانات إلى بلاط صاحبة الجلالة والإساءة باتت مُلحقة بدور الصحافة نظراً لخسارة الإعلان شفافيتهُ ومصداقيتهاالذي أفقد بدوره مصداقية الصحافة.

يبقى البحث عن السبب جُلّ مانعنيه من هذا الشرح المُطول!! أهو سيادة أصحاب رأس المال الذين من البديهيات لديهم إتباع سياسة التطبيع وصولاً لكسب أكبر وتمرس للبقاء في جذر العقل البشري الذي بات مترددا موسيقا إعلاناتهم ومتخيّلاً صورهم الخاطفة والملونة، ليصل أخيراً إلى جيبهم ناهباً الفتات ممّا يمتلكونه، لتصبح الصدمة بالمنتج من الكثرة التي لا حول ولا قوة له في تبديدها والتخلّص منها. أم المُسبِّب هو مفهوم الثقافة والحياة المُحَبّب انتشارهُ بين العامة، ثقافة الإعلانات المُزيّفة والمتجاوزة حدود اللامعقول!

فالوضع أشد سوءاً ممّا نتوقع لدى مقارنة مندوب الإعلانات في الصحيفة وأكبر الكتّاب فيها،ليكون الأول منهما أعظم وأهم.

فما يجري الآن يستدعي وضع الأشياء في سياقها الحقيقي ليوضع الإعلان في إطار واضح من المعايير والمسؤوليات، وإيقاف لعبة من يملك آلة الإعلانة الجهنمية المسيطرة على عقول الموطنين.

وأنت لتكُن مشيئتك الموت صامداً في وجه مستملكي البقعة الكونية من أصحاب رأس المال والنفوذ.

غزل محمد عائشة

جودة الإعلان على قدر الوسامة

■ عندما نضع الإنسان نظيراً لسلعة ما، ونتعامل معه على أنه جزء من العلامة التجارية الخاصة بهذه السلعة، مُستغلين عقدة الجنس الآخر والمظهر الحسن من شكل ومفاتن جسدية– وهذا لا يقتصر فقط على الأنثى في عالم الإعلان والدعاية، إنما ينطبق على الجنسين معاً– بحيث

يلجأ الكثير من أصحاب الإعلانات ومن لهم باع في مجال التسويق التجاري إلى التركيز في إعلاناتهم على عارض أو عارضة ممّن يمتلكون القوام الجميل والشكل الجذّاب والإطلالة المُثيرة، للتسويق لمنتج ما بهدف دفع المشاهد لرؤية هذا الإعلان، وخاصة إذا كان الإعلان يركّز على الشكل والمظهر لممثل أو ممثلة الإعلان.

هنا لابدّ من أن تنطبع الماركة واسم المنتج في ذهن المشاهد، وبالتالي يُصبح الإعلان مرتبطاً بشكل الفتاة الجميل أو الشاب الوسيم بعيداً كل البعد عمّا إذا كان الإعلان يحقق فعلاً الجوانب المفيدة والجودة الرائعة التي أشار إليها المُعلن،وبالتالي توظيف الإنسان واستخدامه على أنه جزء من العلامة التجارية، واقتران شكله ومظهره بالماركة المبوبةهو بحدّ ذاته عمل مخلّ بمصداقية الإعلان والترويج للمنتج وبالدرجة الأولى، وقبل كل شيء مخلّ بإنسانيتنا لما فيه من استخفاف بالعقل البشري، وكذلك غش للإنسان نفسه، إذ يصبح التركيز أكثر على شكل العارض،متجاهلين نقاطاً أخرى من جودة المُنتَج، وهل حقاً يُعطي الفائدة المرجوّة، وهل هذا المُنتَج بحجم هذا الإعلان؟لأن الكثير من العلامات التجارية تلجأ لترويج منتجاتها من خلال اللجوء لعقدة الجنس الآخر، كأن يصبح هذا الشاب وسيماً قي نظر كل السيدات لمجرد استخدامه هذا النوع من العطر أو معجون الحلاقة،أو ارتدائه هذه الماركة من الملابس، طبعاً استناداً لما قدمه الإعلان على الوسائل المرئية، والعكس صحيحاً فهذه الفتاة تصبح كأنها الجميلة التي قدمت لنا المُنتَج عبر الشاشة إذا ارتدت الملابس ذاتهاووضعت ذات أحمر الشفاه والعطر المخمليذاته!

إن فكرة توظيف الإنسان في الإعلانات وجعله جزءاً مرتبطاًبالسلعة هو انتقاص لكرامة الجنس البشري، من حيث جعل الإنسان مقوداً أساسياً في تصريف السلعة،متجاهلين جودة المنتج الحقيقية المرجوة التي أشار لها. وهنا طبعاً عندما ما يصبح الإنسان نفسه وسيلة للربح وجزءاً لا يتجزأ من السلعة وحرفاً مرتبط باسم العلامة التجارية،تسقط الإنسانية لأنها باتت مرتبطة بعدد النقود ومقدار ما جناه الشكل الرائع والجسد المفتون بغضّ النظر عن الجودة والخداع للجنس البشري.

وعد حسون نصر

تسليعٌ باستخدام العلم والمنطق

■ تتنوّع الأساليب والطرق في عرض المنتجات أمام الزّبون، وتتخذ في كل مرحلة شكلاً جديداً من شأنه شدّ الانتباه للمنتج المطروح، ولا تزال الإعلانات الشّكل الأكثر رواجاً واعتماداً بحكم تأثيرها على المتلقي، وعلى هذا فقد تكاثرت شركات الدّعاية والإعلان بشكل مضطرد، باذلةً جهدها في العمل على اجتذاب كلّ من العارض والطالب معاً، منوّعةً في آليات عملها لتُقنع الطّرفين. فعلى صعيد المُنتج هي تبذل ما بوسعها لتضمن بقاءه رهينةً لها، وبالتالي مصدر الربح الأول.وعلى صعيد الطّالب الذي هو المواطن، تسعى لتقديم المُنتَج على أنه الأكثر كمالاً وإيفاءً بالغرض المطلوب منه، مستخدمة شتى الوسائل ومنها على سبيل المثال لا الحصر استخدام الشّخصيات العامة كممثلين أو رياضيين أو فنانين أو حتى سياسيين لترويج المنتجات لإقناعه بقيمتها وأهميتها، مُحقّقةً بذلك الهدف المنشود ومن كلا الطرفين معاً من حيث اعتمادها للتّسويق على أنه علمٌ يُدرَّس ويخضع للتّطوير والتّمحيص، ما جعل المتلقي في حالة استلاب شبه كاملة لها لاسيما جيل الشّباب والصّغار الذّين لا يزال وعيهم وإدراكهم قيد النّمو، فيؤخذون بالصّورة وبآلية العرض التي تعتمد أكثر ما يمكن أن يؤثر بهم بحكم مرحلتهم العمرية، سواء من خلال تصوير الأحلام على أنها سهلة التّحقيق أو تناول موضوع الجنس بما يخدم الغرض المبتغى، متمكّنةً من الوصول إلى شرائح واسعة في المجتمع وبشدة.

كما سبق فإن هذا العمل بات قائماً على علم متكامل له أساسياته ومنطقه، فكبرى شركات الدّعاية والإعلان تعتمد علماء نفس ومختصين اجتماعيين للإفادة منّ خبراتهم وتجاربهم وصبّها في هذا المجال لتتمكّن من الإفادة من عمليتي العرض والطّلب. وليس وجود هذا النّوع من العلماء والباحثين إلّا لقدرتهم على الوصول إلى عقل المتلقي بسهولة ويسر بما يتوافق مع واقعه ومجتمعه ومنظومة التّفكير الجمعية، فما يُطرح(وللمنتج ذاته) في هذا البلد غير ما يُطرح في بلد آخر، وبهذا يتمّ استلاب العقول وإقناعها بالكامل بأهمية وضرورة ما يقدّم، وهذا ما يجعل أطفالنا وشبابنا يستمتعون بالإعلان بطريقة عجيبة وربما يحفظونه غيباً حتى بتنا نردد من باب المزاح لو أن المدارس اعتمدت الإعلانات كأسلوب تدريس لتفوّق جميع طلابنا!

إنه أسلوب عمل يلقى الرّواج من خلال استخدام الإنسان وتحويله لسلعة خاضعة بدورها لمبدأ العرض والطّلب، وهنا تكمن الخطورة وضرورة التّيقظ للكمّ الهائل من الآثار النّاجمة عنه، وتحديداً على مستوى الأجيال التي لم تبلغ من تجارب الحياة إلاّ قليلاً.

إيناس ونوس

● اغلق تحرير العدد مساء الاثنين ٢٠١٨/٧/٩

ثـــــورة أم انحطـــاط؟

أودّ في هذا المقال أن أعود إلى ماض قد يبدو بعيداً، قاصداً عصر الإمبراطورية الرومانية. وذلك لأن هناك توازياً بارزاً بين الأزمة التي تمخضت عن انهيار الإمبراطورية القديمة وأزمتنا الراهنة. ففي الحالتين يعاني النظام من أزمة هيكلية مصدرها أن مركزة الفائض المستخرج من المنتجين قد غدت مفرطة، أي متقدمة على علاقات الإنتاج التي تكوّن قاعدة تشغيله. لذلك يصبح نموّ القوى الإنتاجية في تخوم المنظومة الكبرى مرهوناً بانفجار هذه الأخيرة واستبدالها بنظام لامركزي في جمع الفائض واستخدامه.

لم يقتض مستوى تطور القوي الإنتاجية المحققة في الدولة الرومانية مركزة تحصيل الفائض على صعيد المنظومة الإمبريالية؛ وبالتالي أجهض مشروع إنجازها، فأعقب هذه المحاولة الفاشلة انتقال قسري إلى التفتت الذي اتّسم به النظام الإقطاعي. أما النظام الإمبريالي المعاصر فهو نظام مركزة الفائض على الصعيد العالمي هذه المرة. وتفعل هذه المركزة فعلها على أساس القانون الرئيسي للنمط الرأسمالي وفي شروط هيمنته على التشكيلات الاجتماعية المنوّعة والخاصة بالمراكز وتخوم المنظومة. وقد اقترحت صيغة لقانون التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي بوصفه تعبيراً عن قانون القيمة الفاعل على هذا الصعيد. ويتسم النظام الإمبريالي لمركزة فائض القيمة بتسهيل التراكم في مراكز النظام، في حين يعاني هذا التراكم في التخوم من العوائق والتشويه، بحيث تصبح التنمية والتخلّف وجهي العملة الواحدة.

وبالتالي يتفاقم الطابع الطفيلي للمجتمع المركزي. ففي روما أفسد الخراج (وهو شكل الفائض المستخرج) طبقة العامة وشلّ ثورتها. أما في مجتمعات المركز الإمبريالي المعاصر فإن جزءاً متنامياً من أهلها بات يستفيد من وظائف غير منتجة ومن مواقع متميزة بزغت وازدهرت هنا من جراء آثار التقسيم الدولي اللامتكافئ للعمل. لذلك صار تحقيق الانفكاك من النظام الإمبريالي أمراً عسيراً، يعوق قيام تحالف مناهض للإمبريالية قادراً على الإطاحة بالتحالف المهيمن وعلى فتح السبيل للانتقال الاشتراكي.

وبالرغم من ذلك فإن شعور التمرّد الكامن على العلاقات الرأسمالية لم يختف في المراكز؛ غير أنه ظل مشلولاً بالعجز. فالذين يتطلعون إلى (تغيير الحياة) يعجزون عن تغيير الحكومة! لذلك تركزت الخطوات التقدمية التي تم تحقيقها حتى الآن في مجالات الحياة الاجتماعية أكثر منها في مجال تنظيم الإنتاج والدولة. ويقوم انهيار القيم البورجوازية والثورة الصامتة ضد العادات والتقاليد المحافظة شاهداً على هذا الوجه التناقضي للسيرورة. فكثيراً ما تكون الممارسات الاجتماعية وشبكة الأفكار حولها في التخوم أقلّ تقدماً بأشواط مما هي عليه في المراكز. ومع ذلك تشهد التخوم أهم التجارب التي رسمت لنفسها هدف (بناء الاشتراكية).

انطلاقاً من هذه المقارنة أقترح التمييز بين طرازين متباينين كيفاً من الانتقال من نمط إنتاج سائد إلى نمط آخر.

فعندما يتم هذا الانتقال على نحو غير واعٍ، أو بوعي مستلب، أي عندما لا تسمح الإيديولوجيا التي تحرك المجتمع بالسيطرة على سيرورة التغيير فإن هذا الأخير يبدو أشبه بتغير طبيعي، تشكل الإيديولوجيا جزءاً من طبيعته. وهذا النوع من الانتقال هو ما نخصّه باسم (النموذج الانحطاطي). ويوفر الانتقال من النظام الروماني القديم إلى الإقطاعية الأوربية مثالاً لهذا النوع من التطوّر التاريخي. فلا يتحدث أحد عن (الثورة الإقطاعية) بصفتها وسيلة الانتقال المعني، بل يتحدث الجميع عن انحطاط وتدهور النظام القديم.

أمّا إذا أمكن للإيديولوجيا بالمقابل أن تعطي البعد الشامل والفعلي للتغيير المبتغى، فقد حقّ لنا عندئذ فقط ان نتكلم عن ثورة، أو عن طريق الثورة. وتوفر نماذج الانتقال من الإقطاعية الأوربية إلى الرأسمالية أمثلة متنوعة لهذا الطريق الثوري، ولو بدرجات متباينة من حيث درجة جذرية الثورة المعنية، وبالتالي ألواناً متفاوتة من حيث نضوج الوعي ونفاذ بصيرة القوي الفاعلة الملموسة.

ما الذي نستطيع أن نقوله بالنسبة للأوضاع الراهنة في ضوء هذه التأملات؟

هل تفتح الأزمة الهيكلية للرأسمالية التي أصابتها الشيخوخة سبيلاً للدخول في مرحلة انتقالية تتيح بالتدريج إنجاز خطوات ثورية الطابع؟ أم نحن أقرب من نموذج تطوّر يفلت من العقلية حتى تحكمه الفوضى والانحطاط؟

يزعم البعض أن عصرنا ليس في الواقع عصر الانتقال إلى الاشتراكية وإنما عصر التوسع العالمي للرأسمالية التي انطلقت من (البقعة الأوربية الصغيرة) وطفقت، اليوم فحسب، تمتد باتجاه الجنوب والشرق السابق (الاتحاد السوفيتي والصين). ويلجأ هؤلاء في طرح هذه النظرة إلى ما يرونه (فشل) التجارب الاشتراكية في الشرق والتجارب الوطنية في الجنوب. فيقولون إنه يوم أن يكتمل هذا التحول سيتجلّى التطوّر الإمبريالي، لا على أنه المرحلة الأخيرة للرأسمالية، بل على أنه مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية الكونية. وحتى في حال الاستمرار بالتسليم بأن الأطروحة اللينينية عن الإمبريالية صحيحة وبأن التحرر الوطني يشكل جزءاً من الثورة الاشتراكية وليس من الثورة البورجوازية، أفلن يكون ثمة مجال لاستثناءات؟ أي لظهور مراكز جديدة؟

تشدّد هذه الأطروحة على الردّات وعلى السير باتجاه النمط الدولاني في البلدان الاشتراكية لتصف ما لم يكن إلا ثورات اشتراكية زائفة بأنه عبارة عن سيرورة موضوعية للتوسّع الرأسمالي، ولن يكون للماركسية في هذه الحال من دور إلا أن تكون إيديولوجيا استلابية تستر على الطابع الحقيقي لهذه التطورات وتحجبه عن الوعي.

أما أنا فأنظر إلى هذه الأمور نظرة مغايرة تماماً. فأزعم أنه – في حال استقرار الأوضاع في إطار العولمة القائمة – لن يؤول تطوّر موازين القوى الظاهرية لصالح مجتمعات التخوم إلى ظهور مراكز جديدة، بل سيتمخض عنه فقط تجديد أشكال العلاقة غير المتكافئة بين المراكز التاريخية والتخوم المستحدثة. وبالتالي مازال السير في سبيل الثورة المتواصلة على مراحل مطروحاً على جدول التاريخ. ولا تقوم الردّات التي تجلب في انهيار نماذج موجة التجارب الاشتراكية للقرن العشرين دليلاً على (نهاية التاريخ)، بمعنى ديمومة الرأسمالية وقدرتها على التكيّف مع جميع التحولات التي قد تحدث.

لنا أن نتذكر أن تبلور الرأسمالية في شكله التاريخي المعروف في أوربا الغربية لم يحدث بغتة، ولكن بعد إجهاض سلسلة من التجارب السابقة على امتداد قرون خصّت مجتمعات عديدة من الصين إلى الشرق الأدني والمدن الإيطالية. لماذا إذاً لا يتكرر التاريخ فيما يخُصّ الانتقال إلى الاشتراكية؟ وأن تظهر موجة ثانية من المبادرات تدفع في اتجاه التحوّل الاشتراكي بعد إجهاض الموجة الأولى؟

على أن الاستهلال في هذا السير يتطلب توفير شروط ذكرتها أعلاه، وهي ظهور وتطوير وعي أكيد غير مُستلب لما تقتضيه استراتيجية نضال فعّالة. بيد أن هذه الشروط لا تزال غير متوّفرة إلى الآن، كما رأينا في المقال السابق (في أصول الفوضى الراهنة).

وبناءً عليه يظل المستقبل المنظور غير محدد. فثمة احتمالان ممكنان على قدم المساواة. أولهما أن تستمر الأوضاع على ما هي عليه؛ وفي هذه الحالة سيظل طريق الانتقال إلى الاشتراكية مغلقاً، ويدوم جو الفوضى سائداً على نمط ما حدث في زمن انهيار الإمبراطورية الرومانية، التي تلته قرون من البربرية قبل أن تستقر الأمور مع إنعاش الحضارة في إطار النظام الإقطاعي.

ولكن وسائل التدمير (العسكرية) في متناول السلطة المعاصرة لا تقارن بما كانت عليه قبل ألفين عام. وبالتالي فإن تكرار هذا النمط المأساوي يحمل في طيّه خطراً صحيحاً لتحطيم الحضارة تحطيماً مطلقاً ونهائياً.

أما الاحتمال الآخر فهو مرهون بإدراك الحركات النضالية لنواقص فهمها للواقع حتى تصبح قادرة على طرح وفرض بديل متماسك وفعّال.

يمر بناء مستقبل (أفضل٩ بمرحلة تفكيك نظام مركزة فائض الناتج الخاص بالرأسمالية المعولمة القائمة، أي عبر مرحلة – قد تطول – تقتضي (فكّ الارتباط) بمعنى الخروج من هذه العولمة. على أن التفتّت في تحصيل واستخدام الفائض لا يمثل في رأيي الهدف النهائي للتحوّل المبتغي. وهنا أيضاً قد تفيد المقارنة مع تاريخ أوربا بعد سقوط الدولة الرومانية. لقد مثّل التفتّت الإقطاعي تقدماً صحيحاً بالنسبة إلى الشعوب التي كانت ضحية سيادة روما. إلا أن التطوّر اللاحق عبر تجاوز الإقطاعية وبزوغ الرأسمالية، قد أدّى إلى العودة لمركزية تحصيل الفائض. وقد حدث ذلك على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى أعيد بناء المركزة على صعيد الملكيات الأوربية الكبرى (بريطانيا وفرنسا خاصة) في عصر المركنتيلية (من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠). وفي المرحلة التالية – مرحلة الرأسمالية المكتملة – صارت مركزة الفائض سارية هذه المرة على الصعيد العالمي، ولو على أسس ضمنت انحصار المراكز الإمبريالية بالاستفادة منها. وفي ظروفنا المعاصرة ينبغي أن ننظر إلى فكّ الارتباط على أنه ضرورة فورية. علما بأنه لا يمثّل نهاية التاريخ، فهو الوسيلة الوحيدة التي تهيئ ظروفاً ملائمة لتجاوزه من خلال بناء مجتمع عالمي جديد، اشتراكي الطابع.

سمير أمين
(عن (مركز أبحاث الماركسية واليسار)

● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات

تحرير الجنوب يمهد لانطلاق العملية السياسية

تتمة المنشور ص ١

٢٢٥٤ الذي يؤيد مكافحة سورية للإرهاب، والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها، وانسجام مكوناتها الاجتماعية والدينية والإثنية، لكن المهم بعد هذا اللقاء هو التنبّه من مراوغة الإدارة الأمريكية، فقد اعتدنا ذلك في سياستها مرات ومرات.

إن تحرير الجنوب السوري سيشكل منعطفاً رئيسياً في مسيرة شعبنا وجيشنا في مواجهة الغزو الإرهابي، وعلامة أساسية من علائم النهاية لأزمة وغزو أدمى السوريين، وأحرق ودمر كل ما أنجزته أيادي السوريين الخيّرة، وسيفتح الآفاق أمام نجاح العملية السياسية التي تتضمن حسب اعتقادنا:

١–الحفاظ على وحدة سورية، وانسجام مكوناتها الاجتماعية والإثنية، بعد إجبار القوات العسكرية التركية والأمريكية على الانسحاب من جميع الأراضي السورية.

٢– دستور ديمقراطي.. علماني، يؤكد سيادة البلاد ومنعتها، ويضمن كرامة المواطن السوري.

٣– احترام حق المواطنين السوريين في اختيار نظامهم السياسي وقادتهم دون تدخل خارجي.

٤ - انطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة، التي توازن بين استحقاقات إعادة الإعمار، ومستلزمات التنمية الاجتماعية التي تضمن مكافحة البطالة، والفقر، وتطوير المناطق المتخلفة. وذلك بالاستناد إلى خطة حكومية شاملة، توضع بالمشاركة مع خبراء الاقتصاد السوريين، والقطاع الخاص المنتج، وتساهم في تنفيذها الرساميل الوطنية المقيمة والمهاجرة.

٥– توافق السوريين بجميع مكوناتهم السياسية والاجتماعية والإثنية على مستقبل سورية الديمقراطي.. العلماني.

المواطنون السوريون يقتربون مع عودة الجنوب إلى حضن الوطن، من خط النهاية لأزمة مريرة، وغزو إرهابي فاشي، لكن ذلك لم يكن ليحصل لولا الصمود البطولي لشعبنا وراء جيشه الوطني الباسل. وهم يتطلعون اليوم لاستكمال هذا الإنجاز، بتحقيق طموحاتهم القديمة الجديدة بوطن حر.. سيّد.. موحّد، يتسع للجميع، ويضمن كرامة الجميع.

.. حتى يكتمل النصر

تتمة المنشور ص ١

ومعروف أن كثيراً من الدول اضطرت، في سياق مكافحة الفساد، إلى اعتماد قوانين استثنائية جديدة، ومعروف أيضاً أن القوى التي تتغاضى عن مكافحة الفساد ليس مؤمنة بهذا الهدف.

إن أهمية سيادة القانون بالنسبة لدولة ما، في لحظة ما، تعادل أهمية وجود الدولة ذاتها.

نحن نتفق مع الذين يعتقدون أن الحرب على البلد قد عطلت الكثير من القوانين، ولكن لم يعد مقبولاً الاعتياد على تعطيل القوانين.

وعلى هذا ينبغي العمل على إنجاز مشروع القانون المتضمن تعديل قانون الأحزاب، بما يتناسب مع العلمانية والديمقراطية، وتطبيق القوانين المتعلقة بالحريات العامة والخاصة المنصوص عليها في الدستور.

ولا بدّ، أولاً وأخيراً، من الاستجابة للمطالب المشروعة للمواطنين، بلجم وحش الغلاء والاحتكار، وبتحسين الأوضاع المعيشية. ويأتي في هذا السياق إنصاف ذوي الشهداء، والمصابين، والمتضررين، وتأمين ظروف لائقة لعودة المهجّرين، والقضاء على ظاهرة التعفيش، وعلى كل ظاهرة مسيئة.

وأخيراً نرى أن يتكامل السعي نحو الأهداف الثلاثة: الوطنية، والاجتماعية، والديمقراطية، والتوجه، دون إبطاء، نحو إعداد خطة تنموية للإعمار، شاملة ومتوازنة، لكي تكون سياساتنا الاقتصادية مستندة إلى هذه الخطة وليست سياسة انتقائية أو تجريبية.

إن سورية التي تمكّنت، بصمود شعبها وببطولة جيشها وبالتعاون مع حلفائها، من قهر الغزوة الأمريكية الإرهابية، قادرة على أن تستكمل هذا النصر، وأن تتابع السير نحو مستقبل زاهر لأبنائها.

عمران الزعبي إلى مثواه الأخير

تتمة المنشور ص ١

المركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

والزعبي الذي وافته المنية يوم الجمعة، بعد صراع مع المرض، من مواليد دمشق ١٩٥٩ ويحمل إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، وعمل بالمحاماة وله عدد من المؤلفات والدراسات والأبحاث السياسية والقانونية والإعلامية.

وعين الزعبي وزيراً للإعلام عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٦ عيّن نائباً لرئيس الجبهة الوطنية التقدمية واستمر في منصبه حتى وفاته.

قيادة الحزب الشيوعي السوري الموحد، وأسرة صحيفة (النور) تتقدمان بتعازيهما الحارة إلى قيادة الجبهة الوطنية التقدمية، والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأسرة الفقيد وأصدقائه.

عفرين في ظل الاحتلال التركي

تتمة المنشور ص ١

* إثارة الفتن والنعرات القومية بين مكونات الشعب في عفرين من خلال كتابة شعارات تحريضية على جدران المدارس، لتحويل ما يجري في عفرين إلى صراع عربي كردي.

* سرقة مواسم الفلاحين من القمح والشعير والعدس والكرز، فقد سرقوا ٩٠٪ من موسم القمح ونقلوه خارج عفرين، وسعّروا الكغ الواحد من القمح بـ٩٠ ل.س ولم يدفعوا للمواطنين قيمة محاصيلهم إلا ما ندر منهم، ولا تتجاوز القيمة ٢٠٪ من القيمة الحقيقية للمحصول، فقد كان مرتزقة المحتل يحصدون حقول المزارعين دون دراية من أصحابها تحت الوعيد والتهديد. ويقدر إنتاج القمح في منطقة عفرين من ٩ إلى ١١ ألف طن.

* فرض الحجاب على النساء والدعوة إلى ممارسات دينية غايتها تأجيج الصراع الطائفي عبر توزيع لوحات مكتوبة في الشوارع.

* القيام بتشجيع الحفر العشوائي للآبار في عفرين وإشعال الحرائق المتعمد في الغابات والمسطحات الخضراء.

* العبث بالمواقع الأثرية والمزارات الدينية بقصد النهب والسرقة وغيرها من الأعمال الهمجية التي تشوه تاريخ المنطقة وتطمس الموروث الثقافي لها.

* تهميش المجالس المحلية التي شكلها المحتل التركي ويبدو أعضاء المجالس شهود زور على ما يجري من تدمير المنطقة.

* قام المحتل التركي بحرق الغابات في عدة مواقع من قرى المنطقة عمداً.

* الأخطر من ما يجري هو منح بطاقة نازح للمواطنين في عفرين عنوة، ويقوم المحتل بحرق بيوت من يرفض استلام البطاقة، والهدف الاستمرار بعملية التغيير السكاني في منطقة عفرين.

* قام مرتزقة الاحتلال بتفجيرات في مدينة عفرين في الساحات العامة وراح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى المدنيين، الغاية منها توتير الأجواء بعفرين ونشر الرعب والخوف لمنع عودة النازحين من سكان عفرين إليها.

إن المواطنين الموجودين في عفرين والنازحين الذين عادوا بأصعب الظروف متمسكون بأرضهم وبهويتهم السورية.

فلماذا لا يفتح الطريق بين عفرين وحلب، ولماذا لا يُسمح لأهالي منطقة عفرين بدخول حلب (وهم يحتاجون ذلك لأسباب صحية وتعليمية وخدمية والالتحاق بأعمالهم في دوائرهم وقبض رواتبهم)؟ إن هذا الوضع يؤدي إلى مفهوم كأن منطقة عفرين خارج الأراضي السورية! مهما كانت الظروف فإن منطقة عفرين جزء عزيز من الأرض السورية، وستبقى صامدة أمام جميع المخططات التي تريد النيل منها، علماً أنه يسمح لأهالي منبج وأعزاز والباب وإدلب بالدخول إلى حلب لقضاء أمورهم، وهذه المناطق تحت سيطرة الاحتلال التركي ومرتزقته وحلفائه.

إن ما يجري في منطقة عفرين أبعد من الاحتلال، إذ يجري التغيير الديمغرافي وسلب أموال وممتلكات المواطنين، وإهانة كرامتهم، لإجبارهم على ترك قراهم وبيوتهم، وعدم السماح للنازحين منهم بالعودة إلى ديارهم، هذا يدل أن المحتل التركي يعمل على طمس هوية عفرين الكردية السورية.

بين تفهّم وتفهّم... علامات استفهام

تتمة المنشور ص ١

على هذه الخلفية، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن (التفهم الروسي) هو مجرد مجاملة لا أكثر، فالعلاقات الروسية–الإيرانية عميقة ومتينة، بالرغم من احتمال حصول بعض التناقضات والخلافات بين الطرفين في القضايا المرتبطة بالأزمة السورية؛ بالمقابل فإنه لا يمكن اعتبار إسرائيل صديقاً لروسيا، فهي منضوية ضمن المحور الأمريكي، الذي يناصب روسيا العداء.

أما (التفهم الأمريكي)، فهو يعكس حال العجز؛ إذ إن الأزمة السورية أفرزت واقعاً جيوسياسياً جديداً ومعقداً، لا يتماشى مع مخططات واشنطن، كما أنه لا يصب في مصلحة ربيبتها إسرائيل. فلقد خرجت سورية من هذه الأزمة أقوى مما كانت؛ وهذا كله بفضل الدعم الروسي والإيراني. كما أن محور المقاومة يزداد حضوراً وشعبيةً، خاصة بعد القرار الأمريكي الشائن:الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها.

تتحدث الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الدول العربية عن (الوجود الإيراني) في سورية وكأن جيشاً جراراً موجود هناك، على الرغم من أنه لا يمكن تنفيذ ذلك لوجستياً، إضافة إلى انتفاء الحاجة لمثل هذا الوجود الكثيف للقوات الإيرانية؛ فالأمر يقتصر على مجموعة من المستشارين العسكريين، الذين يقدمون المساعدة للجيش السوري، ولقد أكّدت القيادة السورية هذه النقطة في أكثر من مناسبة.

هناك نقطة في غاية الأهمية، وهي: لن يوجد في صفوف المقاومة إلا من يؤمن بنهج المقاومة، فالإيمان بالحق هو من أكسبها هذه الشعبية ومنحها هذا العناد والصلابة في مقارعة أعتى جيوش العالم؛ لذلك لا معنى لهذه الجعجعة الإعلامية عن (الوجود الإيراني)، فالرعب الإسرائيلي ناجم عن إمكانية خلق (مقاومة سورية) على غرار المقاومة اللبنانية والفلسطينية، اللتين أذاقتا إسرائيل الويلات، وهذا حق طبيعي لسورية ما دامت إسرائيل تحتل الجولان.

أما قاعدة التنف، التي بالغ الكثيرون في تقييم أهميتها، واعتبروا أن الهدف منها هو قطع التواصل البري بين طهران ودمشق؛ إلا أن الوقائع تؤكد أن هذه القاعدة هي مركز لتجميع الإرهابيين الفارين من المعارك، وواشنطن تقدم لهم التدريبات اللازمة لاستثمارهم في المعارك القادمة التي يمكن أن تحدث في الإقليم. وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، نظراً لوجودها في المثلث الذي يربط العراق والأردن وسورية، إلا أنها لن تؤثر على التواصل بين أركان محور المقاومة، فلهذا المحور تكتيكات واستراتيجيات معقدة، يصعب على العدو تفكيكها أو إعاقتها، ولا يمكن لقاعدة معزولة في تلك الصحراء أن تؤثر على تماسك محور المقاومة.

ختاماً، لا معنى، في الحقيقة، لمفهومي الخسارة والربح في السياسة؛ فالمناورة ومن ثم المناورة هي ديدن المتخاصمين، إلا أن مساحة المناورة وأوراق القوة تزداد بازدياد الحضور على الأرض، ونحن أبناء هذه الأرض. أما الكيان الصهيوني فهو مسخٌ شاذٌ غير قادر على الحياة إلا عبر الإنعاش المستمر، والصهاينة يدركون ذلك جيداً؛ فمع أن أقوى دول العالم تقف إلى جانبهم، فإن مجموعة من الرجال المقاومين الشجعان في الجنوب اللبناني وفلسطين استطاعت أن تُدخل الرعب في قلوبهم، فما بالك لو تحول كل محيط إسرائيل إلى مقاومة؟!

نضال محمد

الجيش يحرر كتيبة الدفاع الجوي

تتمة المنشور ص ١

وذكر المصدر أن (وحدات من الجيش والقوات المسلحة بالتعاون مع القوات الرديفة نفذت عمليات مكثفة على تجمعات وتحصينات التنظيمات الإرهابية في قرية أم الميادن، أسفرت عن إحكام السيطرة على البلدة الواقعة شمال بلدة نصيب) بالقرب من الحدود الأردنية.

وبيّن المصدر أن إحكام السيطرة جاء بعد (القضاء على العديد من الإرهابيين وتدمير أسلحتهم وعتادهم ومصادرة كميات من الأسلحة والذخائر المتنوعة).

وحرّرت وحدات من الجيش كتيبة الدفاع الجوي والتلال المحيطة بها على الأطراف الغربية لمدينة درعا وصولاً إلى الطرق المؤدية الى الجمرك القديم ومعبر نصيب. وقامت عناصر الهندسة على الفور بفتح السواتر وإزالة الألغام والعبوات الناسفة التي زرعها الإرهابيون على الطريق.

وسيطرت وحدات الجيش العاملة في درعا قبل ذلك على بلدة النعيمة وكتيبة الرادار على مشارف مدينة درعا من الجهة الشرقية، بعد القضاء على آخر تجمعات الإرهابيين فيها، وبعد أقل من ٢٤ ساعة رفعت العلم الوطني فوق معبر نصيب الحدودي مع الأردن.

وأعادت وحدات الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إلى معظم قرى وبلدات ريف درعا الشرقي، في إطار عملياتها العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في ريف درعا التي بدأتها قبل نحو أسبوعين، بالتوازي مع تفعيل مسار المصالحات المحلية التي أثمرت عن عودة عدد من القرى والبلدات إلى حضن الوطن، في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة الحياة الطبيعية إلى ربوع الوطن.

من جانب آخر، أمّنت وحدات من الجيش العربي السوري الطريق الدولية من معبر نصيب حتى جسر خربة غزالة شمال مدينة درعا، بعد إغلاقه لنحو ٣ سنوات نتيجة اعتداءات التنظيمات الإرهابية.

فبعد تمشيط الطريق ومحيطها من قبل عناصر الهندسة في الجيش العربي السوري باشرت الورشات التابعة لمديرية الخدمات الفنية بمحافظة درعا يوم الأحد بإزالة السواتر الترابية والعوائق الاسمنتية وغيرها التي وضعها الإرهابيون لقطع الطريق، في حين سيتم العمل على تقييم وحصر الأضرار التي لحقت بمركز نصيب لإعداد دراسات لجهة إعادته إلى الخدمة بالسرعة المطلوبة.

ولفت مدير الخدمات الفنية في درعا إلى أنه بعد دخول بواسل الجيش الى معبر نصيب الحدودي باشرت الآليات الهندسية بإزالة السواتر الترابية والعوائق على الطريق الدولية بين المعبر وجسر خربة غزالة كحل اسعافي لوضعها في الخدمة خلال الأيام القليلة القادمة، وستتبعه مباشرة عملية إعادة تأهيل شاملة للطريق بعد الكشف عليها من قبل لجنة متخصصة من وزارة النقل.

وانتشر عناصر من الجيش العربي السوري في معبر نصيب الحدودي مع الأردن جنوب مدينة درعا بنحو ١٥ كم لتثبيت حالة الأمن فيه، بعد تطهيره ودحر المجموعات الإرهابية منه.

أزمة أرهقتنا.. ووعود اختبرناها!

تتمة المنشور ص ١

الحاصلة عليه.

وربما ابتلانا الله بحكومة تتحدث عن واجباتها أكثر مما تقوم بإنجاز ما عليها، فهي تكرر باستمرار أنها تقوم بما يمكن أن تقوم به من أجل تأمين السكن للمواطن، وأن لا هم لها إلا التفكير بكيفية تحسين حياته وجعلها أفضل، وهي تبذل في هذا المجال قصارى جهدها.

بيد أن كلام الحكومة الموقرة لا ينطبق على الواقع، فلمحة سريعة عن واقع السكن قبل الحرب، تظهر أن الإحصاءات آنذاك كانت تؤكد أن عدد الشقق الفارغة في البلاد يصل إلى مئات الآلاف، وانطلاقاً من ذلك توصل البعض إلى استنتاج أنه لا توجد أزمة سكن في سورية، وإنما أزمة إسكان.. انطلاقاً من ذلك تجاهلت تلك الحكومات التي كانت قائمة ما يسمى بمصطلح (المضاربة بالعقارات)، تلك المضاربة التي أدت إلى تمركز كبير من الشقق في أيدي فئة معينة من التجار، وما تبع ذلك من ازدياد فاحش في أسعار السكن، ولا تزال الحكومة الحالية تسير على خُطا سابقاتها.

لقد أصبح تأمين مسكن مناسب للمواطن حلماً، وخصوصاً لذوي الدخل المحدود، إذا قورنت الأسعار الرائجة للشقق السكنية، بقدرة المواطن على التمويل أو على سداد الأقساط الشهرية للجمعيات أو للمصرف العقاري.

ويعرف المواطنون تماماً أن السبب الحقيقي لارتفاع أسعار الشقق السكنية لا يعود فقط لارتفاع تكاليف البناء وقيمة الأرض، وإنما أيضاً نتيجة المضاربة ووجود الآلاف المؤلفة من الشقق السكنية الفارغة، إضافة إلى تبييض أموال الفساد في العقارات ولاسيما خلال سنوات الأزمة.

إن تجربة الاتحاد التعاوني السكني والجمعيات السكنية لم تحقق الهدف المنشود في المساهمة إلى جانب المؤسسة العامة للإسكان في حل أزمة السكن، وخاصة لذوي الدخل المحدود، بل ساد الفساد في هذا القطاع، وغالباً ما كان يتم تخصيص الأرقام الأولى في كل جمعية للمسؤولين وللمتنفذين في السلطة التنفيذية أو لأبنائهم أو أقاربهم، كما أن العديد من الجمعيات السكنية خرجت عن أهدافها، إذ قامت ببناء شقق فخمة من حيث المساحة والمواصفات، بدل تأمين سكن شعبي بمساحات مناسبة، مما جعل المواطن غير قادر على متابعة الاكتتاب فيها وعلى تحمل أقساطها.

من كل ما تقدم، يرى بعض الذين لهم رؤية نافذة إلى باطن الأمور، أن تلك الأزمة لا يراد لها حلاً كي يبقى الغني غنياً والفقير فقيراً، حفاظاً على نوع من الفارق الطبقي المستمر.

وفي الوقت الذي تظهر فيه الحكومة أنها قادرة على التوسع العمراني واضعةً الكرة في ملعب المواطن لأنه منخفض القدرة الشرائية، تبرز رغبة بعض المتنفذين في الحفاظ على التفاوت الطبقي، كي يصبح الفقر متوارثاً عبر الأجيال، ويبقى توطين المواطن بمسكن مستعصياً على أصحاب القرار حتى إشعار آخر.

لقد أصبح مصير المواطن السوري عالقاً بين حرب قاسية حطمته، وفاسدين مستغلين يعملون على تحطيمه يومياً، فاسدين يستغلون مليارات الدولارات لتحقيق مكاسب مالية شخصية فقط.. والحكومة نائمة عن هموم المواطن، وعن أحواله التي لم يعد من المقبول السكوت عن ذلك مطلقاً.. وإذا كانت البلاد قد حققت العديد من الانتصارات على قوى الإرهاب المدعومة خارجياً، فالفضل كل الفضل يعود إلى المواطن السوري، وصموده في هذه المحنة التي تعرضت لها البلاد.. وآن الأوان لإحداث ثقلة نوعية في سلوك الحكومة، التي يجب أن لا يقتصر نشاطها على التصريحات، وإنما يجب أن يقترن لديها القول بالفعل، وإلا فإن التاريخ سيحاسب المقصرين.

تهنئة

أسرة (النور) تهنئ جميع الناجحات والناجحين في الشهادة الثانوية العامة في جميع فروعها لهذا العام، رغم الظروف الصعبة التي مرت عليهم في هذا العام والأعوام السابقة، وتهنئ الكادر التدريسي والإداري في مدارسنا.

ويسرها أن تهنئ كلاً من الطلاب وأهاليهم:

الرفيقة سانتا جرجس موسى – بدادا.

سمة محمود هلال، حنين محمد هلال، جلنار رائف هلال، لامة موفق هلال | الناصرية.

8

النور

أسست عام ١٩٥٥

www.an-nour.com
e-mail:annourscs@gmail.com

السنة الثامنة عشرة ـ العدد ٨٢١ ـ الأربعاء ١١ تموز ٢٠١٨

ANNOUR - Wednesday 11 July 2018 - No. 821

حتى السعادة اختُزلت

■ لم يكن الطقس قادراً على تغيير خطط العائلات السورية ليوم الجمعة، ولم يكن ليتغير الكثير أن تبين أنه يوم شتوي بارد أو يوم صيفي حار أو حتى هواؤه خريفي جاف، فالقرار اتخذ والمستلزمات حضرت وأطلق العنان لأحلام الاطفال ليرسموا في مخيلتهم أحداث يوم عطلة مليء بالنشاط واللعب والراحة، يوم ينتظره السوريون بفارغ الصبر ليتحرروا من روتين الاسبوع المرهق ويتنفسوا رائحة الطبيعة ومتعة الاجتماع في الهواء الطلق برفقة الأهل والأصدقاء.

يوم عطلة كان الناس ينتظرونه ليخففوا عن أنفسهم ضغط أيام العمل الطويلة وينطلقوا مسرعين نحو ريف المدينة ليستنشقوا هواءها النظيف وينقضوا عن كاهلهم هم التفكير في الأعمال والدراسة، بالنسبة للكبار، وليكون بالنسبة للصغار مكاناً يلهون فيه ويفرغون طاقتهم به بلا قيود المنازل وحدودها.

ولكن في هذه السنوات القاسية لم تعد المنتزهات والبساتين وجهة الناس، بسبب الوضع الأمني، ففرغت من روادها كما فقدت البحيرة والنهر والجبل زوارها، فلم يعد للناس أماكن يقصدونها سوى الحدائق العامة في قلب المدن عوضاً عن البقاء في المنزل أو التوجه نحو المطاعم والمقاهي التي استغلت نقطة فقدان البدائل، فراحت ترفع أسعار خدماتها، مما أثّر سلباً على الشريحة الأوسع في بلادنا من محدودي ومتوسطي الدخل الذين لم يستطيعوا تحمل نفقات ارتياد المقاهي والمطاعم على نحو مستمر وتركتهم سوء أحوالهم المادية حبيسي المنازل والحدائق العامة.

لم يعد للمواطن السوري المنتمي للفئات المهمشة والفقيرة مكان يقصده ليهرب من صخب الحياة ويروح عن أهله وأطفاله، فنزهة عطلة نهاية الأسبوع اقتصرت على شريحة الطبقة المرفهة والغنية التي يستطيع أفرادها تحمل تكاليف ارتياد المطاعم والمنتجعات، بينما حرمت الشريحة الأوسع من الجلوس في المناطق الخضراء التي تجاور الأنهار، أو تتربع على الهضاب كالمناطق الجبلية المطلة على المدينة، فتكلفة جلوس شخصين على طاولة صغيرة في تلك المناطق مع احتساب ثمن فنجاني القهوة تخطت الأربعة آلاف ليرة، ما يقارب ١٠٪ من رواتب معظم العاملين في القطاعين العام والخاص، وربما قد يكون ثمن وجبه طعام بسيطة لعائلة مؤلفة من ٥ أفراد.

لقد كانت أيام سعيدة تلك التي حملت فرح الناس وضحكاتهم التي لطالما تناثرت في أرجاء مناطق التنزه والاصطياف، تلك المناطق نفسها التي فقد المواطن السوري المعثر حق ارتيادها، فقد حُرم من الاستمتاع بوقته كما حرم من جزء لا يستهان به من مستلزمات حياته اليومية.

لا يسعنا إلا أن نركز الضوء على كل من استغل حاجة الناس لقضاء بعض الوقت اللطيف عبر فرض مبالغ لا تتناسب مع حجم الخدمات المقدمة، وأن نطلب التشدد في مراقبتهم للحد من جشعهم، وأن يتم توفير مناطق جيدة تتوافق مع حاجات عامة الناس بحيث تؤمن لهم متنفساً يروحون به عن أنفسهم دون أن يؤثر ذلك عليهم سلباً لكيلا يقعوا ضحية طمع الباعة والتجار الصغار والكبار، فإن كان الطعام والشراب حاجة لا يمكن التهاون بها فقليل من السعادة والسرور حاجة يستحق المواطن السوري بعد سنوات الحرب الطويلة هذه أن يحصل عليها دون استغلال.

ولاء العنيد

منى بدوي توقّع ديوانها في حلب

■ الزمان يوم الأحد الموافق ٢٤/٦/٢٠١٨، المكان دار الكتب الوطنية في مدينة حلب، والحدث: توقيع الشاعرة منى بدوي ديوانها بعنوان (قلبي فراشة الحقل). هذا ما كان في العنوان، ولعله سقط سهواً عنون آخر أو ربما عمداً (قلبي فراشة العقل)! وكان مضمون الديوان يقترب أكثر من العنوان الثاني أو ربما كان هو المقصود. اجتمع حشد من المثقفين والأدباء والشعراء والمفكرين لينصتوا للشاعرة منى بدوي، بتقديم وقراءة من الشاعر محمد حجازي مدير دار الكتب الوطنية. كانت مفردات النصوص عميقة ويتهاطل معها سيل من الصور قد تربك المستمع.. فالعمق والغوص في لوحاتها يغرق الحضور في تأملات لانهائية أجادت الشاعرة حبكها. وإدراك تلك اللوحات يحتاج إلى قراءة مطولة وهادئة يستحضر فيها المستمع أو القارئ خلفيته اللغوية والفكرية ليتسنى له استيعاب تلك الصور، تتميز الشاعرة بحالة فريدة من الذخيرة اللغوية، التي تحتاج إلى شريحة خاصة من المتذوقين، ويبدو أن محيطها اللغوي الموروث خاصة أنها ابنة الشاعر مصطفى بدوي، المعاصر والصديق لفطاحل الشعراء في تلك الحقبة أمثال عمر أبو ريشة ومحمد مهدي الجواهري وعبد الوهاب البياتي ومحمد الماغوط... وآخرين، جعلها تنهل من معين عميق من الأصالة وتأثير الحداثة، بل إنها استمرار لذلك العمق. فتجربة منى بدوي الشعرية تستحق القراءة وتحتاج إلى كثير من النقد والدراسة، لا تتسع هذه العجالة أن تحيط بها.

إحسان جحجاح

خطر الجلوس طويلاً

■ أكدت نتائج دراسة علمية أجراها علماء الجمعية الأمريكية للأمراض السرطانية، أن البقاء لفترة طويلة في وضعية الجلوس أمر خطير للغاية.

وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة بين انخفاض النشاط الحركي وخطر الموت بسبب مجموعة من الأمراض، فقد أثبت الباحثون أنه (إذا بقي الإنسان في وضع الجلوس لمدة ٦ ساعات وأكثر في اليوم، فإن خطر وفاته يزداد بنسبة ١٩٪، مقارنة بالذين يقضون أقل من ٣ ساعات في وضع الجلوس).

وكشف الباحثون أن هذه العادة ترتبط بارتفاع مستويات الدهون الثلاثية والغلوكوز والإنسولين وضغط الدم، حيث لوحظ أن الذين يقضون وقتاً طويلاً في وضع الجلوس يميلون إلى تناول كمية أكبر من الطعام.

وتؤكد الدراسة أن الجلوس لفترة طويلة قد يسبب مجموعة من الأمراض بينها السرطان، وأمراض القلب والأوعية الدموية، ومرض السكري، وأمراض الجهاز الحركي، وأمراض الكلى والرئتين والكبد والجهاز الهضمي ومرض باركنسون وألزهايمر والاضطرابات العصبية. ويستند الباحثون في استنتاجاتهم إلى بيانات عن ١٢٨ ألف رجل وامرأة أصحاء، جمعت خلال ٢١ سنة، توفي منهم خلال هذه الفترة ٤٩ ألفاً.

وينصح العلماء بضرورة عمل فترات استراحة بعد كل ساعة من الجلوس على الكرسي، حتى أن النشاط البدني لمدة دقيقتين يحسن مستوى الكوليسترول والغلوكوز في الجسم وكذلك ضغط الدم.

أمراض فضائية

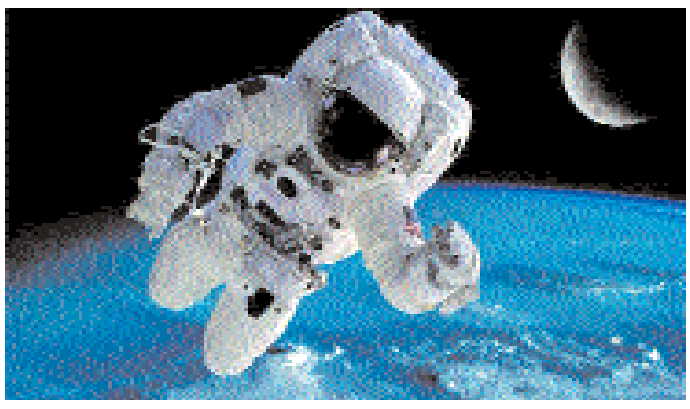

■ أصيب رواد الفضاء الذين سنحت لهم الفرصة بالسير على القمر، بمرض غامض يسعى الباحثون لمعرفة مدى خطورته.

ظهرت أعراض (حمى القش القمرية)، كما وصفها رائد ناسا، هاريسون شميت، أثناء بعثة أبولو ١٧، لدى جميع الرواد (١٢ رائد فضاء) الذين مشوا على القمر، وقد شملت العطاس واحتقان الأنف.

ومع ذلك، لم يتمكن الباحثون من تحديد سبب الإصابة بهذه الأعراض بالضبط، أو مدى سمّية القمر بالفعل. وتشير الأبحاث إلى أن محاكاة التربة القمرية يمكن أن تدمر خلايا الرئة والدماغ، بعد التعرض طويل الأجل لها.

وقال كيم بريسك، وهو فيزيولوجي رئوي من جامعة كاليفورنيا، يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في رحلات الفضاء: (لا نعرف مدى سمية هذا الغبار، ويتعلق الأمر كله بتقدير درجة المخاطر التي تنطوي عليها المهام المستقبلية).

ويعرف الباحثون بالفعل أن الغبار القمري يحتوي على المركبات الكيميائية (سيليكات)، وهي مادة توجد عادة في أجسام الكواكب ذات النشاط البركاني. وعلى سبيل المثال، يعاني عمال المناجم على الأرض من التهاب الرئتين نتيجة استنشاق هذه المواد.

وتسمح الجاذبية الضعيفة على سطح القمر للجسيمات الدقيقة بالبقاء لفترة أطول والتغلغل بعمق أكثر في الرئة. وقال كيم: (كلما طال بقاء الجسيم، زادت فرصة التعرض للتأثيرات السامة). وعلى الأرض، تميل الجسيمات الدقيقة إلى التلاشي خلال سنوات من التعرية، بفعل الرياح والمياه، ولكن الغبار القمري ليس دائريا، بل حاد ومقوس.

وإضافة إلى ذلك، لا يمتلك القمر غلافاً جوياً دائماً، وهو يتعرض باستمرار لأشعة الشمس التي تتسبب في شحن التربة بالكهرباء. ويمكن أن تكون هذه الشحنة قوية جداً لدرجة أن ينتشر الغبار عبر السطح، ما يجعله أكثر احتمالاً للوصول إلى داخل المعدات ورئة الإنسان.

ولاختبار سلوك الغبار القمري، ستعمل وكالة الفضاء الأوربية على محاكاة غبار القمر المستخرج من منطقة بركانية في ألمانيا. ولكن العمل مع المحاكاة ليس بالأمر السهل.

وتستضيف وكالة الفضاء الأوربية هذا الأسبوع ورشة عمل حول الموارد القمرية في مركز تكنولوجيا أبحاث الفضاء الأوربي في هولندا. وفي هذه الأثناء، يعمل رائد الفضاء، ألكسندر غيرست، على تجربة مراقبة مجرى الهواء لرصد صحة الرئة في ظل انخفاض الجاذبية.

من الطبيعي أن تعرف التوازن الصحيح لشرب المياه دون نقص أو إسراف

■ تشير دراسة جديدة إلى أن الجفاف قد يشوش التفكير، إذ خلص معدّوها إلى أن الرياضيين الذين فقدوا سوائل من أجسامهم توازي اثنين بالمئة من وزنهم ظهرت عليهم مشكلات في الإدد راك.

وقالت وكالة (رويترز) إن التقرير الذي نشرته دورية (ميديسن أند ساينس إن سبورتس أند إكسرسايز) ذكر أنه حتى المستوى المحدود أو المتوسط من الجفاف، خسارة رطلين للشخص الذي يزن ١٠٠ كيلوغرام، وأربعة لمن يزن ٢٠٠، أدى إلى مشكلات في الانتباه وأعاق اتخاذ القرارات.

وقاد الجفاف على الأخص إلى عرقلة مهام تتطلب الانتباه والتوافق الحركي وما يسمى بالوظائف التنفيذية التي تشمل على سبيل المثال التعرف على الخرائط ومراعاة قواعد النحو والرياضيات الذهنية والتدقيق اللغوي.

وقالت ميندي ميلارد ستافورد المشاركة في إعداد الدراسة والأستاذة بكلية العلوم الحيوية ومديرة المعمل الفسيولوجي بمعهد جورجيا للتكنولوجيا (نعرف أن الأداء البدني يتأثر لدى وصول نسبة فقد السوائل إلى اثنين بالمئة من كتلة الجسم خاصة إذا نتج عن ممارسة تمارين رياضية في أجواء دافئة).

وتابعت قائلة (وبالتالي سؤالنا كان عما يحدث للدماغ عند المستوى ذاته من فقد السوائل، وهو أمر شائع الحدوث مع أشخاص ينّسمون بالنشاط أو يعملون في الخارج أثناء الحر. فخلايا الدماغ تحتاج إلى الماء مثل الخلايا العضلية تماماً).

وأضافت: على الرغم من أن التأثيرات لم تكن كبيرة عند فقد سوائل نسبتها اثنين بالمئة من الوزن فإنها زادت بزيادة الجفاف.

وراجع الباحثون بيانات ٣٣ دراسة شملت ٤١٣ بالغاً فقد المشاركون فيها سوائل ما بين واحد إلى ستة بالمئة من كتلة أجسامهم بسبب ممارسة التمارين الرياضية وحدها أو ممارستها في ظل أجواء حارة أو بسبب الحرارة فقط أو وضع قيود على تناول السوائل.

ويقول الدكتور رونالد روث، وهو أستاذ طب الطوارئ بجامعة بيتسبرغ: (أعتقد أن ذلك يعزز ما اعتقدنا بصحته الصورة الكبيرة هنا هي أنه كلما زاد جفافك قلت حدة تركيزك).

وأشار روث إلى أن تشخيص الإصابة بالجفاف قد يكون صعباً، وبالتالي من المهم بالنسبة للرياضيين متابعة كمية السوائل التي يتناولونها والتي يفقدونها مع الانتباه لأعراض مثل الإرهاق والضعف في العضلات وقلة كمية البول والارتباك.

لكنه حذر أيضاً من الإسراف في تناول المياه التي قد تضر بتوازن الأملاح في الجسم.

وقالت ميلارد ستافورد: (من المهم أن تعرف التوازن الصحيح لشرب المياه دون نقص أو إسراف).

وأشارت إلى أن لون البول يعد طريقة بسيطة لمراقبة معدلات السوائل في الجسم وقالت: (إذا كان شفافاً أكثر من اللازم فهذا يعني على الأرجح تناول مياه أكثر مما ينبغي لكن إن كان أصفر داكناً فذلك يعني أن الكليتين بحاجة إلى مزيد من المياه للحفاظ على التوازن في الجسم).

تطبيقات الذكاء الصناعي في الحماية

■ تمكن علماء من جامعة طوكيو من تطوير تقنيات ذكاء اصطناعي لحماية الناس من أخطار الكوارث المختلفة.

وأوضح العلماء أن تقنياتهم الجديدة التي تعتمد على خوارزميات رقمية ورياضية معقدة قادرة على تحليل البيانات بدقة، والتنبؤ بأخطار الكوارث الطبيعة في المستقبل القريب، ما سيمكن من إنقاذ العديد من الأرواح التي قد تتعرض لأخطار الأعاصير والبراكين وغيرها من الكوارث.

كما يمكن لهذه المنظومات الرقمية تحليل البيانات الملتقطة من الأقمار الاصطناعية وكاميرات المراقبة بدقة عالية، لتأمين إجلاء سريع للبشر في الأماكن المتضررة. وتستطيع هذه المنظومات أيضاً تحليل البيانات التي تتعلق بنسب الإشعاع أو الغازات السامة المنتشرة في المناطق المتضررة من الكوارث النووية أو الحرائق.

من القلب إلى القلب

عماد نداف

«السُّنْبُك»: قصة لونين.. الأبيض والأسود!

■ سأحكي لكم هذه المرة عن قصة لونين من ألوان الحياة، وهما: الأبيض والأسود. فهذان اللونان أساسيان في الحياة، وجميلان في الفن التشكيلي، ويمكن ملاحظة جمالهما في التناقض الصارخ بينهما، وخاصة انعكاس معاني المفارقة اللونية على مشاكل الحياة، فمرة يكون البياض كشفاً جميلاً في سعادة الروح، ومرة يظهر السواد كشفاً مفجعاً في مرارة الحياة والحزن، أما مزيجهما فنراه في بقايا حريق ترك خلفه ناراً منطفئة وفحماً، ونبتةً لبسها الرمادُ فأعطاها لونَ الموتْ!

كان هناك شاب في بيروت يعمل قرب مبنى مجلة (نضال الشعب) التي كنتُ محرراً فيها، وكان اسمه (السُّنْبُك)، وكان هذا الشاب يعمل في لحام الكهرباء والحدادة، وأدى ذلك مع مرور الزمن إلى إصابته بعمى الألوان، فهو لا يرى غير الأسود والأبيض!

كان (السُّنْبُك) مثيراً للانتباه في شكله ولقبه ومزاياه، وأول سؤال انتابني هو معنى اسمه، وسألت رئيس التحرير الكاتب محمد عادل، فقال ضاحكاً: أطلقوا عليه هذا اللقب بسبب عمله لأن (السُّنْبُك) يطلق على إحدى أدوات كار الحدادة الذي يعمل فيه!

شغلني (السُّنْبُك) ليالي عديدةً عندما عرفتُ بحالته، فقد أرعبني أن يجهل الإنسان لون البحر الذي كان صافياً أزرقَ في ذلك الصيف اللبناني عام ١٩٨٠، أو أن يجهل لون الأشجار في منطقة الحرش وحديقة الصنايع في بيروت، وخفت من فكرة هاجمتني أن لا يكون (السُّنْبُك) يعرفُ معنى لون الدم، وخاصة بعد مرور خمس سنوات على الحرب الأهلية في لبنان، التي عشتُ فصلاً من فصولها!

انشغلتُ زمناً آخر في محاولة لكتابة أول رواية في حياتي عنه، فلم تُرضني، كانت ببساطة (يا أسود يا أبيض) كما يقول عادل إمام، وكانت شخصياتها تدور على الورق وكأنها تعمل في منجم للفحم أو في ورشة حدادة مقفلة!

بعد أكثر من عشر سنوات على معرفتي (بالسُّنْبُك)، وكان اسمه قد تراجع في عمق ذاكرتي، اشتريت طقماً أسود، وبطبيعة الحال كان يحتاج إلى قميص أبيض، وربطة عنق تليق بهذين اللونين، فانتقيتها سوداء بخطوط مائلة بيضاء.

عندما وقفت أمام المرآة لأتعرفَ على أناقتي بعد ارتداء الطقم، تراءى لي (السُّنْبُك) في المرآة بشحمه ولحمه، وأحسستُ أن حياتي أضحت خليطاً رمادياً من اللونين!

بمعنى آخر صرت أنا (السُّنْبُك)!

عندما ترتدي طقماً أسود وقميصاً أبيض، فهذا يعني أنك ستتقمص ملامح الصورة التي يراها (السُّنْبُك)، فتصبح الأشياء محسومة تماماً: أسود وأبيض ومزيج رمادي ينتج عنهما، ويحصل هذا عندما ترى قادة حركات التحرر في العالم والرؤساء والوزراء وقادة الأحزاب الذين يرتدون ثياباً رسمية سوداء وبيضاء، وعندما ترى رؤساء المنظمات الشعبية، والنقابيين والمثقفين الذين يجلسون في المقهى ويبيعون أفكارهم للداخل والخارج، عندما تراهم يرتدون أطقماً سوداء وقمصاناً بيضاء بعد أول رشوة يتلقونها، ممن يشتري.. بل ويتراءى إليك (السُّنْبُك) حتى عندما ترى عريساً يقف أمام عروسه برداءها الأبيض.. كلهم يأخذونك إلى (السُّنْبُك)، فماذا لو تعرفت على امرأة ذات عينين سوداوين تسبحان في بياض ناصع!!

فجأة، وكنت قد أصبحت كهلاً، تراءت لي تلك المرأة التي تملك من جاذبية الأنوثة والرقة ما جعلني أنحني خجلاً أمامها، وكانت سوداء العينين، تظهر المفارقة في عينيها بين شدة البياض وشدة السواد، وفي هذا الخليط تظهر روح الجاذبية في جمالها!

في تلك اللحظة، شعرت أن اللونين الأبيض والأسود لم يحضرا في المشهد كفاتحة لقدوم (السُّنْبُك)، ومع ذلك لم يكن قد مضى زمن طويل على معرفتي بها حتى عاد..

نعم. عاد (السُّنْبُك) حتى في العيون التي في طرفها حَوَرٌ!

imadnaddaf@hotmail.com

(نُشرت هذه الزاوية في موقع بوابة الشرق أوسط الجديدة)